جارش عادل

تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز إنسانة في الوجود أمي الحنونة التي تسهر دائما لأجل نجاحي، وإلى أبي الذي يكسر أبواب الدنيا ويرعاني حتى أكمل مشواري ضمن الطريق الصالح والصحيح.

إلى إخوتي رحمهم الله "أشرف" و"عبد الحميد" أخوكم الوفي عادل دون أن أنسى أخواتي.

إلى رفيقة الدرب "ملاك" والتي إن طلبوا مني إضافة إسم في هذا الغلاف فلن أتردد في إضافتها لمساندتها الكبيرة لي في إتمام هذا الدراسة.

إلى أخي الأستاذ "أمين البار" الذي ساندني كثيراً في إتمام متطلبات هذه الدراسة، دون أن أنسى الأستاذ "باديس بن حدة" و"مباركي التوهامي" و"حاجي صالح" والبروفيسور "صالح سعود" وكل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي.

إلى خالي مختار ومجيد وابن عمي خالد وعمي رمضان وبوزيان وأحمد، وكل من لم يسعني ذكره ضمن الدائرة العائلية الكبرى.

إلى أعز أصدقائي وإلى كل طالب علم يسعى لاكتساب رصيد معرفي.

مني أنا عادل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فاتحة المذكرة

"إنني رأيت أنه لا يكتب أحداً كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر..."

"العماد الأصفهاني"

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقديم الموضوع

شهدت الساحة العربية ومنطقة شمال إفريقيا مع نهاية عام 2010م ومطلع 2011م جملة من التحولات يصطلح عليها بالكثير من التسميات كالربيع العربي (Arab Spring) أو الشتاء العربي (Arab Winter) وغيرها، ساهمت في تصاعد نشاطات الكثير من الفواعل والكيانات أثرت بالسلب على أمون هذه الدول بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة، وهو ما جعل الأمن في هذه المنطقة أمر مستعصى نظراً لتفاعل مجموعة من الأسباب.

لذلك فإنه ضمن هذه الفترة الحالية والأوضاع التي نعيشها في العالم العربي وشمال إفريقيا كان لا بد من موضوع كهذا لإضفاء الطابع الأكاديمي على الأحداث السارية، إذ يتمحور موضوع هذه الدراسة على مدى تأثير التهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري نظراً لدينامية وتسارع الأحداث الدراماتيكية التي تشهدها هذه الدول في السنوات الأخيرة، حيث تكشف وتعبر لنا عن وضع أمني مشحون بالكثير من التهديدات الزاحفة التي تقف عثرة أمام أمن واستقرار الجزائر ليس فقط من الناحية الأمنية، بل في مختلف المجالات باعتبار أن هناك تفاعل "تعاضدي" بين المجال الأمني والمجالات الأخرى (الاقتصاد، السياسة، الثقافة، البيئة وغيرها).

فهاجس التهديدات المجالية الموجودة بدول الجوار بدون شك يؤثر على الأمن الوطني الجزائري، ويجعل صانع القرار يتساءل عن الكثير من النقاط؛ كالتساؤل عن كيفية اتخاذ منهج انكفائي لتأمين الأمن "Sécuritisation de La Sécurité" لمجابهة مختلف التهديدات على المستوى الداخلي، وكيفية احتواء المشاكل الأمنية التي أصبحت تحكمها حالة "عدم اليقين" Uncertitude نظراً لتعقد البيئة الأمنية بدول الجوار ضمن المستوى الخارجي.

وعليه فإن هذا الكتاب يحاول فهم وتشخيص التهديدات المستفحلة بقوة بدول الجوار ضمن السنوات الأخيرة ومدى تأثيرها على الجزائر الحلقة الأقوى والمستهدفة كونها تعيش حالة من الاستقرار مقارنة بالأوضاع الأمنية الموجودة بدول الجوار خاصة وما تشهده الحالة الأمنية الآنية في كل من ليبيا وتونس ومنطقة الساحل الإفريقي من تطورات تحمل الكثير من المستجدات الأمنية

كل هذا يجعل الموضوع ميدان خصب وشيق يجذب اهتمام المختصين في الدراسات الإستراتيجية والأمنية لما يحمله من مستجدات حديثة تجعلنا نحن كباحثين حول الموضوع نسلط الضوء على نقاط رئيسة تخدم الموضوع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتصب في كيفية الوعي بضرورة الحفاظ على الأمن الوطني الجزائري، لذلك فإن هذه الدراسة في تقديرنا تحاول تقريب الصورة بموضوعية وبنظرة دقيقة وبسيطة.

أ/ أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- أهمية الدراسة العلمية

- يمثل هذا الموضوع أحد أبرز مواضيع الساعة لذلك فهو مطروح بقوة لاسيما في الجزائر على المستوى الأكاديمي والرسمي بل وحتى الشعبي، وهو ما يعكس الفهم المتنامي لضرورة تحقيق واستمرارية الأمن بالجزائر وهنا تكمن أهمية الموضوع في محاولة منا لإضافة مجموعة من المعطيات تقريب الصورة أكثر بطريقة ممنهجة ودقيقة.
- يعكس هذا الموضوع واقع دول الجوار المتأزم في ظل استفحال التهديدات اللينة والصلبة من جهة، ومن جهة أخرى تأثير هذا الواقع المتأزم على الجزائر.
- تسعى هذه الدراسة إلى إزاحة اللبس والغموض عن التهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار ومعرفة وتحليل مستويات مواجهتها وأطرافها المختلفة.

2- أهمية الدراسة العملية

تعتبر الجزائر منطقة جيوستراتيجية تتقاطع مع عدة أقاليم تؤثر وتتأثر فيها بالتغيرات الحاصلة بيها، لذلك فإن منطقة الجوار تعتبر مجال حيوي للأمن الوطني الجزائري، كما تقدم هذه الدراسة بعض الإضافات بشأن المستجدات حول التهديدات الأمنية بدول الجوار، وهو ما يفترض على الجزائر إعادة ترتيب أولوياتها وإدراك ما يحوم حولها.

ب/ مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع جاء نتيجة عدة أسباب فتحت لنا باب البحث فيه، وتتمثل أبرز هذه الأسباب فيما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- مبررات ذاتية:

- ميول الباحث المعرفي إلى دراسة هذا الموضوع، ولاسيما أنه قضية مطروحة بقوة في السنوات الأخيرة جلبت اهتمام الأوساط الرسمية وغير الرسمية.
- محاولة اكتساب رصيد معرفي ونظري أكثر حول موضوع التهديدات الأمنية في الدول المجاورة حدودياً، وكيفية تأثيرها في الأمن بالجزائر.
- الانتماء إلى الجزائر؛ وهو ما يحتم علينا دراسة مشاكلها العديدة حتى نستطيع فهم حقيقة مشاكلها لما لا نستشف بعض الحلول لمعالجة قضاياها، إذ أننا نطمح من خلال هذا المجهود العلمي أيضاً في إرسال رسالة لصناع القرار بضرورة الرجوع دائماً إلى الباحثين وخزانات الفكر (Think Thanks) لمعالجة المسائل السياسية والأمنية بطريقة عقلانية وعلمية.
- حاجة المكتبة العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة إلى هذا النوع من الدراسات، لهذا لابد من إثراءها.

2- مبررات موضوعية

- التعرف على أهم المضامين المفاهيمية والنظرية المتعلقة بالتهديدات الأمنية والأمن، ومن ثم إسقاطها على دول الجوار وتأثيرها على الأمن الجزائري.
- يعتبر الجوار الجزائري جوار ثقيل بالتهديدات من كل الجهات، وقد استفحلت فيه هذه التهديدات بقوة في السنوات الأخيرة مما جعلها تفرز مخاطر وتحديات عديدة تمس الأمن بالجزائر، وهذا ما سيرنوا البحث إلى إلقاء الضوء عليه.
- البعد العام والاستراتيجي للموضوع خاصة وأنه أصبح مطروحا بقوة في المنابر الدولية (الإتحاد الإفريقي(AU)، منظمة الأمم المتحدة (UNO) ، حلف شمال الأطلسي (NATO)...إلخ).

ج/ مجالات الدراسة

1-**المجال الموضوعي:** تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على حركيات التهديدات الأمنية الجديدة بدول الجوار، حيث تبحث في أبرز أبعادها ومسبباتها وأنماطها وكيفية زحفها من منطقة إلى أخرى، ومن ثم تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري وكيفية تعاطي الجزائر معها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-**المجال المكاني:** تنحصر الدراسة في مجال محدود وهو دول الجوار باعتباره أحسن نموذج لدراسة مظاهر اللأمن واستفحال التهديدات الأمنية، كما تجدر الإشارة أنه لا يمكن التملص بين الحين والآخر من الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري خاصة المتوسطية والإفريقية نظراً للتقاطع الجيوسياسي الذي يفرضه موقع الجزائر.

3-**المجال الزماني:** بحكم أن التهديدات الأمنية استفحلت بدول الجوار على نحو غير مسبق في السنوات الأخيرة، وبحكم أيضاً أن طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة سيكون المجال الزماني لدراسة هذه التهديدات هو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م مع الرجوع إلى بعض الوقائع والأحداث التي جرت قبل هذا التاريخ.

د/ المشكلة البحثية

يحاول هذا الموضوع الإجابة عن سؤال مركزي ورئيسي يتضمن كيفية تأثير التهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري، وتمت صياغته كما يلي:

ما مدى تأثر الجزائر بالتهديدات الأمنية بدول الجوار في ظل زيادة حدتها، وذلك ضمن الاستراتيجية الأمنية التي تتبناها الدولة الجزائرية لغرض مجابهة ومكافحة التهديدات الأمنية المحيطة بها؟

ولتفكيك هذه المشكلة وتبسيطها تخطر لنا في الذهن عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- **السؤال الأول:** ما هي أبرز المضامين الايتيمولوجية والنظرية المناسبة لدراسة التهديدات الأمنية والأمن الوطني؟
- **السؤال الثاني:** كيف يمكن قراءة وتحليل أهم الأوضاع الموجودة بدول الجوار ضمن التحولات التي مستها في السنوات الأخيرة ؟
- **السؤال الثالث:** فيما تتمثل أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لمجابهة مختلف التهديدات الصادرة من دول الجوار؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هـ/ الفرضيات المختبرة:

انطلاقاً من المشكلة البحثية المطروحة والتساؤلات الفرعية، فلقد تم طرح مجموعة من الفرضيات العلمية، وهي بمثابة ضوابط تهندس مسار الدراسة على النحو التالي:

- الفرضية المركزية:

كلما زاد خطروحدة التهديدات الأمنية بدول الجوار، كلما أدى ذلك إلى اتخاذ إجراءات وآليات مجالية ردعية لـ فاظ على الأمن الوطني الجزائري

- الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى : إن اتساع دائرة التهديدات الأمنية ساهم في توسيع البناءات المعرفية للأمن الوطني.

الفرضية الثانية : استفحال وتشابك التهديدات الأمنية بدول الجوار في السنوات الأخيرة يؤثر سلباً على الأمن الوطني الجزائري .

الفرضية الثالثة : كلما كان هناك تعاون وتنسيق أمني جواري هادف بين الجزائر والدول المجاورة كلما ساهم ذلك في التقليل من حدة التهديدات المجالية التي تمس الأمن الوطني الجزائري.

و/ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة دراسة أبرز المضامين فكرية حول الأمن والتهديدات الأمنية.
- معرفة أبرز التهديدات التي تمس الأمن الوطني الجزائري، والتي استفحلت في السنوات الأخيرة لتفاعل مجموعة من الأسباب.
- تساهم هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى تمرير ودعم الطرح الذي مفاده "أمني أنا هو أمن الجار"، لذلك فإن هذه الدراسة تأتي كمحاولة لتثبيت هذا الطرح في عالم يتميز بزيادة سياسات الترابط، وكدلالة على ضرورة وجود سياسات حسن الجوار وهذا ما تحرص عليه الجزائر خاصةً وأنها تُدرك أن الأمن بهذه المنطقة هو بمثابة ورشة مازال يحتاج الكثير من الإصلاحات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- معرفة النهج والدور السياسي والأمني الجزائري ضمن دول الجوار وما تمتلكه الجزائر من أوراق لتحقيق أمنها في ظل وجود مطامع دولية في المنطقة تسعى لتحقيق أهداف براغماتية.

ز/ الدراسات السابقة

دأبت الكثير من الدراسات والبحوث المتقدمة على أن "التطورية والتراكمية" هي السمة البارزة للعلم، فميزة العلم تظل تتطور وتتسع كماً وكيفاً على مر الزمان، وهو ما ينطلق منه بحثنا لذلك فإن مختلف الدراسات العلمية تنطلق من دراسات سابقة وتعتمد عليها كحجر أساس من أجل دراسة ظواهر معينة.

وإيمانا منا بأن الفكر تراكمي لا على أساس وجود نقد فقط للأدبيات السابقة بل المزج بين التنظيم والتفكير والبصيرة الدقيقة للوقائع على حد قول "فرانسيس بيكون" " **اقرأ لا لتعارض وتفند، ولا لتؤمن وتسلم بل لتزن وتفكر**"

وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة قد تم التطرق إليها في العديد من الدراسات بشكل جزئي كمحاولة لتقديم أطر علمية أكاديمية تساعد على فهم حقيقة الظاهرة المدروسة نذكر منها ما يلي:

1- دراسة للباحث "**حسام حمزة**" موسومة "**بالدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"، على شكل رسالة لنيل شهادة الماجستير للسنة الجامعية 2011/2010 م، عالج فيها مدى الترابط الأمني الموجود بين الجزائر والدوائر الجيوسياسية المحيطة بها إضافة إلى أبرز معالم الرؤية والمقاربة الجزائرية لمواجهة مختلف التهديدات والتحديات الصادرة من هذه الدوائر.

2- دراسة أعدها الدكتور "**بوحنية قوي**" في 3 جوان 2012م صادرة من مركز الجزيرة للدراسات (Al Jazzera Center For Studies) موسومة "**بالإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل**" ركز فيها على المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي وأبرز محاولاتها لتصدير الأمن في المنطقة.

3- دراسة "**Andrea Dessi**" الموسومة ب" **Algerai at the Crossroads, Between Continuity and Change**" أي "**الجزائر في مفترق الطرق بين الديمومة والتغير**" المنشورة من مؤسسة الشؤون الدولية (IAI) بروما في 28 سبتمبر 2011م، تحدث فيها عن تكيف الجزائر مع الثورات الحاصلة في العالم العربي خاصة في تونس وليبيا من خلال الإصلاحات السياسية، وأبرز الإجراءات الردعية التي قام بها النظام السياسي تخوفاً من انتقال الثورة إلى الجزائر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- دراسة أعدتها الباحثة "**عبير شليغم**" موسومة "**بالتحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر**" على شكل مداخلة قدمت في الملتقى الدولي بعنوان "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية" يومي 12 و13 نوفمبر 2014م بورقلة، تطرقت فيها الباحثة إلى أبرز إفرازات البيئة الأمنية الجديدة في منطقة الجوار بالتركيز على تأثير حالة مالي على الأمن الوطني الجزائري، وكيفية تعاطي الجزائر معها.

ح/ صعوبات الدراسة

يحتاج تصميم كل بحث أكاديمي إلى سياج معرفي يحدد معالمه ويرسم أهدافه انطلاقاً من عملية جمع المعلومات ومحاولة فحصها والتعمق فيها وتحليلها وفقاً للخطوات المنهجية المتعارف عليها، إلا أنه ككل بحث أكاديمي آخر فلقد واجهتنا بعض الصعوبات، فأول ما وجهنا هو النقص في فئة المراجع خاصة الكتب التي تدرس العلاقة بين متغيري التهديدات الأمنية الجديد الموجودة بدول الجوار وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، كما أن حداثة الموضوع وتزامنه مع المستجدات الحركية الحاصلة في دول الجوار تجعلنا نجد صعوبة في إيجاد معلومات أكاديمية استنتاجية عن ما يحصل لاسيما ضمن الدائرة المغاربية.

يُضاف إلى هذا إحجام الكتاب العرب وبما فيهم المغاربة على دراسة هذا الموضوع باعتباره موضوع الساعة لاسيما فيما يتعلق بالمضامين المفاهيمية والنظرية حول الأمن الوطني والتهديدات الأمنية، مما جعلنا نستعين بترجمة الكثير من المراجع الأجنبية باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

ط/ المقاربة المنهجية المستعملة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، فإن ذلك يستدعي استخدام منهجية مركبة تستقطب مجموعة من المناهج والاقترابات والأساليب على النحو التالي:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** يستخدم هذا المنهج بصفة عامة في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية بصفة خاصة حيث يتم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفاً موضوعياً من خلال جمع الحقائق والبيانات عبر استخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، وقد تم الاعتماد عليه بشكل كبير في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم مثل: تحديد مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية وغيرها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- **المنهج التاريخي:** تيقناً منا أنه لفهم أي ظاهرة بشكل واضح لا بد من التعرف على أصولها وجذورها وتسلسل حدوثها فلقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال التحدث عن وقائع وحوادث وظواهر تاريخية، لذلك فلقد وظفنا المنهج التاريخي لدراسة بعض البيانات والحوادث ذات الصلة بالموضوع كدراسة نشأة وتطور العقيدة الأمنية الجزائرية، وتطور مفهوم الأمن، وكرنولوجيا الأحداث بدول الجوار.

3- **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج بدراسة حالة أو ظاهرة معينة، حيث يتم الإحاطة بهذه الحالة بشكل عام ووافي من خلال العديد من المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، لذلك تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال استقصاء مجموعة من التفاصيل والبيانات حول التهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار ومدى تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري.

أمّا من حيث الإقترابات، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على **الاقتراب النسقي** من خلال دراسة مدى تأثير التحولات، ومسار الأحداث الموجودة بدول الجوار على البيئة الداخلية الجزائر وكيفية تعامل النظام السياسي الجزائري معها، كما تم استعمال أيضاً **الاقتراب الوظيفي** من خلال معرفة الدور الذي تقوم به الجزائر في المنطقة من أجل الحفاظ على أمنها.

كما تعتمد هذه الدراسة أيضاً على استخدام أساليب الدراسات المستقبلية لوضع تصور مستقبلي من خلال مجموعة من السيناريوهات (المسارات) حول الوضع الأمني بدول الجوار.

ي/ تحديد المفاهيم:

إيماناً منا بأن تحديد المفاهيم والتحكم فيها هو مفتاح كل بحث لمعالجة الموضوع بطريقة جيدة والتحكم به، لذلك يعتبر الفيلسوف "**فولتير**" أن سر نجاح وإيصال الفكرة إلى القارئ يكمن في توضيح المفاهيم والتحكم بها في قوله "**إذا أردت أن أفهمك فلا بُد من توضيح مصطلحاتك**" وانطلاقاً من هذا فإن هذه الدراسة ستعنى بتحديد المفاهيم التالية:

1- **الأمن (Security):** هو مفهوم ديناميكي نسبي خلافي متنازع حوله لذلك يصعب تحديد مفهمته، ويمكن تعريفه على النحو التالي "التحرر من الخوف والتهديد"، أي ضرورة تأمين الفاعل من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مختلف التهديدات التي تمسه حتى يشعر بحالة الأمن والاطمئنان والاستقرار الناتج عن الوثوق بالغير[1].

2- **التهديد Threat:** هو عبارة عن طريقة يتم فيها رسم الرعب على وجه شخص ما، مع وجود نية بإلحاق الأذى والضرر به مما يجعله يتخوف من الأذية، بمعنى أن التهديد ناجم عن نية إلحاق الضرر والأذى بطرف معين[2].

3- **الأمن الوطني National Security**: هو عبارة عن دحر أي هجوم أو تهديد يمس بالأمن الوطني سواء كان مصدره من الداخل أو الخارج، وبغض النظر عن طبيعته (اقتصادية، سياسية، بيئية، الكترونية وغيرها).[3]

4- **الساحل الإفريقي African Sahel:** هو تلك المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، ويمتد من أقصى الساحل الشرقي المطل على البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي غرباً، وهو عبارة عن حزام أو شريط يضم عدة دول (السودان، النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا، السنغال)، وأحياناً يوسع لحسابات جيواقتصادية وجيوأمنية ليشمل نيجيريا بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، إثيوبيا، إريتريا، ويدعى هذا الحزام بقوس الأزمات نظراً لحالة اللاأمن الموجود فيها[4].

5- **سياسة حسن الجوار (Good Neighbour Policy):** تقوم سياسة حسن الجوار على إنماء التعاون وتحقيق السلام والأمن بين الدول المجاورة لبعضها جغرافياً من خلال قبولها بالالتزامات الدولية (عدم اللجوء إلى الحرب، العدالة، احترام تنفيذ قواعد القانون الدولي)[5]، ولا بد لنا الإشارة إلا أن دول الجوار ضمن هذه الدراسة يقصد بها تلك الدول التي تجاور الجزائر حدودياً.

---

[1] حسام حمزة ، "**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**" ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية** ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2011)، ص 18.

[2] سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،(صيف 2008)، ص27.

[3] محمد فايز محمد الدويري، "**الأمن الوطني**"، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص65-70.

[4] Mehdi Taje,"**Vulneralities and Factors of insecurity in the Sahel**", West African Challenges, N01,(Augest2010), pp1-10

[5] عبد الوهاب الكيالي، "**الموسوعة السياسية**"،ج3، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، ص 535.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ك/ هيكلة الخطة

استناداً إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المختبرة سيتم دراسة هذا الموضوع وفقاً للهيكلة التالية:

الفصل الأول: سيتم فيه مناقشة أبرز المضامين المفاهيمية والنظرية حول التهديدات الأمنية والأمن الوطني الجزائري، وأهم التغيرات التي مست التهديدات الأمني في فترة ما بعد الحرب الباردة.

الفصل الثاني: تحاول الدراسة الكشف عن الوضع الأمني بدول الجوار وأبرز التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية المستفحلة بها.

الفصل الثالث: نسعى في هذا الفصل إلى استعراض أبرز تداعيات حالة اللأمن بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري وكيفية تكيف الجزائر مع هذه الأوضاع من أجل بناء منطقة آمنة .

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: السياق الجينيالوجي والايتمولوجي لدراسة التهديدات الأمنية والأمن الوطني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد

مع تفاقم المشاكل والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية منذ نهاية القرن العشرين بسبب تفكك الإتحاد السوفياتي (Union of Soviet Socialist Republics) برز اهتمام دولي كبير بمسألة التهديدات الأمنية المجالية خاصة منها الجديدة في ظل تصاعد حدتها وعجز الدولة منفردة عن مجابهتها ضمن الفترة المعاصرة.

الأمر الذي ساهم في إحداث نقلة نوعية مست مضامين الأمن للخروج من الدائرة الضيقة التي كانت ترتكز على الجانب العسكري إلى الدائرة الواسعة التي تحاول إعطاء مقاربة شمولية تسعى لتحقيق الأمن البشري المجالي تزامنا مع المستجدات الحاصلة في النظام الدولي والتطور العلمي والتكنولوجي الكبير ضمن العصر الذي نعيشه، وهو الأمر الذي جعل الدول أيضاً تُعيد قراءة الكثير من حساباتها وتحاول تكييف استراتيجياتها وفقاً للتغيرات المجالية الحاصلة التي مست التهديدات الأمنية والأمن حتى تسطيع الحفاظ على أمنها وبقاءها ضمن نظام دولي شبهه الكثير من المفكرين بالنظام الفوضاوي نظراً لغياب سلطة مركزية تمتلك السلطة والنفوذ وتعمل على تنظيم العلاقات بين الفواعل الدولية.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل دراسة ظاهرة التهديدات الأمنية المعاصرة ومحاولة فهمها انطلاقاً من تحديد طبيعة هذه الظاهرة والسند النظري المناسب حتى نستطيع استيعابها وإدراكها على الصعيد العملي (حسن التوظيف).

فما هي أبرز المضامين الايتيمولوجية والنظرية المناسبة لدراسة التهديدات الأمنية والأمن الوطني؟

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: فهم التهديدات الأمنية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة

قبل دراسة أي ظاهرة لابد أولاً بالبدء بتحديد مفهوم هذه الظاهرة وأبرز المفاهيم المشابهة والمتداخلة معها كون هذا يساهم في تبسيطها ويفك كل غموض أو لبس يمكن أن يمس مراحل دراستها، لهذا فإن هذا المبحث يحاول تحديد مفهمة التهديد الأمني المعاصر وأبرز المفاهيم المشابهة والمتداخلة معه.

فما هي أبرز المفاهيم المستخدمة عند دارسة التهديدات الأمنية الجديدة ؟

المطلب الأول : تعريف التهديد الأمني

يعتبر مفهوم التهديد الأمني من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل نظراً لحركية هذا المفهوم وارتباطه بالظاهرة الإنسانية فالبعض يرى أن هذا المفهوم يستخدم كتعبير عن تحدي (Challenge) أو خطر(Risk) أو مخطر (Dangerous) أو رهان (Bet) وغيره، بينما يرى البعض الآخر أن هذا المفهوم يختلف عن المفاهيم الأخرى لذلك لابد من وجود دقة علمية في استعماله .

فمن الناحية اللغوية اشتقت كلمة تهديد من لفظ "هدد"، ويقصد بها محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن[1]، أما من حيث المعنى الإيتيمولوجي فإن كلمة تهديد ذات المدلول المعاصر الواسع كلمة مستحدثة نسبياً على المستوى الأكاديمي فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة (The Cold War) جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضاً على الصعيد المحلي الداخلي وتتعدد مستوياته (فردي، إقليمي، جماعي، دولي...)، وهو ما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل الأمر الذي جعل الدول تتوجه إلى لغة الجماعة لوضع استراتيجيات ناجعة لمواجهة هذه التهديدات، وبالتالي فالتهديد يعبر عن كل عملية تنفذ من طرف وحدة معينة تؤثر على وحدة أخرى بالسلب سواء كان مصدرها من داخل أو خارج الدولة، وبغض النظر عن طبيعتها (اقتصادية، سياسية، ثقافية، بيئية...)[2].

أما من الناحية الاستراتيجية فيعتبر مرحلة من مراحل تطور السلوك النزاعي حيث تتعارض فيه المصالح والأهداف بشكل كبير وخطير مما يؤدي إلى تطور السلوك النزاعي بين الأطراف من أجل تغيير الوضع القائم لذلك يقصد به "بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر فيها الوصول إلى حل سلمي يوفر للدول

---

[1] لندة عكروم، **"تأثير التهديدات الأمنية بين شمال و جنوب المتوسط"**، (عمان: دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع، 2013)، ص30.

[2] Stephen Saches, **" the Change of the diffinition to The Security "**, look at: http://www.stevesachs .com/papers/ paper_security.html(13/04/2015).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية الأمر الذي قد يضطر بالأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضةً الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر"[1] .

في حين يرى "محمد منصر مهنا" في كتابه "العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة" أن التهديد هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأفعال التي تصدر عن وحدة معينة (فرد، جماعة، نظام معين) سواء بالإشارة أو القول أو الفعل من أجل الاستجابة لمطالب أو شروط محددة يسعى الطرف الأول لتحقيقها على حساب الطرف الثاني مع التلويح لاستخدام القوة عند عدم الاستجابة للمطالب كما أن هذه التهديدات تشمل تهديدات ثقافية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية[2].

ويعتبر التهديد حالة من القلق تنتج لوجود إدراك بإلحاق ضرر معين سواء كان مصدره من داخل أو خارج الدولة وبغض النظر عن طبيعته، وعن مسبباته كما أنه يتميز بالتعقيد والحركية وهو ترجمة للأوضاع الموجودة على أرض الواقع وتحليله ضمن البيئة المعاصرة يتطلب فهم حقيقي للتحولات الدولية والإقليمية الحاصلة وانعكاساتها على مجال الأمن[3].

وانطلاقاً من هذه التعريفات سالفة الذكر يمكن استخلاص عدة نقاط تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم التهديد على النحو التالي:

- أن مفهوم التهديد هو عبارة عن حالة من القلق الناتج عن إدراك وجود عمليات قد تلحق الضرر، وتحدث خلل في الواقع الأمني.
- أن هذا المفهوم يتميز بالحركية والتعقيد، بحيث تتعدد مستوياته (فرد، جماعة، دولة، إقليم وغيرها) ومصادره (من داخل وخارج الدولة) ومسبباته وأنواعه.
- مفهوم متداخل ومتفاعل مع التهديدات الأخرى كونه يتميز بالطابع "**الزحفي**" Greeping مثلما هو حال بعض التهديدات الصامتة في القارة الإفريقية التي ليست لديها صدى قوي لكنها تتميز بسرعة الانتشار والانتقال من منطقة إلى أخرى كحال مرض الأيبولا .

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص27.

[2] محمد نصر مهنا، " **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**"، (الإسكندرية: دار الكتاب الجامعي الحديث ، 2006)، ص 263.

[3] إدريس عطية، "**الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص ص9-10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ضمن المرحلة المعاصرة التي تتميز بزيادة سياسات الترابط *Linkage Politics وتصاعد دور الأنفوميديا** وكثافة التدفقات المجالاتية ضمن فضاء شبهه الكثير من المفكرين بالفضاء السيبرينتي ***Cyberspace نظراً للتطور الكبير الذي نشهده في مجال التكنولوجيا برزت إشكالية عدم اليقين في وجود القدرة على تحديد بعض مصادر التهديدات كالفيروسات، مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب واستراتيجيات مجابهة التهديدات نتيجةً لتعقدها وقد ساهم ذلك أيضاً في التوجه إلى لغة الجماعة لمجابهتها [1].

ولفهم مضمون التهديد أكثر لابد من التأكيد على أن هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين والباحثين، حيث يركز بعض الباحثين على معيار "المجال" Field، ومنهم من يستخدم المعيار "الجغرافي" Geographical، ومنهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار "التماثل" Similarty و"التأثير" Influence.

أولا: من حيث المجال: يحبذ الكثير من الباحثين تصنيف التهديدات الأمنية حسب معيار المجال، بحيث يتضمن هذا التصنيف **التهديدات السياسية؛** تتضمن غياب نظام سياسي يتميز بالقبول العام الداخلي والخارجي متماسك ومتجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب شبه تام لمؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد[2]، ولقد أشار "باري بوزان"Barry Buzan إلى أن التهديدات السياسية في القرن العشرين كانت تنبع من المعركة الكبرى للأفكار والمعلومات والتقاليد الكامنة وراء تبرير الفوضى الدولية كالإيدلوجية المتصارعة والمتناقضة على مسرح العلاقات الدولية كالفاشية والنازية والشيوعية، لكن مع بدايات نهايته برزت الأصولية الإسلامية[3]، و**تهديدات اقتصاديّة؛** تتمثل في عدم وجود توزيع عادل للثروة وضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية في ظل تزايد القوة التأثيرية للشركات المتعددة الجنسيات (MNC)* والمؤسسات الدولية الاقتصادية المحركة للاقتصاد الدولي; كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية (IMF ,)

***سياسات الترابط (Linkage Politics) :** هي سياسة يتم فيها ممارسة النفوذ ليس في الميدان العسكري فقط وإنما هي دليل على زيادة التشابك وترابط المصالح بين الفواعل الدولية في ميدان التجارة والتكنولوجيا والاتصال، كما تؤدي هذه السياسة إلى ظهور ما يسمى "المجتمع العالمي المترابط"* Interconnected World Society، (أنظر: إسماعيل عبد الفتاح، **"معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية"**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008)، ص188).

** **الإنفوميديا:** هي المعلوماتية التي نعيشها في العصر الحالي ويقصد بها التفاعل بين المعلومات ووسائل الإعلام والتطور التكنولوجي ضمن مجال الإلكترونيات والتي ستكون المحرك المستقبلي للاقتصاد العالمي، ومن أبرز مظاهره الحوسبة والاتصالات وغيرها.(أنظر: **نفس المرجع السابق**، ص46.).

***الفضاء السيبرينتي:** هو وطن جديد لا ينتمي للجغرافيا ولا التاريخ وبلا حدود تبنيه شبكات الاتصال، السيبرنتيك هو العلم الذي يدرس سيلان المعلومات ومراقبتها عند الكائنات الحية داخل الأجهزة الآلية والمنظومة الاقتصادية والاجتماعية (أنظر: محمد عابد الجابري، **"قضايا في الفكر المعاصر"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 148).

[1] خالد المعيني، **"الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"**، (دمشق : دار كيوان للنشر و التوزيع،2009) ، ص ص 408-409.

[2] إلياس أبو جودة، **"الأمن البشري و سيادة الدول"**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص 29.

[3] عامر مصباح، **" نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية"**، (القاهرة: دار الكتاب، 2010)، ص37.

*MNC : Multinational Corporation

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

IB ,WTO)* التي جعلت الدول الفقيرة أقل استقرارًا من خلال سياسات المشروطية والديون، ونجد أيضا **تهديدات اجتماعية وثقافية؛** تتجلّى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى ولا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي والتفكك الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر إضافةً إلى الاختراق الثقافي نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت عضوياً بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا وجعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى اللامحدود وتزايد الحركات الأصولية المتطرفة التي أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على السلام، إضافة إلى **التهديدات البيئية؛** وتتضمن كل تهديد يمس الحيز (المحيط) الذي نعيش فيه سواء كان يابسة أو ماء أو هواء وتعتبر البيئة قضية أمنية ذات طابع أفقي كوني غير محدود جغرافياً، بحيث يُعتبر الإنسان المهدد الأول للبيئة والمتضرر منها وتشمل هذه التهديدات التي ينتجها التلوث والاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون، ظاهرة التصحُّر، ظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي، تلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات تلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات والاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجدِّدة (نفط، فحم حجري، غاز طبيعي و صخري...).

وفي السياق ذاته لا بد من التأكيد على أن الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة تتحمل المسؤولية الكبيرة في تدمير البيئة نتيجة للنشاطات الصناعية بالرغم من محاولاتها العديدة في أمننة النظام الإيكولوجي [1].

ثانياً: حسب درجة الخطورة: يرى المفكر "سليمان عبد الله الحربي" في مقال له بالمجلة العربية للعلوم السياسية موسوم بما يلي " **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)**" أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية من حيث درجة الخطورة إلى تهديدات فعلية؛ وهي كل ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي والجاد للقوة العسكرية، أما التهديدات المحتملة؛ فيمكن رصدها من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية بينما تتميز التهديدات الكامنة؛ بأنها غير مرئية فهي كامنة كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح، وأخيراً التهديدات المتصورة التي يُحتمل ظهورها مستقبلاً بحيث تتأثر بديناميكية الظاهرة الزماكانية[2].

ثالثاً: حسب درجة التماثل: يرى بعض الباحثين أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة تشابه الفواعل (Actors) إلى تهديدات تماثلية (متوازية أو متناظرة) والتي تتميز بالطابع البيني والعسكري وتكون بين فاعلين متشابهان من حيث الخصاص مثل: تهديد عسكري بين دولة ودولة، في حين يقصد بالتهديدات اللاتماثلية التي تندرج ضمن ما يسمى بحروب "الجيل الرابع" Conflicts Asymétriques et Guerres de

*IB : International Bank, IMF : International Monetary Fund, WTO: World Trade Organization.

[1] إلياس أبو جودة، **مرجع سابق**، ص ص 24-34.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص 29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Quatrième Génération"[1] بأنها تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، كما أنها تكون بين أطراف غير متكافئة ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية والتي نجد لها مكاناً مثالياً في الدول الفاشلة، ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط المثالي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى النمط اللاتماثلي(بالنظر إلى لا تناظر طبيعة فواعلها) والتغيرات الحاصلة في النظام الدولي[2].

رابعاً: التهديدات الهجينة: تتحدث دراسات معاصرة أمريكية عن نوع جديد من التهديدات يدعى "بالتهديدات الهجينة"؛ وهي تهديدات موجودة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، تتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية مثل: الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الالكترونية، وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تمثل التهديدات الهجينة خصماً يصعب معرفته وتحديده وتوقع أعماله ونتائجه وتنطبق هذه الحالة على الظاهرة التشابكية بين الإرهاب والجريمة المنظمة[3].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تحديد التهديد الأمني، ويمكن من خلالها تحليل أي تهديد أمني لا بد من التطرق للعناصر التالية:

- **طبيعة التهديد :** ما نوع هذا التهديد ؟ هل هو تهديد سياسي أو عسكري أو اقتصادي أو ثقافي أو غيره ؟ أم هو تهديد تماثلي أو لا تماثلي ؟
- **مكان التهديد :** ما هو المكان المستهدف؟ وما هو النطاق الجغرافي للتهديد؟ وما هو مدى انتشاره؟ هل هو عابر للحدود أم لا ؟
- **زمان التهديد :** هل التهديد آني أو مستقبلي؟ وهل هو مؤقت أو مستمر لفترة زمنية أطول؟
- **درجة التهديد :** هل هذا التهديد خطير أم لا؟ ما هي حدته ؟ وهل يتطلب وجود قوة إقليمية مشتركة لمواجهته ؟

---

[1] خالد المعيني ، **مرجع سابق**، ص 403.

[2] أدمام شهرزاد، "**الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة**"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد1، (الجزائر: 2013)، ص1.

[3] عبد النور بن عنتر، "**تهديدات هجينة**"، تم تصفح الموقع يوم: 13 أفريل 2015. الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%sthash.U01YhMjl.dpuf

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **تعبئة الموارد :** ماهي الإجراءات والتدابير المناسبة المادية والبشرية والمعنوية لمجابهة هذا التهديد ومحاولة الحد من تأثيره وأبعاده ؟[1]

و كنتيجة نخلص مما سبق إلى أن مفهوم التهديد الأمني مفهوم معقد نسبي وحركي لذلك لا بد من الدقة العلمية في تحديد طبيعته من خلال معرفة أبرز السمات والأبعاد التي يتميز بها هذا المفهوم حتى يسهل تشخيصه وعلاجه مثله مثل الحالة التي يريد من خلالها الطبيب معرفة الداء الذي أصاب مريضه عبر الكشف عن طبيعة هذا الداء ومحاولة تشخيصه ومعرفته ومن ثم علاجه.

المطلب الثاني: التهديد الأمني ومفاهيم أخرى مشابهة

تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم التهديد على النحو الذي يخلق شبكة معقدة من المفاهيم التي تندرج كلها ضمن الأمن مثل: التحدي والخطر والدفاع ...، لذلك لابد من إدراك أوجه الاختلاف بين مفهوم التهديد والمفاهيم الأخرى، وهذا ما سنتطرق إليه ضمن هذا العنصر على النحو التالي :

أولا: التهديد والتحدي (Threat and Challenge): اشتقت كلمة "تحدي" من الناحية اللغوية من اللفظ "تحدى" حيث يقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء، ويقابل لفظ التحدي في اللغة العربية "رد فعل" أما في اللغة الإنجليزية فتقابله كلمة (Challenge).

ومن الناحية الاصطلاحية؛ فإن المتفق عليه أن مصطلح "التحدي" يقصد به "مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية"[2]، بينما يعرفه "سليمان عبد الله الحربي" بأنه " المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر وعثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"، وبمعنى أدق فإن التحدي هو نتاج لنظرة مستقبلية حول شيء قد يؤدي بالإضرار بالأمن العام سواء كان ذلك على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، ويشير العديد من المفكرين على أنه كثيراً ما تتخذ التحديات صور تدخل ضمن الأمن الناعم Soflt Security، بحيث يؤثر على الأمن الوطني في المستقبل، أما التهديد فيكون صلب Hard آني ومباشر يؤثر مباشرةً على الأمن الوطني كما يمكن توقعه ومجابهته[3].

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص ص 29-30.

[2] أمين المشافية، وسعد شاكر شبلي،" **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**"،(عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص16.

[3] سليمان عبد الله الحربي ، **مرجع سابق** ، ص ص 28-29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالتالي فإن كل تحدي هو تهديد مستقبلي على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد*، لكن قد نجد بعض التهديدات الآنية كالإرهاب والجريمة المنظمة قد تمثل تحدي مستقبلي أيضاً.

ثانياً: التهديد والخطر (Threat and Risk) : عرف قاموس Le Petite Robert "الخطر" Le risque على أنه كل فعل مهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته[1]، ويعتبره مختلف المفكرين على أنه خاصية تدل على شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي فعندما نقول عن شيء خطر أي أنه يحمل ضرر معنوي أو مادي، يمكن تقويمه وتسييره والتكيف معه بحيث يتم التعامل مع تسييره عن طريق التنبؤ عبر ضبط خطة للوقاية والطوارئ والإصلاح، ويتكون من ثلاث عناصر تتمثل في المصدر المنتج للخطر والوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية وغيرها، إضافة إلى البيئة الناقلة للخطر التي قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية[2]، و يرى "ألريش بيك" Ulrich Beck في كتابه "مجتمع الأخطار"La Société du Risque أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية لكنه مرحلة ابتدائية من التهديد يمكن احتواءه إن لم يتفاقم، ويرى "بيك" أن الأخطار استفحلت وتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي وتزايد تأثيرات العولمة ضمن البيئة العالمية المعاصر*[3].

وبالتالي فإن الخطر مرحلة ابتدائية من التهديد يمكن احتواءه إن لم يتفاقم، وهو مرتبط بمدى قدرة الفاعل على ذلك. (أنظر الشكل 1 في قائمة الملاحق)

ثالثاً: التهديد والدفاع (Threat and Defence): يعتبر الدفاع وسيلة لحماية القيم النادرة للدولة من الهجوم ووسيلة من وسائل تحقيق الأمن، ولقد ارتبط هذا المفهوم بشكل كبير بالطرح الواقعي الذي يعتبر أن الدفاع بالدرجة الأولى هو مدى قدرة الدولة على الحفاظ على أمنها القومي من الهجوم العسكري الخارجي عبر زيادة القدرات العسكرية للدولة المادية والبشرية كالتسلح والدخول في سياسة الأحلاف وزيادة القدرة البشرية للجيش وتنظيمه، وارتبط الدفاع في الفكر الواقعي بفرضية أساسية "أنه كلما زادت الفوضى كلما زادت الحاجة للدفاع" وهو سبب لانتهاج الدول السياسات الدفاعية[4].

---

*تميز المدرسة الأمريكية حسب تصنيف مينيسوتا(نسبة للولاية الأمريكية) للدراسات المستقبلية بين خمسة أبعاد للمستقبل حيث يمتد المستقبل المباشر لعامين قادمين، في حين يمتد المستقبل القريب ما بين عامين إلى خمسة أعوام، و تتراوح مدة المستقبل المتوسط ما بين خمسة إلى عشرين عام و المستقبل البعيد من عشرين إلى خمسين عام، بينما يتجاوز المستقبل غير المنظور نصف قرن ويتميز بالطابع اللايقني .(أنظر : وليد عبد الحي ،"**مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**"، عمان: المركز العلمي للدراسات المستقبلية،2002)، ص33.

[1]**"Le Petite Robert: Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la Langue Française** ",(Paris : édition firmin –didol,1979),p1720.

[2]قاسم حجاج، "**التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية**"،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014)، ص ص 2-3.

[3]Livier Nay,**"Le xique de Science politique vie et Institutions politiques**", (Toulous :Europe Media Duplication SAS,2008) ,p 482.

[4]غراهام إيفانس وجيفري نوينهام، "**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** "، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة AEU: مركز الخليج للأبحاث ، 2008م)، ص121.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويُعرف الدفاع أيضاً على أنه مجمل التدابير والإجراءات العملية التي تستهدف حماية الدولة من أي تهديدات تساهم في الإخلال بالأمن، وقد يكون ذاتي من خلال زيادة وتحسين القدرات الدفاعية للدولة، وقد يكون دفاع تحت الانتداب أو الحماية تقوم من خلاله الدولة الحامية بتولي الشؤون الدفاعية لدولة ما كالانتداب البريطاني على فلسطين، وقد يكون اقتصادي[1].

وبالتالي نخلص إلى أن الدفاع هو وسيلة أو مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية لمواجهة مختلف التهديدات.

رابعاً: التهديد والأمن(Threat and Security): يتطلب تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام للمجتمع، فلتحقيق الأمن لابد من دحض التهديد على أرض الواقع سواء كان يتميز بالطابع الصلب Hard Security أو اللين Soflt Security.[2]

وبالتالي فإن العلاقة بين الأمن والتهديد هي علاقة تأثير متبادل، فلتفسير مفهوم الأمن وتحقيقه على أرض الواقع، لابد لنا من معرفة وتحديد مصادر التهديد وطبيعتها وشكلها، فكلما شعر الفاعل بخطر أو تهديد لا بد له من اتخاذ إجراءات وقائية تهدف إلى دحض التهديد وتحقيق الأمن، فافي السابق كان الأمن حبيس الدائرة العسكرية لأن التهديدات غلب عليها الطابع العسكري نظراً للواقع الذي تميز بكثرة الحروب والنزاعات، بينما ضمن الوقت الحاضر دفع التوسع في مضمون التهديدات التي يحملها مفهوم الأمن إلى تنوع أبعاده فأصبحنا نتحدث عن الكثير من أنواع الأمن كالأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والالكتروني وغيره.

ونتيجة لهذا الاختلاف والتنوع والتشابك في التهديدات الأمنية الجديدة، برزت العديد من المحاولات الإضافية لحصرها وفق منهجيات معينة، وعلى رأسها محاولات "**المركز الفلندي للدراسات الروسية والأوروبية الشرقية**" جمعها في خمس تهديدات وفق منحنى تصاعدي، فهناك المخاطر الفردية كالأوبئة والجرائم والمخاطر المجتمعية كاستفحال الأوبئة لتشمل فئات واسعة من المجتمع داخل الدولة، وتهديدات عابرة للحدود كالهجرة غير الشرعية، وتوجد أيضا الأزمات الزاحفة التي تتميز بسرعة الانتقال والانتشار ضمن إقليم معين كانتشار الأوبئة القاتلة و المعدية، وأيضا الكوارث المحتملة ذات البعد العالمي كالتلوث البيئي[3].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص684.

[2] سليمان الحربي، **مرجع سابق**، ص11.

[3] صالح زياني، "**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، مجلة الفكر، العدد 5، (الجزائر: دون سنة نشر)، ص283.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إذن فالعلاقة بين التهديد والأمن تتضمن أن مواجهة التهديد والقضاء عليه على أرض الواقع يؤدي إلى تحقيق الأمن (التضادية في التطبيق)، في حين دفع التوسع في التهديدات إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن (تلازمية التوسيع).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: الأمن الوطني في العلاقات الدولية

يعد مصطلح الأمن من بين المصطلحات كثيرة التداول في أدبيات السياسة والعلاقات الدولية وبالأخص ضمن حقل "الدراسات الأمنية" Security Studies، فهو يمثل أحد الحاجات الأساسية للإنسان كما أنه مسألة هامة ورئيسة تضمن بقاء الدول والشعوب والمؤسسات، لذلك فإن دراسته تحظى بالاهتمام الكبير لدى الباحثين الذين ألحوا على ضرورة فهم حقيقة الأمن من خلال دراسة أبرز مضامينه المفاهيمية والنظرية.

المطلب الأول : تعريف الأمن الوطني

بالرغم من وجود عدة جهود بحثية لتحديد ضوابط مفاهيمية حول الأمن فإن مفهوم الأمن مازال يتميز بالنسبية نظراً لديناميكيته وتعقده من جهة، ومن جهة أخرى فهو مفهوم مركب يتسم بالطابع الخلافي والتوسعي مما ولد صعوبة في تحديد تعريف محدد له، لذلك يعتبره "باري بوزان" Barry Buzan " على أنه " مفهوم خلافي أو متنازع حوله "Contestable [1]

جينولوجيا الأمن: الأمن بتسكين الميم وفتحها وكسرها هو الاطمئنان، وهو ضد الخوف، ويقال : اطمئن الرجل أي أمن ولم يخف.[2].

أما في النص القرآني* فإن دلالات استعمال الأمن في عدة مواضع تتجه إلى معنى "الاستقرار" الناتج عن الوثوق بالغير[3]، كما أن مختلف فقهاء الإسلام يؤكدون ضرورة الأمن باعتباره أحد القواعد الأساسية التي تصلح به الدنيا حيث يعتبر الماوردي أن الأمن هو" أمن عام تطمئن به النفوس، وتنتشر فيه الهمم ويسكن إليه البريء ويأنس به الضعيف، فليس لخائف راحة ولحاذر طمأنينة، وقد قال بعض الحكماء: الأمن أهنأ عيش والعدل أقوى جيش". وبالتالي فإن الأمن حسب الطرح الإسلامي هو أمن الإنسان في ماله ونفسه وعرضه ومأكله ودينه وغيره.[4]

وعند البحث عن أصول كلمة "الأمن" لدى الإغريقيين فلقد اشتقت هذه الكلمة من لفظ "Securitas" المتكونة من "Sine" بمعنى "غير أو بدون" "sans" بالفرنسية، ولفظ"cura" الذي يعني بالفرنسية "sion" أي السلامة، وعموماً فإن هذا المصطلح يعني غياب السلامة والأمن على عكس ما تم تداوله

---

[1] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] فهد بن محمد الشقحاء ،"**الأمن الوطني : تصور شامل**"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد 338، (الرياض : 2004) ، ص 13.

*ذكر الأمن في عدة مواضع في القرآن الكريم كقوله تعالى في سورة قريش" الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف "(3-4)، و قوله تعالى في سورة التين" وهذا البلد الأمين"(2-3) ، وهي معاني تحمل معنى الاستقرار.

[3] سليم قسوم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010) ، ص22.

[4] وهبة الزحيلي،" **الفقه الإسلامي و أدلته**"، ج8، ط4،(دمشق: دار الفكر، 1997)، ص 6367.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فيما بعد، حيث أصبح هذا المصطلح يأخذ معنى الاطمئنان والثقة والاستقرار الناتج عن الوثوق بالغير، فلقد اعتبره "شيشرون"Ciceron بأنه "غياب القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة" أي حالة من الطمأنينة والهدوء[1].

وبالتالي فإن أصل كلمة الأمن ودلالاته تتجه إلى ضرورة تحقيق الاستقرار والاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير.

ب-مضامين مفهوم الأمن الايتيمولوجية: هناك إجماع نسبي حول أن الأمن هو "التحرر من الخوف والتهديد" لكن في السابق افترض مختلف المفكرين أن الدولة هي التي يجب حمايتها من أي تهديد عسكري خارجي، وهو طرح ساد بقوة مع هيمنة المنظور الواقعي في فترة الحرب الباردة فكانت مواضيع الأمن ترتكز كلها تقريباً على المسائل العسكرية والدفاع كمراقبة التسلح وانتشار الأسلحة ومسألة الحروب واستخدام القوة العسكرية والمعضلة الأمنية (Security Diellmma) بين الدول، وكان الأمن أيضاً حبيساً للمؤسسة العسكرية والجهاز الاستخباراتي نظراً لحساسيته من أجل الحفاظ على الاستقرار والوضع القائم (Stability & status quo). لذلك فإن الأمن هنا كان ضمن دوامة المؤسسة العسكرية واتسم بالصلابة وأصبح الأمن يتطابق مع مفهوم الدفاع[2].

في حين نجد "روبرت مكانمارا" Robert Macnamora يتبنى مفهوم واسع من خلال تركيزه على العلاقة العضوية بين التنمية والأمن حيث يعتبر " أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن " ويؤيده في هذا الطرح "جروندوما" Grondoma الذي يعتبر أن مرحلة ما قبل التنمية الاقتصادية والسياسية هي نظير لحالة تسمى بالوضع "تحت الأمن"(Under Security)*[3].

بينما يعتبره كل من "بوث" و "ولر" Booth&Wheeler على أنه عملية تحرر من خلال عدم منع الآخرين من التمتع بحقوقهم[4].

لكن مع نهاية وبعد فترة الحرب الباردة وتعزز دور خزانات الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا كمؤسسة "راند" Rand Coroporation ومدرسة "ويلز" Welsh School و"باريس" Paris

---

[1] حسام حمزة ، **مرجع سابق**، ص 19.

[2]Barry buzan, and Lene Hansen, "**The Evolution of International Security Studies**", (Cambridge ,Cambridge University Press.2009),pp 29-31.

*يفضل "**جروندوما**"Grondoma مصطلح "تحت الأمن"(Under Security) بدلاً من مصطلح اللأمن(Insecurity) ، فهو يعتبر أن مصطلح اللأمن يتضمن الديمومة و الاستمرار، فحين يعبر مصطلح "تحت الأمن" عن حالة مؤقتة و زائلة بشكل كبير(أنظر: ثامر كامل الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمة**"، (عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2009)، ص 322).

[3]ثامر كامل الخزرجي، "**العلاقات السياسية و الدولية و استراتيجية إدارة الأزمة**"، (عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2009)، ص 322.

[4] ستيفن سميث، و جون بايلس، "**عولمة السياسة العالمية**"، ترجمة : مركز الخليج للنشر والأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للنشر والأبحاث، 2004)، ص 414.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و"كوبناهاغن" Copenhagen التي اهتمت بمواضيع عديدة طفت إلى السطح كموضوع الهجرة والإرهاب وغيرها داخل البيت الأوروبي، إضافة إلى بروز مناقشات عديدة حول مسألة "قطاعية الأمن" (Sectorisation) أي من هو القطاع المعني بالأمن ؟ أهو القطاع العسكري أو الصحي أو الاجتماعي أو البيئي أو غيره ؟، ومسألة تعميق الأمن أي من هو الفاعل ؟ أهو الفرد أو الدولة أو الإقليم أو النظام الدولي أو غيره ؟

فلقد ألح باري بوزان على ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل القطاع العسكري والسياسي والاقتصادي والبيئي والمجتمعي، ورغم تمسكه بالدولة كموضوع مرجعي باعتباره واقعي* فهو لم يمانع في الاعتماد على المرجعيات الأخرى لا سيما مع طرحه مفهوم "المركب الأمني"، فلقد أشار باري بوزان في كتابه" تطور الدراسات الأمنية الدولية" The Evolution of International Security Studies إلى أن الأمن في العلاقات الدولية كان يرادف مفهوم الأمن العسكري في حين لم تدمج القطاعات الأخرى كالاقتصاد والتكنولوجيا والعلوم والاستقرار السياسي لاسيما في الفترة الحرجة للدراسات الأمنية، وأشار إلى أنه لابد من الاهتمام باحتياجات الإنسان و منح لها أولوية متساوية مع أمن الدولة.

ونجد أيضاً "ريتشارد أولمان"Richard Ulman عام 1983م و"بوزان" 1983م اللذان ألحا على ضرورة توسيع الأمن[1]، فمثلاً أشار "أولمان" في مقاله الموسوم بإعادة تعريف الأمن "Redefining Security" المنشور في مجلة الأمن الدولي International Security في عدد صيف 1983م إلى أنه قد تجاوزنا مرحلة الأمن التقليدي(TS) الذي حُصر في حماية الفاعل الدولة من أي هجمات عسكرية خارجية بينما انتقلنا إلى مفهوم الأمن غير التقليدي (NTS) الذي يعتبره أنه تهديد عنيف يمس نمط عيش السكان كما يُقلص البدائل والخيارات المتاحة لدى الفواعل الأمنية، حيث عرفه بأنه " نشاط أو سلسلة أحداث تهدد بشكل كارثي، وخلال مدى زمني محدود نسبياً، بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل جوهري بتقليص الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها، سواء كانت أفراد أم جماعات أم مؤسسات[2].

وفي السياق ذاته ضمن المحاولات التوسيعية للأمن ظهر مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة في عام 1994 من خلال تقرير التنمية البشرية (UNDP) الذي تحدث عن مفهوم جديد للأمن جوهره "الفرد"، ويقصد بالأمن الإنساني الأمننة من الخوف (القهر، العنف والتهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) ويتم ذلك بحماية الفرد من المخاطر المستعصية كالمجاعة والمرض والقهر السياسي والاختراق الثقافي

[1]Barry buzan ,Op, cit , p 27.

[2]مالك عوني، "**رهان الثورات...تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية**"، السياسة الدولية، العدد 186، (مصر: أكتوبر2011)، ص 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وغيرها، كما أشار "محبوب الحق" و "أمارتيا سان " Amartiya Sen إلى سبعة أبعاد للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية تتمثل في البعد الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والفردي والمجتمعي والسياسي[1].

وعليه يمكن تقسيم جل التعريفات المقدمة إلى ما يلي :

- **التعريفات ذات المدلول الضيق :** التي سادت حتى نهاية الحرب الباردة ارتبطت بأمن الدولة و محاولة دحر أي هجوم عسكري خارجي يؤدي إلى الإضرار بها فكان الأمن يعرف على أنه مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة للحفاظ على كيانها و مصالحها من خلال دحر أي هجوم خارجي عسكري .
- **التعريفات ذات المدلول الواسع :** أخرجت الأمن من الدائرة العسكرية لتشمل قطاعات أخرى وفواعل أخرى (الفرد، الجماعة، الدولة ...) كما أن التهديد الذي يمس الأمن ليس خارجي فقط بل حتى داخلي المنشأ. (أنظر الشكل رقم 2 في قائمة الملاحق).

وبالتالي يمكن القول أن مفهوم الأمن مفهوم ديناميكي ونسبي يتميز بخاصية التأثر بما هو موجود على أرض الواقع فالتغيرات الحاصلة في نهاية القرن العشرين أدت إلى توسيعه، كما أنه مفهوم خلافي نظراً لوجود الكثير التباينات الفكرية والايدلوجية حول ضبطه، وهو قيمة جوهرية وحاجة يسعى الفاعل الأمني لتحقيقها لضمان البقاء و الاستمرار و يتعلق بالتحرر من التهديد والخوف.

وتتعدد التصنيفات المقدمة حول الأمن على النحو الذي يجعلنا نختار بعض التصنيفات المهمة، فمن بين التصنيفات نجد ما يلي :

فمن وجهة نظر موضوعية يمكن تقسيم الأمن إلى **أمن عام** يكون شامل لكافة القطاعات **وأمن خاص** يخص فرد أو مجال أو مكان معين، أما من حيث **المعيار الجغرافي**، فنجد أمن وطني يشمل مختلف الإجراءات والترتيبات التي تحافظ على أمن الدولة من الداخل والخارج، وأمن إقليمي مرتبط بمجموعة من الدول ضمن نطاق جغرافي معين كالأمن الأوروبي وأمن دولي ما فوق إقليمي يشمل العديد من الدول ويندرج ضمن صورة "الأمن الجماعي"***The Collective Security** وعادةً ما ترعاه مؤسسة دولية تسعى للحفاظ على السلم والأمن

[1]Ronald Paris,"**Human Security paradigm Shift or Hot Air?**" International Security,Vol,26, N02, (USA:2001), pp 89-91.

*"الأمن الجماعي"The Collective Security:برز هذا المفهوم وارتبط ارتباطاً وثيقاً بعصبة الأمم(LN) وبالفكر المثالي آنذاك، ومفاده إرساء قواعد والتزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة عضو ضمن نظام الأمن الجماعي بالحفاظ على السلم و الأمن الدوليين من خلال مواجهة كل من يهددون سلامة أراضي الدول الأعضاء(أنظر: غراهام إيفانس وجيفري نوينهام، **مرجع سابق**، ص ص 83-48).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدوليين مثل منظمة الأمم المتحدة **(UNO)**[1].

أما حسب **المجال** فلدينا عدة أنواع تتمثل في الأمن السياسي يتضمن كيفية تحقيق الاستقرار على المستوى الداخلي من خلال تجسيد مبدأ الشرعية وتنظيم العملية الديمقراطية التي تتجسد من خلال ضمان التعددية الحزبية والتداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان وتحقيق تطلعات الشعب وغيرها، أما على المستوى الخارجي فلا بد من وجود سياسة خارجية تؤثر على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى وتضمن للدولة الحفاظ على مصالحها.

وهما ذات طابع علائقي، فعدم وجود استقرار داخلي يهدد الأمن الوطني للدولة من خلال التدخل الخارجي كالتدخل الدولي في الصومال وليبيا وباكستان.

كما أن فقدان الدولة القدرة على اتخاذ قرارها السياسي المستقل أحد صور التهديدات السياسية وأكثرها خطورةً على الأمن الوطني، فالولايات المتحدة مثلاً تمارس ضغوط كبيرة وعديدة على دول العالم للحرب على الإرهاب مما جعل الأنظمة السياسية تتخذ قرارات سياسية غير مقبولة من شعوبها أدت إلى اتساع الهوة بين تطلعات الشعوب وممارسات الأنظمة الحاكمة مما يهدد السلامة الوطنية لتلك الدول[2].

ونجد أيضاً الأمن المجتمعي الذي يعني قدرة الجماعة على حفظ وحماية قيمهم الخاصة وعاداتهم وتقاليدهم من العبث والاندثار، بحيث يعرفه "صامويل هنغتنتون"Samuel Huntington قدرة المجتمع على المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة " حتى نستطيع خلق ما يسمى "بالمجتمع المستدام"، وهو مجتمع يحافظ على هويته وعاداته تقاليده وقيمه يقبل ثقافة التناقح والتعايش مع المجتمعات الأخرى، كما يعتبر "باري بوزان" أن عماد أو مفتاح الأمن المجتمعي هو الهوية (Key) والحفاظ عليه يعني قدرة المجتمع على الحفاظ على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته"، أما عن الأمن الاقتصادي فيتعلق بتدابير الحماية التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية و ضمانه للحد الأدنى من الدخل الفردي (BIP/Hap) في ظل بيئة آمنة وكيفية تحقيق توزيع عادل للثروة، كما يتضمن كيفية الحفاظ على عناصر الإنتاج الوطني وضرورة

*يمكن الإشارة هنا أيضاً إلى مستويات الأمن، حيث يتضمن الأمن الفردي الذي يعني تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد باعتباره إنسان وذلك من خلال ضمان سلامته من كل خطر يهدد حياته أو ماله أو عرضه، والأمن الوطني الذي يقصد به تأمين الدولة من الداخل مع القدرة على دفع التهديد الخارجي للوصول إلى حياة آمنة، والأمن الإقليمي الذي يرتبط بمجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً وتهدف إلى تحقيق أمن إقليمها من أي تهديد مجالاتي داخلي أو خارجي مثل الإتحاد الأوروبي (EU)، إضافة إلى الأمن الدولي وهو أمن ما فوق إقليمي يشمل العديد من الدول، وعادة تسعى الحفاظ عليه مؤسسة دولية كعصبة الأمم (LN) و هيئة الأمم المتحدة (UNO).(انظر: فايز محمد الدويري، **"الأمن الوطني"**، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2013)، ص ص 73-75).

[1]هايل عبد المولى طشطوش ، **"الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد"** ، (الأردن : دار الكندي للنشر و التوزيع ،2009) ص16.

[2]فايز محمد الدويري، " **الأمن الوطني**"، (عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2013)، ص ص 106-109.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التكيف مع التغيرات الاقتصادية الدولية [1]، أما عن الأمن الثقافي* فلقد اعتبر "صامويل هنغتنتون" أن المسائل الثقافية تتميز في عالم اليوم بنوع من الاستعصاء فيما يتعلق بإدارتها وتسويتها وحلها على غرار المسائل الاقتصادية والسياسية التي تتميز بنوع من المرونة، لأنه مثلاً من الصعب أن يصبح المسلم كاثوليكي، لكن من السهل أن يصبح الفقير غني إذا زودناه بالمال أو أن يصبح الاشتراكي ليبرالي [2]، لهذا فإن الثقافة* هي القضية الصعبة التي يستعصى على الدولة تأمينها وحمايتها في ظل تزايد الظاهرة الانكفائية والعرقية والإثنية وغيرها بالداخل خاصة إذا كانت تحمل نزعة قومية من جهة، ومن جهة أخرى تطور مسارات العولمة وحالات الاختراق الثقافي والغزو الفكري التي تمس بأمنها الثقافي، وهو ما يجعلها في معركة دفاعية ، لذلك يرى "فايز محمد الدويري" في كتابه "**الأمن الوطني**" أنه لتحقيق الأمن الوطني الثقافي لابد من الاعتزاز بالذات الثقافية والحضارية وكل ما تتضمنه من قيم و عادات وتقاليد، إضافة إلى الانفتاح و الحوار مع الحضارات الأخرى في إطار وجود تبادل ثقافي وفكري محترم[3].

أما بالنسبة للأمن الوطني فلابد من التأكيد أن البداية الحقيقية لاستخدام مصطلح الأمن الوطني (National Security) كانت منذ معاهدة واستفاليا 1648م، والتي وضعت حد للحروب الدينية التي استمرت ثلاثين عاماً (1618-1648م)، بحيث ورد مصطلح الأمن القومي في فرنسا في أواخر عهد الملك لويس الرابع عشر والذي حكم البلاد من 1638-1715م، واستهدف في أبسط معانيه زرع الضعف في الجار لاتقاء شره.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص100-106.

*يوجد فرق بين الأمن الثقافي والثقافة الأمنية، فالأخيرة هي مجموعة من الأنشطة التي تستدعي خلق الوعي الأمني ، أما الأمن الثقافي فهو حماية المجتمع و هويته من الاختراق الثقافي والغزو الفكري.(أنظر: **نفس المرجع السابق**، ص 108).

*يعتبر مالك بن نبي أن المفهوم والصورة الحقيقية لمضمون الثقافة انطلق من أوروبا، فهي ثمرة من ثمار عصر النهضة في القرن 16 عندما انبثقت مجموعة من الأعمال الأدبية والفنية، في حين لم تشهد الثقافة قوة التحديد في اللغة العربية رغم ظهورها قبل الإسلام، أو بعبارة أخرى فهي تحتاج إلى عكاز أجنبي كي تنتشر يدعى " Culture"، حسب مالك بن نبي فالثقافة تعبر عن واقع مجتمعي ضمن مكان و زمان معين ،(أنظر: مالك بن نبي "**مشكلات الحضارة مشكلة الثقافة**"، ط4، ترجمة: عبد الصابور شاهين، (دمشق: دار الفكر،2000)، ص ص 24-26.

[2] صامويل هنتنغتون، "**الإسلام و الغرب آفاق الصدام**"، ترجمة: مجدي شرشر، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص ص 15-16.

[3] فايز محمد الدويري، **مرجع سابق**، ص ص 106-112.

*هناك الكثير من المفكرين يميزون بين الأمن الوطني (National Security) والأمن القومي (Nationalism Security) على أساس أن الأمن الوطني هو أمن الدولة لوحدها ومرتبط بالمجال الذي تمارس فيه سيادتها ويرتبط أيضاً بفكرة المواطنة التي تحمل بعد معنوي وروحي، أما الأمن القومي فيشمل عدة دول ومرتبط بهدف سياسية تسعى الحركات القومية لتحقيقه كالنازية، والفاشية، والعربية في القرن التاسع عشر.(أنظر: أمين الهويدي، "**أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس؟ !**"، (القاهرة: دار الشروق، 1991)، ص30.).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في حين أُعتبر عام 1947م المنصة أو المحطة الأولى التي انطلق منها مصطلح الأمن القومي في الولايات المتحدة والذي تميز بالطابع التنظيمي والمؤسساتي بعد صدور قانون الأمن الوطني عام 1947م عن الكونغرس الأمريكي، لكن بقية الدول تأخرت في استخدام هذا المصطلح خاصة في دول العالم الجنوبي .

وما يلاحظ أن مختلف التعريفات المقدمة حول الأمن الوطني أو القومي* ضمن الأدبيات الغربية تندرج تحت إطار بنية الدفاع أو الأمن الداخلي وأجهزتهما.

فالأمن الوطني مثله مثل المفاهيم النسبية الأخرى التي يصعب تحديد تعريف له نظراً لتغير الظاهرة الزماكانية التي يتحرك في مدارها، مع خضوعه الدائم للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات الحاصلة والعوامل التي أثرت ومازالت تؤثر في حركيته، لذلك يعتبره "باري بوزان" Barry Buzan أنه مفهوم يستعصى صياغته بدقة نظراً لغموضه، حيث يعرفه بأنه "قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، إذ يرتبط موضوعياً بغياب التهديدات ضد القيم المركزية أو أن تكون تلك القيم محل هجوم، وأبرز هذه القيم المركزية التي يتعين على الدولة حمايتها: بقاء الدولة، والاستقلال الوطني، والوحدة الترابية، والرفاه الاقتصادي والهوية الثقافية والحريات السياسية"[1].

فحسب "أرنست ماي" فإن استخدام مفهوم الأمن القومي مرتبط بالعقائد السياسية، وهو محصلة لفكرة حماية الدولة وسيادتها التي تطورت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية (World War 2)[2].

وحسب " كولودزيج" Kolodgeij لا بد من تجاوز النظرة الواقعية الضيقة حول الأمن وتوسيع نطاق الأمن الوطني للتعامل مع مختلف التحديات المجالية الموجودة في عصرنا، لذلك فهو يرى أنه لا بد من إدخال الأمن في حقل العلوم الاجتماعية والاقتصاد والأنثروبولوجيا بمعنى إدخاله ضمن مختلف المشكلات العالمية بما فيها العنف المحلي والأخطار والصراعات الداخلية أو العابرة للدول كمرض نقص المناعة وتهريب المخدرات والديون العالمية والكساد الاقتصادي والانفجار السكاني والتلوث البيئي واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء.

أما "تراجر"Trager فيعتقد أن أهداف الأمن القومي ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية المحلية والعالمية الملائمة لحماية وتعزيز القيم الوطنية والحيوية للدولة[3].

---

[1] فايز محمد الدويري ، **مرجع سابق**، ص 65.

[2] Ernest May, "**National Security in American History in Graham Allison & Gregory Terverton, Rethinking America's Security Cold War to World Order**", (New york : Norton, 1992),p 235

[3] فايز محمد الدويري ، **مرجع سابق**، ص 65.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فيما يرى "وولفرز" Wolfers أن الأمن الوطني هو بمثابة رمز غامض (Amibguous Symbol) يحمل معنيين، الأول؛ معنى موضوعي يتضمن غياب التهديدات ضد القيم المركزية كالوحدة الترابية والاستقلال وغيرها، والثاني؛ معنى ذاتي يتضمن غياب الخوف من أن تكون هذه التهديدات محل هجوم[1].

ويعرف "حامد ربيع" الأمن الوطني أو القومي بأنه "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها حتى تستطيع أن تضمن لنفسها نوع ما من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية"[2].

وبالتالي يمكن القول أن الأمن الوطني يقصد به تأمين كيان الدولة من الأخطار والتهديدات التي تمس أمنها سواء كانت داخلية أو خارجية، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، وعليه فالأمن الوطني يقوم على ثلاث اعتبارات رئيسية:

- الاعتبار الأول: ضرورة تأمين كيان الدولة، والذي يتمثل في المقام الأول في وحدة أراضيها وحماية إقليمها.
- الاعتبار الثاني: أن هذا التأمين يكمن في مجابهة مختلف التهديدات من الأخطار الداخلية والخارجية من خلال وضع الاستراتيجيات اللازمة لتنمية قوى الدولة.
- الاعتبار الثالث: أن الأمن لا يعني فقط رغبة الدولة في البقاء، بل ورغبتها في العيش بدون تهديدات تضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي.

المطلب الثاني: الأمن الوطني ضمن التصور الواقعي الضيق

يعبر التنظير عن تفكير عميق نابع عن نسق تراكمي للمعلومات حول الظاهرة الأمنية والدولية، انطلاقاً من استحضار المرجعية التاريخية والمفاهيمية والأنطولوجية، وإبراز أهم الافتراضات وإسهاماتها العلمية والعملية.

وعلى هذا الأساس، فإن الأمن الوطني ضمن حقل الدراسات الأمنية تميز بوجود رؤيتين: الأولى تعكس التوجه التقليدي للأمن الوطني؛ وتتمثل في إسهامات المنظار الواقعي السائد قبل الحرب الباردة، أما الثانية تزامن ظهورها مع التحولات الحاصلة في العلاقات الدولية؛ وتشمل المقاربات البديلة تحاول تفسير الأمن الوطني من عدة أبعاد.

فبالرغم من ظهور العديد من النظريات التي تحاول دراسة الأمن الوطني، إلاّ أن هذا الأخير تعلق بالواقعية أو ما يعرف بالنظرية السيد في فترة الحرب الباردة، ووفقاً للواقعية فإن الأمن الوطني يعني قدرة الدولة على الحفاظ

[1]Arnold Wolfers, "**Discord and Collaboration ,Essays in Politics"**, (Baltimore: Jhons Hopkins University press, 1962), pp 147-166.

[2]فايز محمد الدويري، **مرجع سابق**، ص67.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على بقاءها ككيان سيد، وأن تضمن استقلالها السياسي وتحافظ على وحدة ترابها في ظل وجود نظام دولي يغلب عليه الطابع الفوضاوي نظراً لغياب سلطة مركزية تمتلك السلطة والنفوذ[1].

فلقد أشار منذ القدم "ثيوسيديدس"Thucydides الذي تحدث عن الحروب البيلوبونيزية بين إسبرطة وأثينا في كتابه "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" History of the Peloponnesian War، وأيضاً حوار "ميليان"Melian Dialogue و كل من "ميكيافلي" Machiavelli و "هوبز"Hobbes في عصر النهضة إلى ضرورة الأمن للحفاظ على البقاء من خلال تعظيم القوة.

أما عن بروزها كنسق علمي أكاديمي فلقد تزامن ذلك مع الحرب العالمية الثانية (World War) وفترة الحرب الباردة من خلال مجموعة من الافتراضات التي تركز على الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، ومن أبرز أنصارها نجد "هانس مورغانتو" Hans Morgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم" Politics Among Nations، "كنيث والتز" Kenneth Waltz ، "جون هرتز" Jhon Hertz وآخرون[2]، ويمكن تلخيص أبرز محددات تحليل الأمن حسب الواقعية فيما يلي:

- **التركيز على الطابع الصلب للأمن Hard Security:** حيث ترى أنه لابد من تعظيم القوة من خلال التسلح و"الاعتماد على الذات" Help Self، ومواجهة التهديدات العسكرية الخارجية حتى تحافظ الدولة على البقاء Surival وأمنها الوطني[3].
- **طبيعة التهديدات:** تحصره في صورة مادية صلبة خارجية مصدرها الدول الأخرى.
- **تصنيف القضايا الأمنية ضمن سياسات الدولة:** يصنف الأمن حسب الواقعيون إضافة إلى القضايا السياسية والاستراتيجية ضمن السياسة العليا Hight Politics نظراً لحساسيتها وتعلقها بمسألة السيادة والبقاء ، في حين تصنف القضايا الاقتصادية والاجتماعية ضمن السياسة الدنيا low Politics [4].
- **الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي:** تنظر الواقعية للعلاقات الدولية نظرة تشاؤمية وتراها على أنها صراع قوة

[1] Amélie Blom et Frédéric Charillion, **"Théories et concepts des relation internationales "**, (Paris: Hacheete, 2001) p13.

[2] Jack Donnelly, **"Realism and international Relations"**,(Cambridge: Cambridge University, press, 2000)pp 1-6.

[3] لندة عكروم ، **مرجع سابق**، ص26.

[4] مبروك غضبان،" **مدخل للعلاقات الدولية**" ،(عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص 76.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن أجل القوة، نظراً لكثرة الحروب وانتشار الفوضى* التي تعتبر مصدر للأمن في العلاقات الدولية وتنتج نتيجة انعدام الثقة بين الدول، لذلك فإن الدول تسعى للبحث عن الأمن من خلال تعظيم قوتها، وهو ما يهدد الدول الأخرى التي تسعى أيضاً للبحث على أكبر قدر من القوة، وهنا تنتج "المعضلة الأمنية" Security Dielmma.*[1]

- **الدولة كفاعل أمني مرجعي:** تنطلق من الدولاتية كمرجع (فاعل وحيد لدى الواقعية الكلاسيكية وأساسي لدى الواقعية الجديدة) باعتبارها تمتلك السلطة والنفوذ، وهي فاعل عقلاني يسعى لتعظيم الفوائد وتقليل الخسائر وبذلك تفترض أن الأمن أمن وطني فقط[2].

- تعتمد الواقعية على التاريخ وعلى ما هو موجود في أرض الواقع لتفسير مختلف الظواهر الدولية والأمنية كما ترى أن السياسة الدولية هي سياسة حركية تخضع لثلاث متغيرات أساسية وهي "القوة"، "المصلحة القومية" و"ميزان القوى"[3].

أما الواقعيون الجدد يرون أن الدولة فاعل رئيسي إضافة إلى مجموعة من الفواعل الثانوية (منظمات شركات متعددة جنسيات وغيرها) يشكل بنية النظام الدولي الفوضوية نظراً لغياب سلطة مركزية، ويرى "والتز" أن أفضل وسيلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين هو نظام ثنائي القطبية أكثر من نظام متعدد الأقطاب الذي نادى به "هانس مورغانتو"

---

*الفوضى Anarchic مفهوم أساسي في العلاقات الدولية ، وهو عكس "الهراركية" Heirarchy ، ويعني "غياب الحكومة" تمتلك القوة والنفوذ لضبط والتحكم في العلاقات الدولية ، وكثيرا ما يستعمل هذا المصطلح كمرادف لعدم النظام والتشويش والارتباك، ويمثل أيضاً مصدر لعدم الأمن بالنسبة للواقعيين،(أنظر: غراهام إيفانز، وجيفري نوينهام، **مرجع سابق**، ص ص 23-24.).

*المعضلة الأمنية Security Dilemma هي عبارة عن فكرة رئيسة لدى الواقعيين ارتبطت بالمفكر "جون هرز" Jhon Hertz بحيث تنتج من خلال سعي الدولة لتعظيم قوتها و أمنها، و ذلك بتعزيز قدراتها العسكرية مما يهدد الدول الأخرى و يجعلها تشعر بعدم الأمن مما يدفعها إلى التسلح، مثلما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية (USA) والاتحاد السوفياتي(USSR) على المستوى الدولي في فترة الحرب الباردة (CW) وحال بعض الدول على المستوى الإقليمي في الوقت الراهن كالجزائر والمغرب بالمنطقة المغاربية وباكستان والهند والصين بجنوب شرق آسيا وغيرها،(أنظر : **نفس المرجع السابق**، ص479.).

[1]Stephen Walt,**"International Relations :One World, Many Theories"**,Foreign Policy ,No, 110(Spring 1998),p31.

[2]سليم قسوم، **"الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010)، ص 53.

[3]Martin Griffiths,**"Realism, Idealism and International Politics"** , (new york: Rutledge,1992),pp 42-53.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إحدى الإضافات التنقحية أيضاً للواقعية نجد الواقعية الهجومية والدفاعية التي يتزعمها كل من "روبرت جيرفس" Robert Jervis، "ستيفن فان إيفرا" Stephen Van Evra، "جون ميرشهيمر" Jhon Meirsheimer (ذوو النزعة الهجومية Offensive Realism) يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية، وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، مما يسمح للدول بامتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية (ندرة الأمن)..

أما الواقعيون ذوو النزعة الدفاعية Defensive Realism، فترى أن السعي الجاد وراء المصلحة الوطنية واختلال توازن القوى وحالة الخوف وعدم الثقة بين الدول يمكن تجنبه من خلال دخول الدولة في سياسة الأحلاف والمعاهدات الأمنية[1]، وهنا يتوفر الأمن.

وما يلاحظ أن الواقعية مع تعزز دور المتغير الاقتصادي في العلاقات الدولية رأت أنه لابد من إدماجه وهو ما تبين في أعمال "تشارلز غلاسر" Charles Glaser في "الواقعية المشروطة" Contingent Realism أنه لا داعي للمبالغة في التشاؤم بشأن الأمن الدولي في أعقاب الحرب الباردة، وأن هناك إمكانية لتحقيق الأهداف الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية بدلاً من السياسات التنافسية[2].

في حين ذهب "محمد أيوب" في "الواقعية المهمشة" Stubaltern Realism إلى الإشارة إلى أن الدولة العالمثالثية* (دول الجنوب بعد الحرب الباردة) تمثل تهديداً لأمن الأفراد، نظراً لهشاشة البنى الاقتصادية وعدم قدرة الدولة على احتواء مكوناتها الاجتماعية، ورسم صورة حسنة لعلاقاتها ضمن الإطار الإقليمي والدولي وهو ما يجعل الأمن "رمز غامض" بالنسبة لهذه الدول لصعوبة تحقيقه مقارنة مع دول العالم الشمالي[3].

---

[1] Stephen Walt ,**Op.cit**., pp31-31.

*العالم الثالث Third World استخدم هذا المصطلح من طرف الفرنسي "ألفريد سوفي"Alfred Sovie عام 1956م، كإشارة للدول الأفروآسيوية المتخلفة. (أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص706.).

[2] ستيفن سميث، و جون بايلس، **مرجع سابق**، ص ص 421- 422- 423.

[3] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص ص 79-82.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث: الأمن الوطني ضمن التوجهات الموسعة اللادولاتية

إن بروز العديد من المفارقات أثناء نهاية الحرب الباردة على الصعيد الهيكلي والقيمي فرض ضرورة إعادة التفكير في الأطر الابستمولوجية والأنطولوجية والمنهجية للأمن لاسيما بعد الانتقادات التي تلقتها النظريات التفسيرية الوضعية لعدم قدرتها على التنبأ بحدث مفصلي وهام في العلاقات الدولية تمثل في نهاية الحرب الباردة وهو ما ساهم في بروز مقاربات بديلة قدمت عدة تصورات حول التهديدات الأمنية والظاهرة الأمنية وحاولت التركيز على التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة، فنظرية الجسر الرابط (البنائية) أعطت تصور سوسيولوجي للأمن حيث ساهمت في توسيعه وتعميقه[1]، فبإدخالها عنصر الثقافة والمعتقدات والهوية جعلتنا نتحدث عن "الأمن اللين" Soflt Power، إضافة إلى هذا فإن المعايير والهويات والقوة عوامل تؤثر على تحديد المصالح الأمنية ومنتجة للسلوك السياسي الخارجي.

وخلافاً للتصور التقليدي فالبنائية ترى أن التهديد يُبنى اجتماعياً، فالأمن عبارة عن بناء اجتماعي حيث تكون هناك أسبقية للتفاعل الاجتماعي (الهوية، المعايير، القواعد...) على السياسي، كما تتميز التهديدات بالحركية لأنها تخضع للبناء الاجتماعي لذلك فالأمن الوطني حسبها ذات بعد داخلي وخارجي.

أما عن النيوغرامشية"Néo Gramscienne فتفترض وجود علاقة جدلية صراعية تحكم السياسة الدولية والداخلية بين طرفين إحداها الطبقة الأرستقراطية والأخرى الدنيا، ولقد ركزت على متغيري الإيديولوجيا – الموضوع المرجعي للأمن هو الفرد، كما أن الدولة أحياناً حسبها قد تمثل عائق لهم من خلال عدم استطاعتها تأمين حاجاتهم أو حمايتهم من مواجهة تهديدات أخرى تتعلق بالبيئة والاقتصاد.

إحدى الإضافات الأساسية للنقدية هو تحدثها عن مفهوم "الانعتاق" Emanicpation الذي يعني حماية الناس من الجور والقيود التي تحد حريتهم وتمكينهم من العيش بسلام، حيث يعرفه "هوركهايمر" Max Horkheimer بأنه "حالة اجتماعية بلا استغلال واستعباد أين تتواجد حقيقة رعية أكثر اتساعاً من الفرد، إنها الإنسانية الواعية بذاتها"، وهو ما يتوافق مع الطرح المؤسساتي لمفهوم الأمن الإنساني[2].

في حين تركز النظرية السوسيو الفرنسية "ما بعد الحداثة" Post-modernisme التي ولجت مع أواخر الثمانينيات مع أعمال "جون فرنسوا ليوتار"Jean François Lyotard "ريتشارد آشلي" Richard

---

[1] عبد الناصر جندلي، "**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007)،ص ص 322-323.

[2] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 152.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Ashley ، "دريدا"Derrida وآخرون[1] على كيفية إعطاء تصور مختلف إزاء الأمن، من خلال إدماج الأفكار وأثرها في الظاهرة الأمنية، والتركيز على الخطاب الذي يتضمن كيفية حديث الناس عن السياسة والأمن قوة دافعة ومؤثرة على تصرف الدول.

ويعتبر "آشلي" Richard Ashley أن الواقعية هي إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن لأنها تعتمد على خطاب القوة الذي يشجع الدول على المنافسة الأمنية والدخول في سياسات التحالف مما يؤدي إلى الحرب لذلك يرى أنه لا بد من استبدال خطاب الواقعية ب"خطاب اجتماعي" يؤكد على السلام والانسجام فاستبدال برنامج "البرمجيات"Software الخاص بالواقعية والمغروس في رؤوس الناس ببرنامج "برمجيات" يستند إلى المعايير الاجتماعية يؤدي للتعاون والسلام لاسيما إذا ساعدت "الجماعات المعرفية" على نشر المثل العليا للجماعة في السياسة الدولية[2].

بينما ينطلق التصور الجندري من مسلمة رئيسة حسب "زاليوسكي" Zalewski، وهي: "أضف النساء وحرك"، فهي تدعوا للمساواة بين الجنسين وضرورة إدماج المرأة في السياسية الدولية والأمنية خاصة وأن الواقع الدولي يتميز بوجود "الهيمنة الذكورية"[3].

تتساءل أيضاً النسوية على أن الدولة مانح كافي للأمن أم لا؟ وتدعو إلى التركيز على النوع لدراسة الأمن بشكل أوسع خاصة، وأن صوت المرأة مهمش في سياسات الأمن القومي[4].

وبالتالي ما يلاحظ أنه على ضوء التحولات التي مست مصادر التهديد والظاهرة الأمنية، لم تعد مركزية الفكر الأمني حبيسة في الولايات المتحدة USA فقط كما هو في فترة الحرب الباردة بل انتقلت إلى أوروبا، وهو ماساهم في وجود طفرة نظرية تعددية بعيدة عن وجهة النظر الأمريكية، ولاسيما أن مختلف الإسهامات الجديدة أعطت للأمن بعد اجتماعي.

كما برزت مجموعة من المدارس الأوروبية التي تقبل ثقافة الاختلاف والتعددية لتعالج مصادر التهديد الجديدة تتزامناً مع استفحالها في البيت الأوروبي كقضية الهجرة والإرهاب والجريمة وقضايا الأمن الداخلي كمحاولات معهد كوبنهاغنCopenhagen Schoole لأبحاث السلام الذي أنشأ بالدنمارك عام 1985م

---

[1] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص330.

[2] ستيفن سميث، وجون بايلس، **مرجع سابق**، ص436.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص382.

[4] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص ص 156-157.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأغلق بقرار سياسي عام 2004م، حيث يمثل خزان فكر رائد في مجال السلام والأمن، و من أبرز أنصاره نجد "باري بوزان" Barry Buzan "أول ويفر"Ole Waever،"بيير ليمتر" Pierre Lemaitre، و"جاب دي وايلد" Jopp De Wilde *[1].

ومن أبرز إسهامات المدرسة في المجال الأمني نجد إسهامات "باري بوزان" الذي تحدث عن "**الأمن المجتمعي**" حيث عرفه على أنه "الاستمرارية ضمن شروط مقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والدين والعادات" فالمجتمع هنا حسب "بوزان" هو الطرف المهدد، والهوية هي القيمة المهددة، وبذلك فإن "بوزان" حاول تجاوز الأشكال المادية للتهديدات وفك الارتباط التقليدي بين مفهوم الأمن والدولة.

وخلافاً للمنظور الواقعي الذي يُعسكر الأمن، فلقد حاول "بوزان" توسيع مفهوم الأمن إلى خمس قطاعات على النحو التالي:

- **القطاع السياسي:** يتعلق بكيفية تحقيق الاستقرار السياسي المؤسساتي والتنظيمي، ويدرس مختلف التهديدات (التدخل، المؤامرة، الدعاية).
- **القطاع العسكري:** يتعلق باستخدام القوة والإكراه وحماية الدولة من مختلف التهديدات الصلبة، ويدرس مختلف التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية كاستخدام القوة المسلحة والإرهاب.
- **القطاع الاقتصادي:** يرتكز حول حماية عناصر الإنتاج الوطنية (الصادرات، الواردات، الاستثمارات...)، كما يتضمن ضرورة الوقاية من عدة تهديدات كالحظر التجاري، الحصار، انخفاض سعر النفط بالنسبة للدول الريعية وغيرها.
- **القطاع البيئي:** يرتبط بالنشاطات التي تهدد المحيط مثل: التلوث، الاحتباس الحراري، الكوارث الطبيعية وغيرها.
- **القطاع المجتمعي:** وهو مفهوم مرادف للبقاء الهوياتي، ويهدف إلى حماية القيم المجتمعية من "الآخر" في ظل وجود تناقض هوياتي بين "الأنا "والآخر"[2].

*التحق باري بوزان بالمعهد عام 1988م كمدير لأحد المشروعات البحثية الموسوم بالسمات غير العسكرية للأمن الأوروبي"، ثم التحق "أول ويفر" واشتركا معا في العديد من الأبحاث العلمية. (أنظر: سيد أحمد قوجيلي، "**تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي**"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد109، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2012)، ص25.).

[1] **نفس المرجع السابق**، ص25.

[2] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص ص 27-30.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبعيداً عن المعضلة الأمنية الدولاتية تحدث "بوزان" عن المعضلة الأمنية المجتمعية، وهي تهديد للأمن المجتمعي نتيجة الشعور بالأنسية ضد الآخر ودافع "الأمة"Nation مما قد يؤدي إلى نزاعات بين الجماعات، وهو شعور تعزز بكثرة بعد الحرب الباردة، وهي نتيجة للفوضى وغياب منطق الدولة في الداخل (السيادة)، وتنتج نتيجة عدم الاعتراف بهوية الآخر مما يؤدي إلى تفاقم الخوف لدى الجماعات، وقد يؤدي ذلك إلى إبادة جماعية أو اندلاع الحروب، وهي أحد الأسباب الرئيسية للتطهير الإثني و العرقي(Ethnic Cleansing & Racing)[1].

أما "أول ويفر" فلقد تحدث عن "الأمننة" Securitization* التي تعني إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، وربطها بالسياسات الحكومية للتحسيس بتهديد ما عبر مجموعة من الخطوات تتكثف فيها الخطابات من طرف النخبة السياسية من أجل بناء التهديد، والانتقال من "الحالة العادية"Normal Sitution إلى "الحالة الطارئة"Emergency sitution كبعد وقائي تُتخذ فيه مجموعة من الإجراءات للوقاية من هذا التهديد مثل الأمننة الفرنسية حول موضوع الهجرة والإرهاب من خلال حادثة "شارل دي إيبدوا" في حين يمكن معالجة الأمننة من خلال "نزع الأمننة"Descuritization والعودة إلى الحالة الروتينية[2].

وتعتبر أيضاً المقاربة التوسعية للأمن الإنساني Human Security المتبناة من برنامج الأمم المتحدة عام 1994م التي ركزت على الفرد كمرجع للأمن بدل الدولة كون هذه الأخيرة قد تمثل مصدر تهديد للأفراد أحد الإضافات المهمة التي ساهمت في توسيع مفهوم الأمن من خلال دمج الأبعاد المادية وغير المادية ومحاولة تعميمه فهو سأخذ في الحسبان جميع المخاطر التي تهدد مستقبل البشرية[3].

فلقد عرف هذا التقرير الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية، وعلى واجب تمحور الأمن حول الإنسان وحاجاته وكذلك حمايته من التهديدات والمخاطر المستعصية Chronic Threats كالمجاعة والمرض والقهر

---

[1] عادل زقاع، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 10 ديسمبر 2014. الرابط: http ://www.geocities,com/adel zeggah/recon1html

*يفرق "أول ويفر" و "باري بوزان" بين التسييس الأمني والأمننة، ويرى أن هذه الأخيرة أكثر تشدداً فهو يتميز بالحساسية والاضطرارية يرتبط بالمستقبل ومسألة البقاء و قد لا يمر عبر مؤسسات الدولة إذا كانت قضايا أمنية مستعجلة، بينما التسييس الأمني يتم فيه إخضاع الظواهر الأمنية للعمليات السياسية لكنهما ذات علاقة ترابطية.(أنظر: عادل زقاع، "**المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد5، (الجزائر:2011)، ص110.).

[2] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص31.

[3] Gray King and Christophe Murray, "**Rethinking Human Security**", Political Science Quarterly ,Vol116,N:04, 20-2001,p 15-16.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسي واحتمالات الانقطاع المفاجئ والضار لحاجات الإنسان اليومية وغيرها، فلقد حرر محرري التقرير "محبوب الحق" و "أمارتيا سان"Amartiya Sen سبعة أبعاد حسب فلسفة الحاجات الإنسانية:

- الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد.
- الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.
- الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى الغذاء لكل فرد.
- الأمن البيئي: حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من أعمال واستدمار الإنسان.
- الأمن الفردي: والذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من الدولة أو فواعل أخرى غير دولية...إلخ.
- الأمن المجتمعي: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية والتقليدية والقيم من العنف العرقي والاثني والطائفي والمذهبي وغيره.
- الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان[1].

وبالتالي نخلص في أن الأمن الوطني غلب علسه التصور الضيق في فترة الحرب الباردة (الواقعية)، إلا أنه تم توسيعه وتعميقه نظراً للتغير في طبيعة التهديدات وتوسعها.

[1] أمحند برقوق، "**عولمة التهديدات وإشكالية الأمن الإنساني**"، مجلة البصيرة للدراسات الاستراتيجية، العدد 10، (الجزائر:2011)، ص5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث: تأثير التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على التهديدات الأمنية

نتيجة لتراكم التداعيات المترتبة عن نهاية الحرب الباردة والتقدم العلمي والتكنولوجي أصبحت تتجسد معالم مجتمع كوني له سماته ومشاكله وتختلف متغيراته الأمنية من منطقة إلى أخرى، وتتزايد حدة التهديدات المحالية فيه.

كل هذا ساهم في رسم نوع جديد من التهديدات المنطة والزاحفة متأثرة بتطور مسارات العولمة وتراجع وظيفة الدولة الحمائية كمحتكر للأمن، ومن هنا فإن هذا المبحث سيحاول النظر في أبرز التحولات التي مست التهديدات الأمنية في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

المطلب الأول: العولمة والتهديدات الأمنية

يثير مفهوم "العولمة"Globalization على الصعيد المعرفي إشكالات فكرية عديدة، بحيث بدأ في إطار الدراسات الاقتصادية وانتقل إلى ميادين علمية أخرى كالاجتماع والسياسة والإعلام والثقافة والبيئة والعلاقات الدولية ومن ثم أصبح هذا المصطلح أكثر شيوعاً مما جعله محل اهتمام الكثير من الباحثين.

ويرى "محمد عابد الجابري" في كتابه "قضايا الفكر المعاصر" أن العولمة هي مرحلة ما بعد الاستعمار أي استمرار الهيمنة الغربية لكن بأسلوب جديد، وتعني العولمة جعل الشيء على المستوى العالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود غير المراقب، بحيث أن المحدود هو الدولة القومية التي تتميز بوجود حدود جغرافية وبمراقبة جغرافية لنقل البضائع و السلع وبثقافة وأسلوب عيش معين، أما اللامحدود فالمقصود به "العالم" وتتضمن إلغاء الحدود الجغرافية وحرية نقل البضائع والسلع والثقافة والايدلوجيا[1]، والعولمة مفهوم يختلف عن "الأمركة"Amercanization التي تعني نشر وتعميم النمط الأمريكي في العالم وعن "التغريب" Westernizationالذي يعني إضفاء الطابع الغربي في العالم[2]، وعن "العالمية" Universality التي تفترض وجود احترام متبادل للأفكار بين الشعوب (أنظر الشكل رقم 3 في قائمة الملاحق).

وبدون شك فإن للعولمة تأثير واضح على التهديدات الأمنية يمكن إبرازها في عدة نقاط على النحو التالي:

- في السابق كان يقال "أن بريطانيا هي الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"، لكن ضمن العصر المعاصر يمكن القول أن "الشمس لا تغيب عن إمبراطوريات شركات الإعلام"[3]، هذه الأخيرة هي صورة من صور العولمة على المستوى التفافي تعمل على إذابة الثقافات المحلية لأنها تدعو إلى التوحد الثقافي، وهو ما يؤدي

[1] محمد عابد الجابري، **مرجع سابق**، ص ص139-137.

[2] بومدين طاشمة ،"**مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم**"، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2013)، ص74.

[3] هانس بيتر مارتن، وهارالد شومان، ترجمة: عدنان عباس علي، "**العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**"، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص 41.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حسب الكثير من الباحثين إلى "التصحر الثقافي"، ونتيجة لذلك تعزز اتجاه الخصوصية في الكثير من الدول والانغلاق على الذات لتخوفها من طمس الهوية المحلية فأصبحت بعض الدول في معركة دفاعية ضد ما تنتجه محطات البث التلفزيوني والإنترنت للحفاظ على ثقافتها والنسق الاجتماعي كحال الصين وإيران نظراً لأن أبرز مظاهر العولمة السلبية هو تهديد الأمن الثقافي، وهو أخطر سلاح يمس الأمن الوطني للدولة[1].

- ساهم التطور العلمي والتكنولوجي تنمية أشكال عديدة من أسلحة الدمار الشامل خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الكيمياوية و البيولوجية المعروفة بأسلحة الفقراء للتدمير الشامل، نظراً لعدم قدرة دول العالم الجنوبي امتلاك وإنتاج السلاح النووي الرادع للقوى الإمبريالية، والأكثر من ذلك أنه أصبح بإمكان الشبكات الإرهابية امتلاك هذا النوع من الأسلحة[2]، وهو ما زاد من خطورة حدة التهديدات وتعقدها.
- التطور الذي واكب العولمة له تأثيرات سلبية على مختلف أشكال الأمن فمثلاً أصبحت الجينات والهرمونات بمثابة "قنبلة موقوتة" تهدد الأمن الغذائي والصحي للإنسان، فمن جهة تساهم في تكثيف الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن جهة أخرى أصبحت أداة للوبيات تكثف فيها الإنتاج من أجل الربح المادي على حساب صحة الإنسان[3]، وأصبحت الفيروسات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام وغيرها وسيلة للتهديد الأمني

وبالتالي لم تعد الوسيلة والأداة عسكرية، ولم تعد هذه الأخيرة أداة فاعلة ووحيدة للتعامل مع مختلف المخاطر بل تبنت الكثير من الفواعل الأمنية مقاربات سوسيو- اقتصادية لمواجهة الأنماط الجديدة للتهديدات والمخاطر[4].

- ساهمت العولمة أيضاً في تنامي التهديدات الأمنية في ظل التحولات التي تنتجها العولمة، بحيث أصبح الأمن صعب التحقيق لارتباطه بمصالح الدول المحركة للسياسة الدولية، وفي ظل عالم يتميز بالتعقيد والتشابك وتزايد مظاهر الاعتماد المتبادل، لذلك أصبح هدف الدول تحقيق الأمن مدركة أن الوصول إلى الأمن المطلق أمر غير ممكن[5].
- لم يصبح التهديد العسكري الخارجي حسب المنظور الواقعي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، بل أصبحت هناك مصادر تهديد جديدة وليست بالضرورة عسكرية وتتميز بوجود تفاعل تعاضدي مثل الأمراض

---

[1] سعيد اللاوندي، "**بدائل العولمة طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح**"، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2006)،ص 19.

[2] حسن نافعة، " **الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**"، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص379.

[3] سعيد اللاوندي، **مرجع سابق**، ص63.

[4] بخوش مصطفى، "**التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط**"، السياسة الدولية، العدد174،(مصر: أكتوبر2008)، ص145.

[5] إنعام عبد الكريم أبو مور،" **مفهوم الأمن الإنسان يفي حقل نظريات العلاقات الدولية : مقاربة معرفية**"، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير،(جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية،2013)، ص86.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

انتشار الأوبئة الفقر، الجريمة المنظمة والإرهاب[1]، ويرى مختلف المفكرين أن هذا التحول يطلق عليه بالانتشار العمودي لمصادر التهديد حيث تتنوع مسبباته المحالية، في حين هناك انتشار أفقي لمصادر التهديد الأمني يتميز بوجود سرعة لانتقال التهديدات من مجال محلي إلى إقليمي فدولي فالعالم ككل كانتشار الإرهاب والتلوث والأزمة الاقتصادية[2].

وبالتالي نخلص في هذا المطلب بأننا أصبحنا حقاً في إشكالية "عدم اليقين" فيما يتعلق بتحديد مصادر وتفرعاتها أبعادها ومداها.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المستفحلة بعد نهاية الحرب الباردة

أصبحت التهديدات اللاتماثلية والهجينة تسيطر على نقاشات اليوم الرسمية وغير الرسمية ويتعلق هذا بمثلث الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكيفية تعامل الفواعل الدولية معها سعياً للحفاظ على الأمن الوطني والعابر للحدود.

أولا: التهديد التشابكي بين الإرهاب والجريمة المنظمة

يعتبر "الإرهاب"Terrorisme ظاهرة متجذرة ومتجددة استفحلت بشكل كبير في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، كما أن تحديد مفهمة للإرهاب هو مسألة شائكة خلافية قيمية أكاديمية إيديولوجية ومؤسساتية دولية لذلك فإن هذا المفهوم هو مفهوم "مطاط" قد يُسيس لأهداف براغماتية تخدم القوى الدولية. إلا أنه كتصور يمكن القول أن الإرهاب عبارة عن "استخدام مختلف أشكال العنف من طرف وحدة معينة تحدث حالة من الهلع والخوف ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية"[3]،حيث تعتبره مؤسسة " RAND Corporation" على أنه عدو غير تقليدي وفقاً لرؤية "بريان جنكنيز" في مقال له موسوم "**بإعادة تعريف العدو: "العالم تغير، ولكن عقليتنا لم تتغير**" عام 2004م، وهم حسبه يتميزون بالحركية والتنظيم العنقودي والتنوع (من جنسيات مختلفة) والقدرة على التخفي على عكس أعداء الأمس الذين يتميزون بالسكون والتجانس والجمود، كما يتميزون بالليونة وسرعة الانتقال من منطقة إلى أخرى نظراً لغياب إجراءات تكفل مواجهته[4]. ضف إلى هذا فإن الجيل الرابع له يتميز بقدرته على امتلاك أسلحة بيولوجية* ومتطورة تستخدم فيها تقنية

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص35.

[2] لندة عكروم، **مرجع سابق**، ص ص71-72.

[3] هبة الله أحمد هنية، "**الإرهاب و الصراع و العنف في الدول الغربية**"، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011)، ص ص29-30.

[4] عطية إدريس، " **الإرهاب كمصدر جديد للتهديد الامن في الساحل الإفريقي أولوية بناء الأمن بدل استيراده**"، المجلة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية ، العدد 1، (الجزائر: جوان 2014)، ص85.

*تأتي الاسلحة البيولوجية على رأس اسلحة الدمار الشامل التي قد تلجأ إليها الجماعات الإرهابية، نظراً لسهولة تصنيعها وقلة تكلفتها، ويطلق عليها "**قنبلة الفقراء النووية**".(أنظر: حكيم غريب، "**الإرهاب البيولوجي وسبل مواجهته**"، المجلة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية ، العدد 1، (الجزائر: جوان 2014)، ص97).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفيروسات والميكروبات تهدد الأمن العالمي والبشري مثل الهجوم الذي شنته جماعة "أوم" في إحدى محطات القطار بالعاصمة اليابانية طوكيو 1995م، مستخدمة غاز الأعصاب "السارين"، والذي أسفر عن مقتل 12 شخصا وإصابة 500آخرين، وكذلك ظهور الجمرة الخبيثة ANTHRAX بالولايات المتحدة في ظروف غامضة، إثر أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتسببها في مقتل 5 أشخاص وإصابة 12 آخرين بهذا المرض [1].

ويرى الباحث الأمريكي "بول واثر" Pol Wather أن الإرهاب ذات طبيعة بسيكولوجية لكونه يتعاطى مع الطبيعة الإنسانية من خلال الحالة النفسية التي يحدثها، كما أنه ذات طبيعة لا تمايزية لا يميز في هدفه بين رجل أو امرأة، طفل أو شيخ إضافة إلى ذلك يتميز بصفة المفاجأة من حيث استخدامه أسلوب العنف[2].

ولابد من الإشارة إلى أنه إضافة إلى إرهاب الجماعات هناك ما يسمى "بإرهاب الدولة" Terrorism by State الذي يقوم به النظام السياسي اتجاه شعبه نظراً لعدم قدرته على تحقيق مطالبه وتلبية احتياجاته، وتنطبق هذه الحالة على محاولات القوات الصربية تحت قيادة "سلوبدان ميلوزفيتش" Slobodan Milosovisch تطهير المسلمين في صربيا[3].

وما يلاحظ أن هذا المفهوم أخذى صدى دولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وأصبح قضية تتصدر الاهتمامات الدولية في مختلف المؤتمرات والنقاشات الرسمية وغير الرسمية لاسيما مع تعزز التصور القيادي الأمريكي للسياسة الدولية الذي رأى أن الدول المارقة أو ما يسمى "بدول محور الشر" هي التي ترعى الإرهاب وتقدم له الدعم كإشارة للعراق وإيران وكوريا الشمالية وغيرها من الدول الأخرى[4].

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مجموعة من النقاط يتسم بها مفهوم الإرهاب على النحو التالي:

- أنه يتميز بالحركية والليونة وسرعة الانتقال من منطقة إلى أخرى نظراً لغياب إجراءات تكفل مواجهته.
- أصبح يستعمل كوسيلة للوصول إلى السلطة "ورقة ضاغطة"
- لا يعرف الخصوصيات أي أنه لا يفرق بين رجل أو شيخ أو طفل أو امرأة.
- تطور الإرهاب من ناحية الوسائل، فأصبح يمتلك حتى الأسلحة البيولوجية وذلك بفضل تعدد مصادر الدعم والتمويل وتشابكه مع عصابات الجريمة المنظمة.
- أن له أهداف سياسية.
- ليس هناك توافق حول تصنيف الجماعات بين الدول على أنها جماعات إرهابية أو لا كحال التنظيم الإخواني الذي يعتبر جماعة إرهابية في كل من الإمارات العربية المتحدة، في حين هو عكس ذلك في قطر و تونس وغيرها من الدول الأخرى

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص98.

[2] لندة عكروم، **مرجع سابق**، ص 83.

[3] Brian Forst, "**Terrorism, Crime and Public Policy**",(Cambridge : University Press, 2009),p9.

[4] أمين المشافية، وسعد شاكر شبلي، **مرجع سابق**، ص ص 128-129.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- هناك تواجد لنوع ثاني من الإرهاب، وهو "إرهاب الدولة" كحال النظام الليبي السابق الذي مارس أبشع الجرائم ضد الشعب الليبي.
- مازلنا في الدول العربية ودول العالم الجنوبي نتحدث عن الإرهاب الصلب الذي يحمل السلاح، في حين تجاوزت الدول المتقدمة هذا المفهوم التقليدي حول الإرهاب، وأصبحت تتحدث عن أنواع كثيرة من الإرهاب "إرهاب الطرقات" "الإرهاب الإداري" "الإرهاب الفكري البيداغوجي"، والذي في نظري هو أخطر نوع لأنه يمس العقول.

ويؤثر الإرهاب بالسلب على الأمن الوطني فهو يمثل تهديد وتحدي في آن واحد، كما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي وسلامة واستقرار المجتمع الدولي، ويؤدي إلى استفزاز للمشاعر الإنسانية والضمير العالمي وعامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية بين الشعوب والدول المختلفة فهجوم القاعدة المزعوم على الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر 2011م الذي أدى إلى مقتل حوالي 2985 قتيل عزز التوتر بين الولايات المتحدة والدول العربية، كما أن تصاعد حدة هذه الظاهرة بصورة مطردة وتزايد أعداد العمليات الإرهابية والخسائر الناجمة عنها يعزز سيناريو أن استفحال الظاهرة خاصة في الدول الفاشلة والهشة باعتبارها تمثل مستودع وملجأ للجماعات الإرهابية يؤكد أن الإرهاب سيظل عقبة كبيرة وتحدي مستقبلي عويص لتحقيق الأمن وتنطبق هذه الحالة على المنطقة العربية التي دق فيها نقوس خطر الدعشنة في الفترة الآنية*[1]

وما يزيد الأمر تعقيداً هو وجود ترابط وتشابك الظاهرة الإرهابية مع الجريمة المنظمة ضمن العصر المعولم فالجريمة المنظمة هي الجريمة التي ترتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية تتميز بوجود عنصر التنظيم وتهدف إلى تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية غير مشروعة[2]، بحيث تتضمن عمليات تهريب وترويج البضائع غير المشروعة والتجار بالمخدرات والمتفجرات والأسلحة وتهريبها وغسيل الأموال وكلها تسعى إلى تحقيق الربح المادي[3].

*نسبة إلى تنظيم داعش المعروف "بتنظيم الدولة الإسلامية" حيث ظهر هذا التنظيم بشكل رسمي في 9 أفريل 2013 بعد إعلان "أبو بكر البغدادي" أن جبهة النصرة في سوريا هي امتداد لدولة العراق الإسلامية ، حيث تم إلغاء اسمي "جبهة النصرة" و "دولة العراق الإسلامية" تحت اسم واحد يدعى "بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و سوريا"، أعلن هذا التنظيم عن قيام الخلافة الإسلامية في أواخر 2014م، و نُصب أبو بكر البغدادي خليفة ، ودعا الفصائل الجهادية في مختلف أنحاء العالم إلى مبايعته ، يتميز هذا التنظيم بالتنظيم الجيد باعتباره يمتلك رؤية سياسية واضحة ، حيث يصل إجمالي عدد الأعضاء الأساسيين حوالي 15 ألف مقاتل من جنسيات مختلفة سعودية وسورية ويمنية وعراقية ومصرية و غيرها، مع العديد من الأجانب الذي يبلغ عددهم من ألفين إلى ثلاثة آلاف مقاتل من أوروبا ، وهم في تزايد مستمر ، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا التنظيم له أصول ترجع لعدة سنوات وقد أصبح عنصر أساسي في معادلة الشرق الأوسط خاصةً وأنه يسيطر على الكثير من المناطق في العراق وسوريا.(أنظر: حسين بهاز ،"**تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" التحديات الأمنية والتوازنات الإقليمية في المنطقة العربية**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ورقلة، الجزائر، 10-11 نوفمبر 2014)، ص ص2-3.

[1]لندة عكروم ، **مرجع سابق**، ص ص84-85.

[2]إدريس عطية، "**الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**"، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[3]عبد الفتاح مصطفى الصيفي، وآخرون، "**الجريمة المنظمة التعريف و الأنماط و الاتجاهات**"، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص49.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتلتقي مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع قانونياً، ويختلفان من حيث الهدف حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق هدف سياسي إيديولوجي عبر العنف ونشر الهلع والتخويف، في حين تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح المادي، ويتميزان بوجود طابع علائقي من حيث التعاون الوظيفي من خلال تبادل الخبرات الفنية كتزويد عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية تقنية تزوير الهويات، وأيضاً الأدوار من خلال تبادل الأفراد النشيطة، كما توفر عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية المال والسلاح في حين تعمل الجماعات الإرهابية على حمايتها[1].

كل هذا يجعل الدولة تواجه شبكة معقدة من التهديدات مما يجعلها تلجأ إلى عدة آليات مجالية لمواجهتهما للحفاظ على بقاءها وضمان السلم والأمن، ففي الجانب الأمني والعسكري تلجأ الدول عادة إلى استعمال القوة الصلبة لمواجهة الإرهاب من خلال الاعتماد على قوات خاصة لمكافحته لاسيما في تلك الدول التي ترفض التفاوض مع الإرهاب كالجزائر، كما تعتمد على النمط البوليسي في استجواب الإرهابيين من خلال التعذيب واللعب على الجانب النفسي، وهو ما يُخل بمبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى تعزيز التعاون المعلوماتي والمخابراتي بين الدول حول الاستعلام وجمع المعلومات، وتتبع حركات الجماعات الإرهابية قبل حدوث العملية الإرهابية كبعد وقائي تستطيع من خلاله الدول إجهاض العمليات الإرهابية[2]، كما تلجأ الدول إلى الآلية السياسية عبر فتح قنوات الحوار مع الجماعات الإرهابية ومحاولة احتوائهم سياسيا، وإصدار قوانين تمنع تأسيس أحزاب دينية أو عرقية ذات توجه متطرف كحال الجزائر و مصر، وإعلان حالة الطوارئ لمنع نشاطات الجماعات الإرهابية واحتواء المؤسسات الدينية من أجل قطع الطريق أمام المتطرفين الذي يستغلون هذه المؤسسات لنشر أفكارهم كوضع الأزهر تحت وصاية رئاسة الجمهورية المصرية منذ عام 1961م، أما في الجانب الإعلامي "السلطة الرابعة" فإن وظيفته هنا هو توعية المجتمع بمخاطر التهديد الإرهابي من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام المختلفة وتوجيهه نحو نبذ التطرف، في حين تلجأ الدول في بعض الأحيان إلى الاعتماد على المقاربة المادية و معالجة المشاكل الاجتماعية للحد من انتشار الجماعات الإرهابية عبر المساواة بين طبقات المجتمع ومعالجة ظاهرة التخلف والبطالة وتلبية حاجات المواطنين ومكافحة مختلف أشكال الفساد وأخيراً استعمال الجهاز القضائي كآلية لمواجهة هذه الظاهرة من خلال تقنين جرائمها جنائياً نظراً لخطورتها.[3]

---

[1] إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42-44.

[2] أحمد جلال عز الدين، "**الأساليب العاجلة و طويلة الأجل لمواجهة الجماعات التطرف والإرهاب**"، ط2،(بيروت: دار بلال، 1998)، ص ص300-301.

[3] علي أحميدي بوجلطية، "**سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**"، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة دالي إبراهيم الجزائر2: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص ص 51-68.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ضف إلى هذا تتوجه الدول إلى لغة الجماعة لمواجهة الإرهاب من خلال التعاون بين الفواعل الدولية المعبر عنه بالاتفاقيات الدولية والمؤتمرات واللقاءات الدولية والتنسيق الأمني المشترك، فعلى المستوى الدولي المؤسساتي تم تشكيل "لجنة مكافحة الإرهاب" Comter Terrorism Committe التابعة لمجلس الأمن (SC)كآلية يتم من خلالها مواجهة الإرهاب على المستوى الدولي، حيث تهتم بثلاث وظائف أساسية تتمثل في: التشريع، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول، وتقوية الأجهزة التنفيذية للدول ومساعداتها [1].

أما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، فآليات مواجهتها تتضمن تفعيل الإجراءات القانونية والتشريعية التخصصية لمواجهة مختلف أشكال الجريمة المنظمة وتفعيل الرقابة المؤسساتية الحكومية وتعزيز التعاون الدولي في تسليم المجرمين وتبادل الخبرات القضائية والتحقيقات المشتركة بين الدول.

وضمن السياق ذاته لا بد هنا من الإشارة إلى آلية "الأنتربول" (الشرطة الجنائية الدولية) التي تم إنشائها على المستوى الدولي آلية مهمة تعمل على تكريس التعاون الدولي المشترك من خلال إصداره مختلف النشرات المتعلقة بالظاهرة الإرهابية و الدولية إضافة إلى كل من الأوروبول والأفروبول على المستوى الإقليمي، وهي دلالات على ضرورة وجود لغة الجماعة على المستوى الإقليمي والدولي لمواجهة مختلف التهديدات[2].

ثانياً: الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد ضمن المرحلة المعاصرة

أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية تزايدت نسبتها وتوسعت نطاقها من حيث الحجم والانتشار، وتعددت أشكالها، لا سيما ضمن العقود الأخيرة نظراً لعامل الدفع المجالي الذي تحركه عوامل بسيكولوجية واجتماعية واقتصادية سلبية وعامل الجذب الذي يستقطب المهاجرين بحثاً عن حياة أفضل في البلد المستقبل.

وتشير مختلف المراجع والمصادر على أن الهجرة* تعني بصفة عامة، الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، كما تنقسم الهجرة إلى عدة أنواع تتعلق بالمعيار العددي أو بنطاق الهجرة، أو بالمدة الزمنية، أو بالوضع القانوني ورضا الطرفين حول الهجرة، وهي على التوالي(جماعية/فردية، محلية/خارجية، دائمة/مؤقتة شرعية/غير شرعية)، وما يهمنا في هذه الدراسة هو التصنيف الأخير، حيث يقصد بالهجرة الشرعية على أنها تلك الهجرة التي ترتبط بمدى رضا الأطرف وسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوزات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها وموافقتها عن طريق عقود محددة المدة وبترخيص من الدولة المستقبلة، أما الهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون بطريقة غير قانونية وشرعية بدون تأشيرات أو دون

---

[1] إدريس عطية، **"الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها"، مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 96-97.

*هناك ثلاث معاني للهجرة في اللغة الإنجليزية: الهجرة من منظور الدول المستقبلة (the Receiving Countries) ويطلق عليها في هذه الحالة التوطين (Immigration)، أما عن الهجرة بالنسبة للدول المرسلة (the Sending Countries) فيطلق عليها (Emigration)، في حين من منظور الدول الأخرى والعالم ككل يطلق عليها (Migration) وهو الأكثر استخداما.(أنظر: مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، **"الهجرة في إطار العلاقات الدولية"**، مجلة الدراسات، العدد 28، ص ص 23-25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إذن مسبق للدخول للوصول إلى الدول الصناعية من خلال التعاقد مع مقاولي تهريب المهاجرين، والتسلل من خلال الحدود والزواج الشكلي الذي يهدف من خلاله المهاجر للإقامة، كما أن البعض يستخدم الوثائق وجوزات سفر مزورة وغيرها.

وما يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني معاصر أصبحت اليوم عامل مؤرق للدول سواء منها المستقبلة أو المرسلة، وحتى دول العبور كمنطقة المغرب العربي[1]، فمن الناحية الأمنية من المحتمل أن يقوم المهاجرين غير الشرعيين بالجرائم وربما أعمال إرهابية، نتيجة لعدم وجود مناصب عمل مناسبة لهم، أو استغلالهم من طرف الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة، كما أن توافد المهاجرين يؤثر على البناء الديمغرافي السوسيوثقافي للدول المستقبلة خاصة إذا تمسك المهاجرين بثقافتهم، وهو ما يخل بالأمن الاجتماعي والثقافي، أما من الناحية الاقتصادية فيمكن القول أن المهاجرين هم الإسفنجة التي تمتص التنمية حسب بعض المحللين لأن زحف الفقراء نحو دول متقدمة بأعداد كبيرة يزيد من عبء البطالة ويزيد من مستوى المنافسة بين مواطني الدولة المستقبلة والمهاجرين خاصة في حالة ركود اقتصادي، وهو ما يُولد حالات اضطراب داخل الدولة.

ولعلاج هذه الظاهرة لا بد من التعاون الدولي الجاد والفعال بين الدول المستقبلة والمصدرة والمعبر حول تشديد الرقابة ضمن مناطق العبور(الموانئ، المطارات، الحدود)، وتشديد العقوبات الجنائية على شركات تهريب المهاجرين والقيام بحملات توعية ضد الهجرة غير الشرعية وتبصير المهاجرين بأخطارها وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنية الداخلية الوطنية المؤسساتية الوظيفية التي تسعى قبل كل شيء إلى تلبية حاجات المواطن وإعلاء الهوية الوطنية[2].

المطلب الثالث: وظيفة الدولة الحمائية بعد الحرب الباردة

إن الفاعل في العلاقات الدولية هو كل وحدة (دولة، جماعة، فرد...) يؤثر ويتأثر بالتفاعلات الحاصلة في المسرح الدولي، حيث كانت الدولة في فترة الحرب الباردة الفاعل و المحتكر الوحيد للأمن حيث تسعى إلى تحقيق أمنها من خلال حماية مختلف مقوماتها وقيمها من اي هجوم عسكري خارجي قد يخل بالأمن، وبفعل التطورات الحاصلة في النظام الدولي وحركياتها تعقدت التفاعلات مما أدى لظهور ما يعرف "بالشبكات"، وهي فواعل تتجاوز القوة المادية والحدود الإقليمية للدول، وتتميز بتعددية الوظائف والقدرة على التكيف والتدخل في العديد من المجالات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مثل الشبكات المالية والتجارية والإعلامية والتكنولوجية وغيرها، بل يمكن القول أنها تسير الواقع الدولي المعاصر بما فيه الواقع الأمني، مما جعل الدولة تتقاسم الوظيفة الحمائية الأمنية مع هذه الشبكات، علماً أن الدولة أحياناً تصبح مصدر تهديد للأفراد[3].

---

[1] لندة عكروم، **مرجع سابق**، ص ص90-91.

[2] **نفس المرجع السابق** ، ص ص 121-127.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص ص64-65.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن تعقد التهديدات الأمنية وترابطها وسرعة انتشارها استلزم اللجوء إلى الأمن التعاوني كبديل عن مفهوم الأمن الجماعي، بحيث يعتمد على مجموعة من الإجراءات من بينها الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة اعتماداً على وجود قدر من التعاون بين عدد من الدول ليس من الضروري أن تكون شبيهة في الفكر، بل تقوم على أساس وجود حوار و شفافية بين الأطراف بدل السرية والذاتية، وتلجأ الدول المنضوية تحت مظلة الأمن التعاوني إلى لغة العقل(الحوار) كأالية لمنع النزاعات.

لذلك يرى "أميتاف"Amitave Achrya أن الامن التعاوني آلية ناجعة لمواجهة مختلف النزاعات والتهديدات المعاصرة، حيث يستلزم هذا وجود ثلاث عناصر أساسية:

الأول؛ يتضمن قبول فكرة الشمولية من خلال مشاركة مختلف الفواعل وإن كانت مختلفة في الفكر، والثاني؛ يتعلق بتعزيز ثقافة وآلية الحوار كأالية ناجعة لتحقيق الأمن، وأخيراً لابد من وجود اقترابات تعاونية بين الدول لمواجهة مختلف التهديدات لاسيما و أن القضايا الأمنية الشائكة بعد الحرب الباردة لم تعد تتطلب تحرك فردي[1].

كما لم تعد الدولة أيضاً لوحدها ضمن هذا العصر قادرة على مواجهة التهديدات المعاصرة، فتوجهت إلى ما يدعى بالأمن الإقليمي"Regional Security وهو عبارة عن آلية تلجأ إليها الدول لدفع تهديد خارجي يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك من خلال صياغة مجموعة من التدابير المحددة بين الدول ضمن نطاق إقليمي واحد[2].

ورغم حديث الكثيرين عن النظام الإقليمي قبل نهاية الحرب الباردة إلا أنه تعزز على أرض الواقع بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة وقبل باري بوزان، فلقد طرح "كارل دوتش" التصور الإقليمي للأمن متجاوزاً التصور الواقعي الذي يركز على الدولة، ودعى إلى التركيز على متغير الاتصال وتكثيف الاعتماد المتبادل والتفاعلات العابر للحدود كالهجرة والسياحة والتبادل الاقتصادي والثقافي، يؤدي إلى بناء الثقة بدل الشك ويقزم من المعضلة الأمنية ويساهم في بناء التعاون الأمني الإقليمي تحت مظلة "مجتمعات الأمن"*، والتي يعرفها على أنها "كيانات سياسية مندمجة اقتنع أعضاؤها بأن مشكلاتهم الاجتماعية المشتركة يمكن ويجب أن تحل عبر ميكانيزمات تغيير سلمي عن طريق إجراءات ممأسسة دون اللجوء إلى القوة"، وبالتالي يعتبر "دوتش" أول من أدخل المستوى الإقليمي في العلاقات الدولية والأمنية مُدركا أن هناك مجموعة من المشاكل والتهديدات التي يجب حلها بصفة جماعية.

---

[1] خديجة عرفة محمد أمين، "**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**"،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009)،ص17.

[2] سليمان الحربي، **مرجع سابق**، ص 19.

*اقترح "دوتش" نموذجين من المجمعات الأمنية عام 1950م، الأول يتمثل في "الموحد" Analgamated حيث تصبح فيه الدول وحدة واحد كحال الفيدرالية الأمريكية، ويشترط في هذا النموذج و جود منفعة وثقة مشتركة بين الوحدات المشاركة، وزيادة ملموسة في القدرات السياسية والإدارية بين الوحدات، ونمو اقتصادي لبعض الوحدات، إنشاء منطقة المركز، وتكثيف الاعتماد المتبادل والاتصال، أما الثاني فيتمثل في "التعددي" Pluralist ويشترط فيه تناسق القيم المركزية بين النخب، الاستجابة المشتركة والثقة المتبادلة بين شعوب الدول المعنية، وقدرة صناع القرار على التنبؤ بسلوك بعضهم البعض.(أنظر: حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص39.).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتحدث أيضاً "باري بوزان" عن المستوى الإقليمي للأمن في طرحه "المركب الأمني" Security Complex في كتابه" الشعب، الدول والخوف" People, States and Fear والذي طوره فيما بعد مع "أوول ويفر" في كتابهما "الأقاليم و القوى، بنية الأمن الدولي" Regions and Powers,Structure of International Security عام 2003م، والذي يعرفه "بوزان" على أنه عبارة عن مجموعة من الدول التي اهتماماتها الأمنية الأساسية مترابطة بشدة لدرجة لا يمكن فصل أمن دولة عن باقي أمون الدول الأحرى"، فهو نظام أمني تحتي يحث نتيجة وجود تخوفات متقاسمة اتجاه تهديد معين، ولقد طرحه "بوزان" على أمريكا الجنوبية، إفريقيا الجنوبية، الشرق الأوسط وغيرها[1].

* * *

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 39-41.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الأول تتبين لنا مجموعة من النقاط الأساسية الاستنتاجية تعكس لنا أهم المضامين الايتمولوجية حول التهديدات الأمنية والأمن الوطني على النحو التالي:

- تتوجه العديد من التعريفات المقدمة حول التهديد على أنه يعبر عن كل عملية تنفذ من طرف وحدة معينة تؤثر على وحدة أخرى بالسلب سواء كان مصدرها من داخل أو خارج الدولة، وبغض النظر عن طبيعتها (اقتصادية، سياسية، ثقافية، بيئية...) .
- مفهوم التهديد هو مفهوم نسبي ديناميكي متداخل مع تهديدات أخرى (تفاعل تعاضدي) يتميز بسرعة الانتشار ضمن عصر العولمة، وهو ما يشبهه الكثير من المفكرين "بكرة الثلج" Snow Ball.
- تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم التهديد على النحو الذي يخلق شبكة معقدة من المفاهيم التي تندرج كلها ضمن مجال الأمن مثل التحدي والخطر والدفاع، أنه لابد من وجود دقة علمية في استعماله حيث يمكن الإشارة إلى التهديد يختلف عن التحدي لأن هذا الأخير عبارة تهديد مستقبلي، ويختلف عن الخطر لأن الخطر مرحلة ابتدائية من التهديد، كما تتضمن العلاقة بين التهديد والأمن ثنائيتين: الأول؛ هو أن دحر التهديد يؤدي إلى حالة الأمن، أما الثاني؛ فإن توسع دائرة التهديدات من تهديدات عسكرية إلى مجالية أدى إلى اتساع مفهوم ومضامين الأمن.
- يتطلب تحقيق الأمن الوطني دحر أي هجوم سواء كان داخلي أو خارجي يمس أمن الدولة والمجتمع، وبغض النظر عن طبيعة التهديد (عسكري، اقتصادي، الكتروني، ثقافي وغيره)، وهو أولوية قصوى تسعى من خلاله الدولة الحفاظ على بقاءها.
- ترى الواقعية أن الأمن الوطني هو دحر أي هجوم عسكري مصدره خارج الدولة، ومن فاعل دولاتي آخر لذلك لا بد من تعظيم القوة ومواجهته بالآلية العسكرية، في حين تركز التوجهات الموسعة للأمن على إدماج مختلف القطاعات وتعميق الأمن من ناحية الفواعل واستعمال المقاربات السوسيو-الاقتصادية لمجابهتها سواء كان مصدرها داخل أو خارج الدولة.
- يتبين لنا أن مشكلة التهديدات الأمنية خاصة منها الجديدة (اللاتماثلية والهجينة) أصبحت "موضوع العصر" لذلك فإنه من الصعب الحديث عن الأمن الوطني المطلق، بل نتحدث عن أمن وطني تسعى فيه الدولة إلى تحقيق أكبر قدر من القوة فالأمن ذات خاصية نسبية.
- أصبحت الدولة اليوم نتيجة لتطور مسارات العولمة عاجزة عن تحقيق أمنها لوحدها نظراً لانكماش القيمة المادية ودورها الوظيفي كمحتكر للأمن في ظل تصاعد دور فواعل أخرى كالأحلاف والتكتلات وغيرها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن انتشار الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والهجرة بشكل طفيف وامتلاكها القدرة المالية والتكنولوجية جعلها تتوجه إلى لغة الجماعة لمجابهة مختلف التهديدات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني:

المشكلات الأمنية لدول الطوق الجزائرية ضمن التحولات الراهنة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد

شهدت منطقة الجوار الجزائرية (دول الطوق) ضمن السنوات الأخيرة مجموعة من التحولات الدراماتيكية المتسارعة التي من شأنها إلحاق الضرر بالأمن الوطني الجزائري خاصة مع استفحال التهديدات الأمنية المجالية نتيجة لإفرازات موجات الاحتجاجات الشعبية وهشاشة الوضع الأمني بها، وهو الأمر الذي يجعل الجزائر تقف أمام تحديات جمة عويصة ترهن سلامة الأمن الوطني الجزائري وتضعه على المحك، خاصة فالكل يُدرك أن استهداف الجزائر بمنطقة شمال إفريقيا يجعل من المنطقة مسرح لنشاط الجماعات الإرهابية ويجعل الدول رخوة تحقق أهداف براغماتية لمصالح قوى تستفيد من الوضع الأمني السيء بالمنطقة.

بناءاً على هذا فإن هذا الفصل سيحاول دراسة الأوضاع بمنطقة الجوار وأبرز التهديدات المستفحلة فيها في السنوات الأخيرة ورهان الأمن بها في ظل وجود حالة من الاستعصاء للقضاء على بعض التهديدات وحل بعض القضايا العالقة.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: البيئة الأمنية لدول الجوار(الطوق)

ضمن العصر المعاصر تعزز مبدأ أن "أمن الجار يؤدي إلى أمني"، وانطلاقاً من هذا المبدأ فإنه لا يمكن فصل أمون الدول المجاورة*عن الأمن الوطني الجزائري، وهذا ما جعل الجزائر تتحرك كثيراً لمعاجلة مختلف المشاكل ومجابهة التهديدات الصادرة من دول الجوار مدركة حجم ومدى تأثير تعقد الوضع الأمني فيها على الأمن الوطني الجزائري، ولاسيما أن الجزائر تمثل منطقة القلب والتقاطع والتفاعل مما يزيد من حجم التحدي الذي يفرضه عليها الموقع.

المطلب الأول : التحديد الجيوسياسي لدول الجوار

في البداية لا بد من الإشارة أن السمة البارزة للتغيرات الجيوسياسية في الوطن العربي بصفة عامة وبمنطقة المغرب العربي بصفة خاصة بعد الحرب الباردة يتمثل في ثبات مصالح القوى الدولية في هذه المناطق وغياب الفعل الرسمي المؤثر على الساحة الدولية مما جعلها تابع استراتيجي لا فاعل ومسرح للأحداث الدولية [1].

عند الحديث عن دول ومنطقة الجوار لا بد لنا من الحديث عن ثلاث دوائر أساسية تتقاطع وتتشارك أمونها مع الجزائر :

أولا: الدائرة المغاربية: تتربع دول المغرب العربي الكبير على مساحة تتجاوز 6 ملايين كم^2 أغلبها صحراء "الصحراء الكبرى" وتتكون من 5 بلدان و هي الجزائر(2381741كم^2)، المغرب(724730كم^2)، تونس(164.150 كم^2) موريتانيا(1030700كم^2)، ليبيا(1757000كم^2)*، بحيث تعتبر منطقة جغرافية متصلة تمثل كتلة إقليمية (حزام متوسطي جنوبي)**، يقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصله عن أوروبا والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقاً، وهو ما يجعل هذه المنطقة تمثل محور تقاطع لثلاث قارات : إفريقيا، آسيا، أوروبا، مما يجعل هذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة[2].

فهي تمثل بوابة إفريقيا (منطقة عبور) ومنفذها إلى الشمال، وهو بانتمائه إلى العالم العربي والإسلامي يشكل حلقة ربط هامة مع منطقة الشرق الأوسط، كما تعتبره أوروبا الامتداد الطبيعي لمجالها الحيوي، وهو جغرافيا

---

*سوف نركز في هذه الدراسة على الدول المجاورة والتي لها حدود مشتركة مع الجزائر (الدول المغاربية، الساحل الإفريقي خاصة مالي والنيجر، ومنطقة المتوسط بدرجة أقل)، إلا أنه لا بُد من الإشارة على أن الجزائر ضمن البيئة الأمنية المعقدة لم تصبح تتعامل مع الدول بل الانفلات الأمني في هذه الأخيرة وسيطرة الجماعات المسلحة عليها جعل الجزائر تتعامل مع عدة فواعل أمنية .(أنظر الخريطة رقم 1في قائمة الملاحق).

[1]أحمد سعيد نوفل، وآخرون، " **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات،2014)، ص18.

**يتكون المغرب العربي من الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، موريتانيا، وأيضاً الصحراء الغربية بتحفظ التي تتجاوز مساحتها مئتي ألف كيلومتر مربع لأنها لا تحظى باعتراف دولي (شهادة ميلاد لها).

[2]بيرم فاطمة، "**أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر-باتنة-:كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010)، ص91.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قريب من المنطقة الأوروبية، ويشترك في السيطرة على شرق وغرب المتوسط ضمن الضفة الجنوبية، مما يجعله شديد الأهمية في استراتيجيات الأمن بالنسبة لأوروبا والحلف الأطلسي NATO*، وما يميز هذه المنطقة أنها تمتلك ثروة اقتصادية مهمة كالغاز والنفط في الجزائر الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والذهب واليورانيوم والنفط والغاز والزيتون والحمضيات إجمالاً بالدول المغاربية، وهي دول ريعية، زراعية، سياحية[1].

كما يشكل الحزام المغاربي وحدة متجانسة من الناحية السوسيو ثقافية، إذ يدين بالديانة الإسلامية ويتكلمون باللغة العربية.

أما فيما يخص الفواعل الأمنية فهي كلها دولاتية عدا بعض الجماعات الإرهابية النشيطة تنشط بكثرة في دول الجوار خاصة في موريتانيا وليبيا نظراً لهشاشة الأوضاع الأمنية فيها ضمن السنوات الأخيرة[2].

وانطلاقاً من المعطيات الجغرافية سالفة الذكر، فإنه عند التحليل الجيوسياسي والجيوأمني للمنطقة نجد ما يلي:

- أن اتساع المساحة وطول الأبعاد جعل من المنطقة شبه قارة وحلقة وصل بين ثلاث قارات (آسيا، إفريقيا، أوروبا) مما ساهم في كثرة التفاعلات المجالية، كما أن اتساع المساحة يجعلها منطقة رخوة لنشاط مختلف التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب وتجارة المخدرات والسلاح والتهريب وتجارة البشر وانتقال المهاجرين غير الشرعيين خاصة وأن هذه المنطقة تتميز بوجود هشاشة أمنية[3].

- الطابع الطوبوغرافي الصحراوي لهذه المنطقة جعلها منكشفة أمنياً وسهلة للمراقبة من طرف الدول الكبرى عبر الأقمار الصناعية والرادارات، وخاصة أنها في منطقة منخفضة من جهة ومن جهة أخرى فإنها تؤرق الموازنة العسكرية المالية للدول نظراً لكثافة النشطات الإجرامية ضمن هذه المنطقة.

- التحديد الجغرافي لهذه المنطقة يبين لنا أن هذه المنطقة تعاني من العديد من بؤر التوتر الحدودية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي*، والاقتتال كالاقتتال العرقي في موريتانيا بين العرب و الزنوج[4].

---

*NATO: North Atlantic Treaty Organization

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 92-100.

[2] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص63.

[3] بيرم فاطمة، **مرجع سابق**، ص 99.

*عرفت الجزائر غداة الاستقلال مصاعب كبرى وتحديات خطيرة أثارتها إشكالية الحدود في الوقت الذي كانت فيه هي تريد بناء نفسها، حيث طالبت المغرب بالصحراء الجزائرية خاصة منطقة تندوف، ولم يعترف المغرب بالحدود الجزائرية إلا في عام 1989م، في حين طالبت تونس بالاستغلال المشترك للصحراء الكبرى بينما سارعت ليبيا في طلب الجزء الشرق للصحراء الجزائرية، لذلك انتهجت الجزائر "مبدأ حسن الجوار" الإقليمي مع هذه الدول وعززت لغة الحوار والتشاور السياسي و التضامن المجالي سعياً لتحقيق أمنها الوطني.(انظر: عبير شلغيم،"**التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر**"،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014)، ص4.

[4] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص68.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- غناء هذه المنطقة بالثروات عجل وتيرة التنافس بين القوى الدولية، خاصة وأن أغلب الثروات الموجودة فيها لم تُستغل فيها مما جعلها تمثل المستقبل المحرك لاقتصاديات الدول الكبرى[1].

- من المفترض أن التشابه في الخصائص المجالية وتوفر عامل التخومية عوامل مساهمة في التكامل المجالي وبما فيه الأمني، إلا أن التكامل في منطقة المغرب العربي تعطل نتيجة وجود التناقضات السياسية والإيديولوجية بين القيادات السياسية حول العديد من القضايا أبرزها القضايا الحدودية ونزاع الصحراء الغربية في المنطقة[2].

ثانياً: دائرة قوس الأزمات (الساحل): يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، وهو تلك المنطقة الممتدة من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطلة على البحر الأحمر إلى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، وهو عبارة عن حزام طويل يضم عدة دول (مالي، النيجر*، السودان السنغال، موريتانيا، بوركينافاسو نيجيريا، تشاد، إثيوبيا، إرتيريا، جزر الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غانا، غينيا البنين، والتوغو)، وبالتالي فهو حزام (شريط) تتجاوز مساحته 3 ملايين كم^2، يبلغ طوله 5500كلم، وعرضه يتراوح ما بين 400و500كلم (أنظر الخريطة رقم02 في قائمة الملاحق).

ويطلق على هذه المنطقة أيضاً منطقة "قوس الأزمات" نظراً لحالة اللاستقرار واللأمن فيها فهو حزام مملوء بالنزاعات الإثنية والعرقية والقبلية، ويشهد انقسامات داخلية وتهديدات أمنية مجالية نظراً لتردي الأوضاع في هذه الدول وغياب آليات فعالة للتعاطي مع مختلف المشكلات الأمنية[3].

أما عند التحليل الجيوسياسي والجيوأمني انطلاقاً من المعطيات الجغرافية التي تم ذكرها سابقاً للدول المجاورة للجزائر جنوباً والتي تشترك معها في الحدود (مالي والنيجر) نجد ما يلي:

---

[1] حسين بوقارة، "**إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**"، (الجزائر: دار هومة،2010)، ص74.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص65.

*تقع جمهورية مالي في شمال غرب قارة إفريقيا بحيث تجاورها الجزائر من الشمال الشرقي، و تزيد مساحتها على 1240000كم^2 (ضعف مساحة فرنسا)، ويبلغ عدد سكانها أزيد من 14.5م/ن عام 2011م، وهي دولة حبيسة ليس لها منافذ بحرية[2]،كما يبلغ طول حدود مالي مع الجزائر 1376كلم، وهي أطول حدود مقارنة بطول الحدود المالية مع الدول المجاورة لها(بركينافاسو1000كلم، غينيا858كلم، ساحل العاج532كلم، موريتانيا2237كلم، النيجر 821 كلم، السنغال419كلم)، وتعتبر مالي أو ما يسمى "بجمهورية الفقر" من بين أفقر 20 دولة في العالم أرهقها التاريخ واتعبتها الجغرافيا يعتمد اقتصادها على الزراعة والري وتربية المواشي وتصدير بعض الموارد كالذهب، ومن أبرز الموارد الموجودة فيها نجد الذهب، الفوسفات، الكاولين(صلصال أبيض تقي يستخدم في صناعة الخزف الصيني)، اليورانيوم، والنحاس وغيرها ، كما أنها من أبرز الدول التي تتميز بوجود تعددية اثنية بحيث نجد الماندي50% الطوارق و العرب10% السنغاي6% الفلتايك12%، وتشبه حالة النيجر أيضاً مالي من الناحية الجغرافية، فهي دولة حبيسة من أبرز ثرواتها نجد اليورانيوم، وتتميز بوجود ستة مجموعات سكانية كبرى، وهي الهوسا 53.5 % و الدجيرما14.7% و السنغاي4 % و الطوارق 10.6 %و العرب 0.3% و غيرها، كما يبلغ طول حدودها المشتركة مع الجزائر956كلم.(أنظر: إيدابير محمد، "**التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2012م)، ص ص 106-113.).

[3] Mehdi Taje,"**Vulneralities and Factors of insecurity in the Sahel**", West African Challenges, N01,(Augest2010), pp1-10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- المناخ الجاف الصحراوي الذي يغطي مساحة الساحل جعل دولها من أفقر الأقطار في العالم وهو ماساهم في غياب الأمن بأشكاله (الصحي، الغذائي.....)، وجعله أحد الأولويات التي تسعى دول الساحل لتحقيقه[1].
- التقسيم الاستعماري الفرنسي العشوائي للحدود الذي لم يراعي خارطة توزيع الأقليات والإثنيات جعل من منطقة الساحل تحمل في أحشاءها جذور الانقسامات والأطماع الخارجية، كتوزيع الطوارق على خمس دول (الجزائر، ليبيا النيجر، مالي، بوركينافاسو) (أنظر الخريطة رقم03)[2].
- الطابع الطوبوغرافي الصحراوي لهذه المنطقة جعلها منكشفة أمنياً من طرف القوى الدولية (أنظر الخريطة رقم04) ومستودع لأنشطة الجماعات الإرهابية خاصة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وعصابات الجريمة المنظمة ومقاولي الهجرة غير الشرعية وهو ما يؤرق الموازنة المالية لدول الساحل[3].
- تمثل هذه المنطقة منطقة لاستقطاب القوى الخارجية لما تزخر به من ثروات هائلة، لذلك فهي تمثل المستقبل المحرك لاقتصاديات القوى الدولية خاصة فيما يتعلق بالطاقة المستقبلية (الطاقة الشمسية)[4].

ثالثاً: الدائرة المتوسطية: تشكل منطقة المتوسط منطقة شبه مغلقة من الجهة الشرقية والغربية، إذ يمثل البحر المتوسط* فضاء تفاعلي مجالي وواقعا جيوسياسياً، حضاريا، ثقافيا وتاريخيا تميزه حركة تجارية ذات أهمية استراتيجية كبيرة، الأمر الذي جعل من هذه المنطقة ومنذ القدم مهدا للحضارات، وملتقى للثقافات، كما تمثل مسرحا لأبرز الصدمات والأزمات التي عرفتها الإنسانية[5].

وتبلغ مساحة البحر المتوسط (2510000كم^2)، كما أن له عدة ألسنة (أذرع أو امتدادات) تمتد في القارات الثلاث كبحر الأدرياتيكي، وبحر إيجة، والبحر الأسود، ويبلغ طوله حوالي (3540كلم) من مضيق جبل طارق إلى الإسكندرونة بتركيا، وأقصى عرضه 1600كلم بين ليبيا وكرواتيا، حيث يمثل نسبة 6% من اليابسة و7% من سكان العالم ويحتوي على 8% من الثروة العالمية[6] .

وتكمن الأهمية الجيواستراتيجية بالنسبة لمنطقة المتوسط فيما يلي:

---

[1] إيدابير محمد، **مرجع سابق**، ص ص 106-113.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 130.

[3] أبصير أحمد طالب، **مرجع سابق**، ص29.

[4] ظريف شاكر، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر –باتنة-: كلية الحقوق : قسم العلوم لسياسية، 2010)، ص34.

*للبحر الأبيض المتوسط عدة تسميات أبرزها: بحر الروم نسبة إلى الحضارة الرومانية، وبحر العرب كما يكنى من طرف العرب المسلمين وغيرها، إلا أن التسمية الغالبة والمتداولة في مختلف الكتابات العلمية هي البحر المتوسط، ويسمى بهذا الاسم لأنه يتوسط الكرة الأرضية ويربط بين ثلاث قارات وهي إفريقيا وآسيا وأوروبا، وأول من كناه بهذا الاسم هم اليونانيون، وأضيفت كلمة أبيض كدلالة على السلام (أنظر:

Hatem Akkari, "**La Méditerrané Medierele Perception et Représentation**", (Paris : Maison Neuve et Larousse –Alife- les Editions DE la Méditerrané, 2002) , p.54).

[5] محمد إبراهيم حسن، "**دراسات في جغرافيا أوروبا وحوض البحر المتوسط**"، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999)، ص209.

[6] عبد القادر رزيف المخادمي، "**الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص ص 16-19.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- يمثل معبر جيواستراتيجي هام يربط بين القارات الثلاث ويصل المحيط الهندي بالأطلسي.

- يمثل اختصار للملاحة العالمية لاسيما بعد إنشاء قناة السويس، فالمسافة بين لندن والكويت تبلغ حوالي 13437ميلا إذا مررنا عبر جنوب إفريقيا، أما إذا استعملنا قناة السويس فتبلغ 7488 ميلا [1].

- شكل منذ القدم منطقة تنافس بين القوى الدولية باعتباره منطقة القلب، فلقد كان مثلا منطقة تنافس بين القوى الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، الإمبراطورية العثمانية) من عصر النهضة إلى غاية الحرب العالمية الثانية ومنطقة تنافس بين المعسكرين في فترة الحرب الباردة، لكن بعد الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة سيدا فيها من خلال الأسطول السادس.

أما من الناحية الأمنية فالبيئة الأمنية المتوسطية مشحونة بالنزاعات والتهديدات والانقسامات كالصراع العربي الإسرائيلي الذي تقزم إلى صراع حمساوي إسرائيلي، والنزاع المغربي الإسباني حول سبتة ومليلة والنزاع في قبرص والنزاع حول الصحراء الغربية، إضافة إلى اللاتجانس والانقسام في فهم مدركات التهديدات الأمنية بين الضفتين خاصة فيما يتعلق بالتهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة[2].

المطلب الثاني: موقع الجزائر ضمن دول ومنطقة الجوار

من الناحية الجغرافية الجزائر أو ما يعرف في الماضي بالمغرب الأوسط دولة ذات مساحة كبيرة تمثل منطقة القلب بالنسبة للمغرب العربي، بحيث تبلغ مساحتها حوالي 2381741كم^2 (19مساحة تونس و5 مرات مساحة المغرب الأقصى)، إذ أنها تحتل المرتبة العاشرة عالمياً والأولى إفريقياً وعربياً بعد تقسيم السودان في جويلية 2011م، أي بما يقدر 8% من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ مساحتها 30330000كم^2، وبنسبة 16.9% من مساحة الوطن العربي الذي تقدر مساحته حوالي 14052204كم^2، والأولى مغاربيا بنسبة 39.2% من مساحة المغرب العربي من إجمالي مساحة تقدر بحوالي6067591كم^2 [3].

أما بالنسبة للحدود التي تعرف بأنها الخطوط الجغرافية الفاصلة بين دولة وأخرى، فهي تمثل الامتداد الطبيعي لكل دولة، وبالتالي تجعل الدولة تحافظ على إقليمها ببسط سيادتها في أراضيها ومياهها الإقليمية والمجال الجوي، فهذا المصطلح يعطي للدولة حق استغلال ثرواتها وإقليمها، لذلك فإن الحدود لقت اهتمام كبير خاصة من المفكرين الألمان مثل "راتزل" F. Ratzl الذي اعتبر أنها بمثابة الجلد الذي يحتوي الجسد والعظام ويسمح بنموه وحمايته.

---

[1] محمد إبراهيم حسن، **مرجع سابق**، ص 213-215.

[2] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص ص119-122.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص63.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والهدف الأساسي من وضع لأي دولة الحدود هو حماية الدولة ومواطنيها من التهديدات والاعتداءات الأجنبية والتي تستمد منها الدولة أمنها الداخلي، وهو ما تسعى إليه الجزائر خاصة وأن لها حدود برية ذات امتداد كبير طولها يبلغ 6343كلم (ليبيا 982كلم، تونس 956كلم، مالي 1376كلم، موريتانيا 463كلم، المغرب 1559كلم النيجر 956كلم ،الصحراء الغربية 42كلم)،بينما يبلغ طول الشريط الساحلي 1200كلم)[1].

وعلى حد قول "نابليون بونابرت" أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم، فإن جغرافيا الجزائر جعلت منها ذات أهمية استراتيجية وأمنية تكمن فيا المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تميز الجزائر على مستويات إقليمية، فهي تتوسط المغرب العربي، وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، ومن الصعب بناء أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو أمني دون مشاركتها باعتبارها منطقة القلب في المنطقة.

من جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط التي كانت فيه سيداً خلال المرحلة العثمانية كما أنها رافد عربي إسلامي من روافد حضارة المتوسط، ومحور هام للتبادل والتعاون معه ومع القارة الإفريقية كونها تمثل "البوابة"، كما تعتبر المصدر الطاقوي لأوروبا إذ أنها تزود أوروبا بالغاز* والنفط حيث اعتبرتها المفوضية الأوروبية دولة ضمن الجزام الطاقوي الأوروبي في 10 جوان 2006م[2].

ضف إلى هذا من الناحية الاقتصادية يحتل الناتج المحلي(159 مليار دولار) المرتبة الأولى مغاربياً، وبفرق شاسع عن الناتج المحلي للدول المغاربية وحتى دول منطقة الساحل وأقل بكثير من الناتج المحلي لبعض الدول المتوسطية ضمن الضفة الجنوبية (أقل من فرنسا بحوالي 18 مرة، ومن إيطاليا 8مرات، ومن إسبانيا 10مرات)[3]، وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية لا سيما فيما يتعلق بمجال الطاقة (ضمن الخمس الأوائل عالميا كأكبر مصدري الغاز، والسابعة عشر كأكبر مصدر للبترول)، وبالثقل السكاني(35 م/ن أي سوق اقتصادية

---

[1] وهبي زكرياء، "**رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014)، ص ص2-3.

*تزود الجزائر أوروبا بالغاز عبر خطين للغاز؛ الأول طوله 670ميلا وينقل حوالي 2.32مليار قدم مكعب يومياً عبر تونس والبحر المتوسط إلى إيطاليا، وقد اكتمل بناء الخط عام 1983م، وتضاعفت سعته عام 1994م، فضلاً عن توسعات مستقبلية ليتمكن من ضخ 48 مليار مكعب يومياً، أما الآخر فيمر عبر المغرب نحو إسبانيا، بدأ العمل في جويلية 2001م وبتكلفة 1.3 مليار دولار وبطول 120 ميلا من الجزائر إلى إسبانيا، إضافة إلى مشروع استراتيجي ضخم عبر إنشاء خط بطول 4550ميلا لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر عبر النيجر فالأسواق الأوروبية بقيمة 7 مليار دولار وبتمويل من البنك الدولي.(أنظر: خلفون أمين، "**الحوار الاستراتيجي الأمريكي الجزائري**"،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014)، ص ص2-3.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 2-3.

[3] محمد سي بشير، "**الجزائر دولة محورية، الإمكانيات وحدود الدور في غرب المتوسط**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014)، ص 4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واعدة بالنسبة للقوى الدولية) في تعزيز الطموح الجزائري للريادة المغاربية وحتى في منطقة شمال إفريقيا لأنها تمتلك كل المقومات التي تؤهلها إلى أن تكون دولة مؤهلة للقيادة[1].

وفيما يتعلق بالجانب الأمني تعتبر الجزائر من الدول التي تشهد استقراراً في المنطقة على خلفية الفوضى العارمة في دول ومنطقة الجوار، وهو ما يضعها في موضع "الدولة المؤهلة " لأن تكون قوة إقليمية ومحورية في المنطقة نظرا لعدة عوامل أبرزها:

- الموقع الجيوستراتيجي المهم الذي تتمتع به الجزائر.
- توفرها على مخزون مربح من العملة الصعبة يتجاوز 240 مليار دولار.
- تعتبر مصدر آمن للطاقة، وهو ما يستقطب الشركات النفطية العالمية، لأن الرأسمال الغبي هو الذي يستثمر في المناطق غير الآمنة، وهذا ما يميزها عن الشرق الأوسط.
- توفرها على مخزون نفطي وغازي كبير في إطار ما يعرف بالمخزونات الصخرية، وهو ما يعزز مكانة الجزائر المستقبلية في سوق الطاقة[2].
- توفر الجزائر على جيش قوي بمعدات حديثة يستورد السلاح بنسبة تتجاوز 90% من روسيا*، وبلغة الأرقام فإن الجزائر لديها جيش بري قوامه 147000 جندي، و14000 جندي ضمن القوات الجوية منتشرين في 15 قاعدة جوية، و6000 جندي ضمن القوات البحرية، وما يقارب 80000 ضمن الخدمة الوطنية العسكرية، وتتوزع القوات الجزائرية على ستة نواحي عسكرية (الأولى ببليدة، الثانية بوهران، الثالثة ببشار، الرابعة بورقلة، الخامسة بقسنطينة والسادسة بتمنراست) [3].
- المبادرة في إدارة النزاعات ومحاولة حلها بطرقة عقلانية تتكيف مع مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بمسائل الإرهاب والنزاعات الداخلية مثل الدور الذي تلعبه الجزائر في دول الجوار لإيجاد حلول توافقية بين أطراف النزاع في كل من مالي وليبيا.

---

[1] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص64.

*لابد من الإشارة هنا إلى أن ما يميز القوى الدولية وبالأخص روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أنها اقتصاديات حرب تعتمد على مركبات عسكرية صناعية تصدر وتسوق من خلالها الأسلحة لمختلف الدول ضمن النظام الدولي، وتستفيد من النزاعات والحروب الحاصلة عبر زيادة وتيرة تصدير الأسلحة، وبالتالي فهي دول منتجة ومصدرة للسلاح، في حين تعتبر الدول العربية وبما فيها الجزائر دول ممتلكة للسلاح من خلال الاستيراد من القوى الدولية.

[2] محمد سي بشير، **مرجع سابق**، ص 7.

[3] عبد الكريم باسماعيل، **"العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014)، ص 14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويبقى المشكل الأساسي الذي يعترض الجزائر هو حسن توظيف الإمكانيات للانتقال إلى الأفضل لأنه كل التحليلات الأكاديمية والمؤسساتية تؤكد أن هناك إيجابيات حققتها الجزائر على المستوى المحلي والإقليمي في مختلف المجالات، لكن هناك سلبيات نظرا لمحدودية الدور الجزائري الذي لا يتوافق مع الإمكانيات التي يمتلكها مثلا: وصفت "الفانشينال تايمز البريطانية" الجزائر بالعملاق الخائف من ظله بسبب توفره على إمكانيات كبيرة لكن دون القدرة على حسن توظيفها واستعمالها كأدوات مؤثرة تقلب الموازين في منطقة المغرب العربي والساحل، كما أشار أيضا بعض المحللون الأكاديميون في ألمانيا إلى أن الجزائر تتصف بالنمط السكوني (Iimmobilismes) ووصفوها بالعملاق النائم في شمال إفريقيا (L'Algérie est un géant qui sommeille en Afrique du Nord) نتيجة لغياب الطموح الجزائري على تبوء مكانة مميزة مجالية ضمن النطاق الإقليمي والدولي[1].

إن الغرض من هذه الصورة التشخصية المختصرة والمبسطة حول الجزائر هو التأكيد على أن للجزائر مكانة مهمة ضمن دول ومنطقة الجوار فهي دولة ذات مكانة مجالية مميزة في المنطقة ورائدة أمنياً، ويمكن أن تكون أحسن حال إذا أحسنت توظيف إمكاناتها المجالية وفق استراتيجية عقلانية هادفة لتحقيق أهدافها على المدى المتوسط والبعيد (الانتقال من القوة إلى المقدرة)*.

المطلب الثالث: الواقع الأمني بدول ومنطقة الجوار

إن تفاعل وترابط المشاكل الأمنية خاصة منها اللاتماثلية الموجودة بدول ومنطقة الجوار الجزائرية في السنوات الأخيرة يعبر عن وضع جد معقد للبيئة الأمنية المحيطة بالجزائر، ويجعلها تعيش ضمن حزام ناري ثقيل بالتهديدات يهدد أمنها الوطني، ولا سيما أنها الدولة المستهدف باعتبارها الأقوى في المنطقة وتعيش في حالة الاستقرار الأمني مقارنة بمختلف الدول المجاورة، وهو ما يجعلها معادلة قوية تحاول الكثير من الأطراف المساس بأمنها.

---

[1] محمد سي بشي، **مرجع سابق**، ص8.

*حتى نتميز بالموضوعية يمكن الإشارة في هذه النقطة أن سر نجاح القوى الصاعدة والدولية يكمن في تقديسها للتنمية البشرية أي "كيفية استثمار القدرة البشرية وحسن توظيفها للانتقال إلى الأفضل"، لأنها تدرك أن الإمكانات لا تكمن في الموارد فقط، بل في البشر وتفكيرهم، وتنطبق هذه الحالة على اليابان وماليزيا ودول أخرى، إلا أنه ما يثير القلق في الجزائر وعلى أمنها القومي أن هناك عاهات داخلية قد تؤثر على استقرارها، فالعاهة الأولى؛ تكمن في عقم الاقتصاد واعتماده على قطاع المحروقات بنسبة تتجاوز 95% وهو ما يؤثر على الأمن الاقتصادي وباقي الأمون الأخرى باعتبار أن هناك تفاعل تعاضدي بينها، أما الثانية؛ ناتجة عن التشرذم والاتكالية على الغرب في ما يتعلق بالغذاء والتكنولوجيا وغيرها، والثالثة؛ انتشار الآفات الاجتماعية وهجرة الأدمغة إلى دول الشمال المتقدم والخليج نظراً لوجود عجز في استثمار العقول وتمكينهم في الحياة العملية، بالرغم من وجود مجهودات كبيرة تقوم بها الدولة الجزائرية، لهذا لابد من بذل مجهودات مدروسة وعقلانية أكثر للانتقال إلى حالة أفضل على المستوى الداخلي فالإقليمي فالدولي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كل ذلك يجعل الجزائر تعيش في مرحلة صعبة تحاول فيها مواجهة مختلف التهديدات خاصة منها اللاتماثلية والهجينة المستفحلة بكثرة نظراً لتوفر الظروف المناسبة لانتعاشها في دول ومنطقة الجوار.

فكيف يمكن لنا قراءة ووصف الواقع الأمني بدول الجوار ضمن التحولات الراهنة؟

أولا: الدائرة المغاربية

شهدت المنطقة العربية بصفة عامة والمنطقة المغاربية بصفة خاصة منذ عام2010م مجموعة من الاحتجاجات الشعبية التي أسقطت أنظمة وخلعت حكاما تربعوا على العرش أكثر من ربع قرن، حيث تعدد تسمية هذه الاحتجاجات "بالربيع العربي"، "الانتفاضات العربية"، "الخريف العربي" وغيرها من التسميات الأخرى.

هذه الاحتجاجات كانت نتيجة لتفاعل مجموعة من الأسباب المجالية السيئة، لذلك فإنها انتفاضة ضد الفقر والبطالة وقمع الحريات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السيئة، فكان الحدث بمثابة كسر لحاجز الخوف العربي ضد الأنظمة الاستبدادية، والبداية كانت من تونس عندما قام "محمد البوعزيزي" بحرق نفسه في يوم الجمعة 17 ديسمبر من عام 2010م احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد*لعربة يبيع عليها الفاكهة والخضار، ورفض سلطات المحافظة قبول شكواه ضد الشرطية "فادية حمدي" مما أدى إلى اندلا ع مواجهات بين مئات من الشبان في منطقة سيدي بوزيد وولاية القصرين مع قوات الأمن يوم السبت 18 ديسمبر2010م خلال مظاهرة للتضامن مع البوعزيزي، والاحتجاج على سوء الأحوال المجالية لتتوسع دائرة الاحتجاجات من سيدي بوزيد إلى الولايات الأخرى وتطالب بشكل متسارع بمطالب سياسية كمحاربة الفساد وتعزيز الحقوق الفردية ضد القمع البوليسي وبتنحي الرئيس بن علي عن منصبه، وتزايدت أعمال العنف ووتيرة الاحتجاجات مما أجبر الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان يحكم البلاد بقبضةٍ حديدية طيلة 23 سنة على مغادرة البلاد في 14 جانفي 2011م بشكل مفاجئ إلى السعودية بعد عدة محاولات لتهدئة الوضع باءت بالفشل[1].

*عرفت مدينة سيدي بوزيد التي تحمل احد أولياء تونس المشهورين بنضالها الكبير ضد الاستعمار، وبانحيازهم إلى الزعيم "صالح بن يوسف غريم" أحد معارضي الرئيس التونسي السابق "بورقيبة" وشريكه في النضال.(أنظر: السيد ولد أباه، **"الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل"**، بيروت: جداول للنشر والتوزيع،2011)، ص21.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 19-28.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالتالي شكلت مغادرته للبلاد نهاية ما سماه "جاك شيراك" معجزة بن علي التونسية"*، وانتقلت تونس إلى فترة انتقالية تفاؤلية حذرة تتميز بوجود تنافس سياسي كبير بين النهضة والمعارضة مشحونة بالخوف من متغير "الرأي العام" الذي أصبح حلقة مهمة ضمن العملية السياسية في تونس[1].

وكغيرها من الثورات فإن ما يدعى بثورة "الياسمين" مليئة بكثير من الأشواك ولدت بيئة أمنية معقدة بتونس تتميز بما يلي:

- للمرور من الفترة الانتقالية إلى الاعتيادية يحدث تنافس كبير وصراع بين الأقطاب السياسية، حيث يسعى كل واحد منها للوصول إلى الحكم، و هو أحد الأسباب المؤدي إلى حالة الانفلات الأمني[2].
- ضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي نظراً لتراجع مردود السياحة الناتج عن غياب الأمن السياحي وحالة الانفلات الأمني في تونس.
- رهان الأمن الوطني التونسي أصبح يتعلق بمدى قدرة الجيش التونسي على صيانه حدوده وأمنه حيال التهديدات الصادرة من ليبيا، لاسيما وأن هذه الأخيرة أصبحت حاضنة للجماعات الإرهابية نظراً لغياب منطق الدولة فيها وسيطرة الميليشيات على العديد من المناطق المتواجد بها، لذلك لابد من توفر عامل اليقظة الاستراتيجية.
- محدودية قدرة الدولة على معالجة الملف الأمني في جميع مكوناته فالانفلات الأمني وما يتبعه من تصدع في مستوى العلاقة بين المواطن وعون الأمن يشكل خطراً في تثبيت المسار الديمقراطي في تونس، فضلاً عن تدني مستوى النمو الاقتصادي و المستوى المعيشي[3].
- تزايد النشاط الإرهابي كأحداث العام 2013م من اغتيالات لشخصيات سياسية (اغتيال شكري بلعيد في فيفري 2013م، ومحمد براهمي في 25جويلية 2013م)، وتنفيذ عدة عمليات إرهابية نوعية ومتعددة

---

*أطلق "جاك شيراك" هذا المصطلح نظراً لأن بن علي حسب تصوره نجح في تمرير صورتين داخلية وخارجية شكلا "أسطورتين مؤسستين للنهضة التونسية" الأولى تتضمن صورة رجل البناء والتحديث الذي أدخل تونس في نادي البلدان الجنوبية ذات التجارب التنموية الناجعة، والثانية صورة الرجل الحاكم الذي جعل من تونس بلاد الاستقرار والاعتدال في منطقة مهددة بالتطرف والفوضى، بالصورة الأولى استقطب مختلف أنصاره والطبقة الأكاديمية المثقفة وبالصورة الثانية استقطب الدول الغربية (أنظر: **نفس المرجع السابق**، ص20).

[1] **نفس المرجع السابق**، ص20.

[2] يوسف محمد الصواني، "**التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن**"، المستقبل العربي، دون عدد،(بيروت: دون سنة نشر)، ص22.

[3] هيكل بن محفوظ، "**تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013م**"، تم تصفح الموقع يوم: 30مارس2013. الرابط: http:// camegieen dowment.org/files/ Security in Tunisia in 2013 pdf/.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استهدفت الجيش قوات الأمن الداخلي (ذبح 7 جنود في جويلية2013م، ومقتل 15 جندي في جويلية 2014م بجبل الشعانبي) فضلا عن تفاقم ظاهرة التهريب بما فيها الأسلحة*[1].

- تجاهل الأنظمة السياسية في المنطقة العربية بصفة عامة وبتونس بصفة خاصة للأمن الإنساني، وتركيزها على المقاربة الواقعية للأمن أدى إلى وجود نوع من عدم الثقة وعلاقة سلبية بين الدولة والمواطنين نظراً للانتهاك المستمر لحقوقهم وهو ما أدى إلى تآكل شرعية النظام وأمن الدولة معاً وجعل نوع من انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم في تونس.
- يبدو واضحاً أن الدول التي تعرضت للاحتجاجات الشعبية بما فيها تونس قبل هذه الاحتجاجات كانت تعرف وتضبط أمنها وتفاعلاتها وفقاً للمنظور الضيق، لكن اليوم أصبح النظام أمام فاعلين جدد من غير الدول كالجماعات المسلحة (جبهة النصرة وحركة التوحيد وغيرها)، عصابات الجريمة المنظمة، وبالتالي بالنسبة لتونس فالتهديد الإرهابي المهدد لأمنها هو تهديد جديد ليس لتونس الخبرة الكافية لمواجهته، ولقد تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية في تونس بعد الثورة بشكل كبير في جبل الشعانبي الحدودي مع الجزائر الذي أصبح نقطة سوداء بالنسبة للأمن التونسي ومناطق أخرى مهمشة[2].

أما عن الحالة الليبية فتبدو أسوء بكثير من حالة تونس حيث تأثرت بالحراك الموجود في مصر وتونس إضافة إلى مجموعة من المحفزات السياسية ودوافع اقتصادية واجتماعية دفعت الشعب إلى إعلان ثورته وانطلقت من الجزء الشرقي للبلاد "بنغازي" أحد أكثر المناطق المهمشة، ليتسع فيما بعد حجم الاحتجاجات لتشمل مناطق ومدن أخرى لكن رد السلطات كان باستعمال القوة العسكرية ضد الشعب بعد رفض المعارضة الحوار.

الأمر الذي دعى بالقوات الدولية ممثلة بحلف الشمال الأطلسي(NATO) وبقيادة فرنسية إلى فرض حظر جوي على ليبيا تتبعه عمليات جوية خفيفة تمس القواعد الجوية والمنشآت العسكرية الحيوية والقوات البرية للعقيد الراحل معمر القذافي مما أضعف قدراته، وصعد من سيطرة الثوار على مناطق عديدة وصولا إلى السيطرة على منطقة طرابلس في 22 سبتمبر2011م، وفي 20 ديسمبر2011 قتل القذافي من طرف الثوار وبمساعدة الناتو.

---

*تعامل نظام بن علي مع ظاهرة التهريب بطريقة انتقائية، إذ لم تكن هناك مشاريع تنموية هامة بالمناطق الحدودية على غرار بعض المناطق الحدودية في الجزائر كتمنراست وتلمسان، وتميز التهريب قبل الثورة التونسية بالبساطة وكان يشم المواد الغذائية مثل المقرونة والبنزين في مساحة لا تتجاوز 20كلم مع الجزائر، ويطلق علية باسم تهريب "تجارة الخط"، وهو نخر لاقتصاد البلدين إلا أنه يعود بالفائدة لمقاولي التهريب، لكن بعد الثورة هناك تخوف من تهريب "السلاح" نتيجة للانفلات الأمني بتونس، وهو خط أحمر بالنسبة للجزائر لأنه يهدد استقرارها وأمنها مما أدى بها إلى تشديد الرقابة في الحدود الشرقية مع تونس.(أنظر: أعلية علاني، **"الأمن والخارطة الجيوسياسية في العالم العربي من خلال بعض النماذج: الإرهاب أشكاله وتحدياته"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014)، ص10.).

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 7-8.

[2] يوسف محمد الصواني، **مرجع سابق**، ص23.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وما يلاحظ ضمن الفترة الراهنة أن ليبيا في مرحلة أخطر حتى من لغة السلاح نظراً لغياب وموت الحوار بين الأطراف الليبية خاصة فيما يتعلق بالجماعات المتشددة التي ترفض الحوار، كما أنها أكبر دولة فاشلة وهشة بمنطقة شمال إفريقيا وتتميز البيئة الأمنية فيها بما يلي:

- أصبحت ليبيا دولة مستباحة منتهكة بالكامل من طرف فواعل أخرى لديها أهداف براغماتية تسعى لتحقيقها على حساب زعزعة أمن ليبيا.
- حدوث عمليات إرهابية متكررة ضد الرعايا الأجانب في بنغازي كالهجوم على القنصلية الأمريكية ومقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنس"، والهجوم على القنصل الإيطالي ثم الاعتداء على الناشطات الإيطاليات ذات الأصل الباكستاني، مما أدى إلى سحب العديد من الدول ممثليها الدبلوماسيين ورعاياها خوفا على سلامتهم نظرا لاستمرار خروقات أمنية[1].
- عجز الحكومة وتعثرها في ضبط الوضع الأمني وإعادة الهيبة للأجهزة السيادية مما أوجد حالة انقسام لدى الرأي العام فبالرغم من تأييد الجميع بمبدأ تسليم الشرطة والجيش مهام الأمن، إلا أن هناك اعتقاد آخر سائد لدى السياسيين والمثقفين من أن الحاجة لاتزال ماسة لكتائب الثوار لحفظ الأمن ولاسيما أن ليبيا تعيش في فوضى سلاح[2].
- انتشار السلاح بأنواعه الخفيف والثقيل والأكثر من هذا أن السلاح الليبي هُرب من قبل بعض الجماعات المنتمية لمنطقة الساحل الإفريقي والذين كانوا ينتمون لبعض الكتائب الأمنية التابعة للنظام الليبي السابق، وهي سبب أساسي

في اندلا ع الأزمة بشمال مالي وجعل منطقة الجوار الجزائري تعيش في فوضى السلاح[3].

أما عن المغرب وموريتانيا فإن البيئة الأمنية الموجودة بهما أحسن حالاً من ليبيا، لكن عند النظر على مستوى العلاقات المغربية الجزائرية فإنها علاقات مجالية مشحونة بالتخوف وبالتنافس القيادي على المنطقة المغاربية حيث تزداد مطامع المغرب للمطالبة بالصحراء الغربية وبالجزء الغربي للصحراء الجزائرية باعتبار هذه الأخيرة غنية بالحديد (غاز جبيلات بتندوف) وموقعها الاستراتيجي الذي يلبي طموحات المغرب التوسعية، فلقد جرى نزاع حدودي بين البلدين في أكتوبر1963م إلى غاية 5 نوفمبر 1965م في ثلاث مناطق (تندوف، بشار، وفجيج المغربية)، وعُرفت باسم "حرب الرمال"، وبالرغم من وجود تسوية فيما بعد إلا أن العلاقات الجزائرية المغاربية يغلب

---

[1] منى حسين عبيد، "**أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**"، دراسات دولية، العدد51، (بغداد: دون سنة نشر)، ص ص 39-47.

[2] السنوسي بسيكري، "**ليبيا والتحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية**"، مركز الجزيرة للدراسات،5 ماي 2013م، ص ص3-4، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net.

[3] عمر فرحاتي، "**أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات- التحديات، ورقلة، الجزائر،27-28 فيفري 2013)، ص4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عليها طابع التوتر، وهو ما شبهه الكثير من المفكرين "بحرب باردة" The Cold War بين المغرب والجزائر مشحونة بحملات دعائية وتعبئة داخلية من الطرفين[1].

كما ارتبطت محددات العلاقة بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية الغنية بالفوسفات والمستولى عليها من الطرف المغربي منذ نهاية السبعينيات، في حين دعمت الجزائر حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ودعمته على المستوى الإقليمي والدولي وكذلك جبهة البوليزاريو[2].

ضف إلى هذا ملف المخدرات(تجارة الموت)، وبالضبط القنب الهندي الذي أصبح أحد أكثر الملفات الأمنية الشائكة بين المغرب والجزائر والدول المجاورة، وخاصة أن المغرب من الدول التي تتصدر إنتاج مادة القنب الهندي، حيث تؤثر المخدرات بالسلب على الأمن الاجتماعي، وتساهم في ارتفاع معدلات الجريمة وتهدد النسيج الاجتماعي وتماسكه وتُغيب الأخلاق وهذا ما تتخوف منه الجزائر[3].

أما عن موريتانيا فهي دولة فاشلة غير قادرة على حماية مواطنيها من العنف وربمّا من الدمار نفسه، كما أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يهدد بناء الدولة، وتنقصها سلطة الإكراه لضبط الأوضاع الداخلية إضافة إلى فقدانها الشرعية والديمقراطية الدستورية، وهو ما يُحدث تداعيات أمنية خطيرة ويجعل موريتانيا منطقة رخوة لنشاط الجماعات الإرهابية وتجارة البشر ومعقل هام لنشاط الجماعات الإرهابية، فلقد شهدت موريتانيا في العقد الأخير عمليات مباشرة استهدفت الجيش الموريتاني كعملية بلدة "لمغيطي" في 4 جويلية 2005م شمال شرق موريتانيا والبعيدة عن الحدود المالية بحوالي150كلم، والتي أسفرت عن مقتل 15 جندي وجرح 17 جندي آخر وفقدان 2 آخرين، والمعارك الدامية بين الجيش والقاعدة بنواكشط في 6-7 أفريل 2008م، واختطاف الرعايا الإسبان الثلاث في 29 نوفمبر 2009 م والذي أُفرج عنهم فيما بعد مقابل فدية مالية لم تعرف قيمتها بعد[4].

وما يلاحظ أن البيئة الامنية في كل من المغرب وموريتانيا هي بيئة تصدر العديد من التهديدات كالمخدرات وتجارة البشر والإرهاب، كما أنها تفتقر لمتطلبات تحقيق الأمن الإنساني، وهو ما يؤثر سلباً على الأمن الوطني الجزائري والمصدر الأخطرً للتهديدات هو ليبيا ضمن الدائرة المغاربية وتونس بشكل أقل منذ سنة 2010م.

---

[1] جمعة أحمد سويسي، "**المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2005)، ص37.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص41.

[3] زغدار عبد الحق، "**واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات**"، مجلة المفكر، العدد8،(بسكرة: دون سنة نشر)، ص ص257-258.

[4] ديدي ولد السالك، "**التدخل العسكري الموريتاني في مالي: استراتيجية أمنية وطنية أم تنفيذاً لأجندات خارجية؟**"،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014)، ص ص 1-6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانياً: منطقة قوس الأزمات: يشهد الوضع الأمني حراكاً متميزاً ولا مثيل له في منطقة الساحل الإفريقي (قوس الأزمات) بسبب انتشار تهديدات لا تماثلية خصوصا في مالي التي أصبحت نقطة سوداء وحاضن للجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة نظراً لتوفر البيئة المناسبة لنشاط هذه الجماعات مما سمح لها بالتغلغل والسيطرة على الشمال مدعومة بالسلاح الليبي الذي أحدث طفرة نوعية في المعادلة القتالية بين الجيش المالي والجماعات المسلحة بدءاً من17 جانفي 2012م، مما جعل المجلس العسكري بقيادة الكابتن "هيا أمادو سانوجو" يقوم بالانقلاب ضد الرئيس "أمادو توماني توري" الذي تولى رئاسة البلاد من 2002 إلى 2012م في 22 مارس 2012م بحجة عدم توفير التجهيزات الكافية واللازمة لقوات الدفاع للحفاظ على سلامة أراضي الوطن، مما جعل مالي تقع في شرك الإرهاب الإقليمي الذي نجح اقتصاديا أكثر منه ثقافيا في مالي نظرا لتشابكه مع عصابات التهريب والجريمة المنظمة واستغلاله لطفرته المالية لتجنيد الشباب المتطلع للجهاد المشحون بالإحباط والحرمان نظراً للتهميش الكبير الذي يمس شمال مالي، ويتضح الدور المهيمن للتنظيمات الإرهابية والإجرامية من خلال التحالف القائم بين جماعة أنصار الدين بقيادة "إياد أغ غالي"** وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(AQIM) بقيادة الجزائري أبو مصعب عبد الودود الملقب "بعبد المالك دروكدال" وأيضا حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

ومع ازدياد الأوضاع سوءا في مالي تدخلت فرنسا وقوات الإيكواس (ECOWAS) بإلحاح من الحكومة المالية ووفقا لقرار أممي رقم 2085 في 20 ديسمبر 2012م، ومن هنا يمكن القول أن مالي شهدت ثلاثة أحداث متسارعة كما يلي:

- **الأول:** الانقلاب العسكري ضد الرئيس سياسية "أمادو توماني توري" وعدم الاعتراف بالانقلاب الذي قاده سانجو تليه محاولة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS) إرغام "سانجو" للتنازل عن السلطة لحكومة مؤقتة بقيادة "ديونكوندا تراوي" في ظل وجود أزمة اقتصادية وتفاقم التهديدات الصامتة كالفقر والأوبئة ونقص التغذية[1].

*غياد أغ غالي الملقب بأسد الصحراء ينتمي إلى قبيلة الإيفوغاس أنبل قبيلة في النظام الطبقي لدى الطوارق صاحب مسيرة مهنية متلونة كدبلوماسي وزعيم انفصالي ووسيط حكومي مع خاطفي الرهائن، أصبح فيما بعد زعيم راديكالي لجماعة أنصار الدين بعد تبنيه السلفية.(أنظر: أنور بوخرص، "**الجزائر والصراع في مالي**"، أورق كارينغي، (أكتوبر 2012)، بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.2012، ص10، تم تصفح الموقع، 10 ديسمبر 2014، الرابط: http:// moundsealhoria. Maghreb arabe .net// t927.topic).

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص6-10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **الثاني:** سيطرة قوات تحرير الأزواد مع ثلاث جماعات إرهابية على شمال البلاد(القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، حركة أنصار الدين، تنظيم الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا) على شمال مالي وعلى ثلاث مدن رئيسة(كيدال، غاو، تومبوكتو) يليه إعلان حركة الأزواد عن وقف العمليات القتالية، واعتبار شمال مالي دولة مستقلة لهم رفضت القوى الدولية الاعتراف بها (أنظر الخريطة رقم5).

- **الثالث:** عبارة عن آلية عسكرية استُخدمت فيه القوة الصلبة لتصفية شمال مالي من الجماعات الإرهابية الزاحفين نحو العاصمة "باماكو" بالرغم من إلحاح الجزائر على أولوية الحل السياسي ومقاربة الحوار بين الأطراف المتنازعة، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن التدخل الفرنسي غلب عليه طابع التقانة واستخدام التكنولوجيا من خلال طائرات "الميراج"، "رافال" "الجكوار" وطائرات بدون طيار لمواجهة الجماعات المسلحة[1].

وعليه فقد أصبح الوضع في مالي يتميز بما يلي:

- انتشار التطرف والإرهاب والفكر الجهادي من خلال تحول مالي إلى "أفغانستان إفريقيا" نظراً لزيادة المنضمين من الشباب في شمال مالي للجماعات الإرهابية نتيجة التهميش والفقر والإغراءات المادية كنتيجة للأموال التي تجنيها هذه الحركات من الفدية، تجارة السلاح، ضرائب تأمين مرور المخدرات في ظل ضعف وانقسام الجيش بين معارض للانقلاب ومؤيد وتخاذل النظام المالي في التعامل مع حركات التمرد والترابط بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.
- إعادة تشكيل الخارطة الاجتماعية والجيوسياسية لمالي مع احتمال سريان العدوى خاصة فيما يتعلق بالتخوف من ظاهرة محاكاة انفصال الطوارق من بعض الأقليات والإثنيات.
- إشكالية تأمين الحدود بالنسبة للدول المجاورة نظراً لانكشاف المنطقة وشساعة الحدود خاصة الجزائر.
- انتشار السلاح واستفحال العمل الإجرامي في المنطقة نظراً لحالة الانفلات الأمني الكبير[2].

أما عن النيجر فاهي أيضاً في مرحلة الخطر نظراً لغياب منطق الدولة فيها وانتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية متأثرة بتدفق السلاح الليبي إليها، كما تعتبر إحدى أبرز مسالك تهريب المخدرات لانكشاف المنطقة الجغرافية وعدم توفر الإمكانات والتجهيزات اللازمة لمراقبة الحدود فضلاً على أنها أفقر دولة في العالم.

---

[1] أحمد ولد أحمد سالم، **"أزمة شمال مالي.. والاحتمالات المفتوحة"**، مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2012م، ص ص3-4، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net

[2] سمية بلعيد، **"دوافع الموقف الجزائري تجاه الأزمة المالية بين احتواء التهديدات الأمنية وصناعة دور إقليمي جديد"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، تبسة ، الجزائر،28-29 أفريل 2014)، ص 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكحوصلة نخلص إلى أن البيئة الأمنية لدول الجوار جدُ معقدة وخطيرة نظراً لتفاعل مجموعة من الأسباب، وهو ما يؤثر بالسلب على الجزائر التي لم تعيش مرحلة خطيرة كهذه المرحلة منذ استقلالها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية بدول الجوار

إن استفحال التهديدات الأمنية بدول الجوار يلقي بظلاله الغامضة على مستقبل المنطقة في ظل وجود حلقة مترابطة ومتداخلة من التهديدات وبمخارج من الصعب جداً فك الارتباط بينها أو حتى فصلها عن الأخرى.

وعلى ضوء هذا سيتضح لنا في هذا المبحث أبرز التهديدات التي تقف وراء المشاكل الأمنية بدول الجوار في السنوات الأخيرة

المطلب الأول: التهديدات المرتبطة بالدولة

تعكس مشكلة بناء الدولة في منطقة الجوار أحد الأسباب الرئيسة التي ساهمت في استفحال التهديدات الأمنية نظراً لأنها تشهد أزمة مؤسساتية وسياسية وحتى مدنية اندماجية يغيب فيها التوزيع العادل للثروة، وهو ما يزيد من احتمالية الفشل وصور الهشاشة في المنطقة.

وبالعودة للإشكالات التي تميز الدول المجاورة فقد نحملها في نقطتين أساسيتين على النحو التالي:

أولا: إشكالية بناء الدولة: يتفق أغلب المعنيون بدراسة الظواهر السياسية على أنّ الصورة المثلى للمجتمعات السياسية هي صورة الدولة القومية (Nationalism State) التّي راحت تسود الأنظمة السياسية للمجتمعات الإنسانية من معاهدة واستفاليا 1648م، باعتبارها وحدة سياسية وآلية تكفل تحقيق التجانس والاندماج الاجتماعي السياسي بين الأفراد إلاّ أنّ هذا الواقع انعكس سلبا في بعض الدول مثلما هو حال بعض دول الجوار لتفاعل مجموعة من الأسباب وأحدث ما يعرف بإشكالية بناء الدولة.

فلقد ناقش العديد من المفكرين مفهوم بناء الدولة على نطاق أكاديمي واسع، فالمفكر "حسام الدين علي مجيد" يرى في كتابه "إشكالية التعددية الثقافية" أنّ هناك اتجاهان رئيسيان حول مفهوم بناء الدولة:

- **الاتجاه الأول:** يعتبر أن فكرة بناء الدولة عملية تنموية اجتماعية سياسية (Socio-Political) وعادة ما يستغرق هذا البناء مدة زمنية طويلة، حيث يتيح للمجتمعات المفككة أنّ تبني مجتمع موحد داخل الدولة ممّا يؤدي إلى الاستقرار.

- **الاتجاه الثاني:** يؤكد على أنّ بناء الدولة هدف سياسي (objective -Political) يُعنى به خصوصا وصول جماعة معينة إلى السلطة بدعم خارجي تسعى من خلاله هذه الجماعة إلى تحقيق أهدافها ومصالح اللاعبين الخارجيين وهو الطابع السائد في دول العالم الثالث[1].

[1] حسام الدين علي مجيد،"**التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر**"، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية المعاصرة، 2010)، ص98.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالتّالي فإنّ الاتجاه الأول يؤكد على أنّ بناء الدولة يكون بصورة ذاتية من الداخل، ويهدف إلى خلق دولة متجانسة ثقافيا وهوياتنا، أمّا الاتجاه الثاني فتبنى فيه الدولة لأهداف غرضية وفق مؤثرات خارجية.

وحسب النرويجي "شتاين روكان" Stein Rokkan، فإنّ مصطلح بناء الدولة يقصد به "خلق مؤسسات الدولة الفعالة التّي تبحث عن كيفية دمج واستيعاب السكان حتى يصبحوا شعباً واحدا، من خلال الشعور بالانتماء المشترك والرغبة في الاستقرار"[1]، ويؤيده في هذا الرّأي "نعوم تشومسكي" Naoum Tchomski الذّي يعتبر أنّ الدول التّي تمتلك مؤسسات فعالة قادرة على حماية مواطنيها وتحقيق الرّفاه هي دول تشهد حالة استقرار، أمّا الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف والدمار وتعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يهدد مؤسسات الدولة وبنائها هي دول فاشلة تعاني من أزمة بناء الدولة[2].

فالدولة التي تتميز بوجود سلطة فعلية تمتلك القوة والنفوذ وقادرة على مجابهة مختلف التهديدات الداخلية والخارجية وتسعى لتلبية حاجات المواطنين هي دول ذات مسار صحيح للانتقال إلى الأفضل، أمّا الدول الغارقة في مواجهات داخلية وأوضاع متأزمة نتيجة لوجود ضعف مجالي وعجز مؤسساتي ووظيفي وغير قادرة على مجابهة مختلف التهديدات هي في حالة فشل وهو ما يصطلح به لدّى الكثير من الباحثين بالدولة الهشة وبدرجة أخطر الفاشلة.

1- الدولة الفاشلة Failed State

من أبرز صور عالم اليوم هو انتشار ما يدعى" بالدولة الفاشلة" أو ما يسمى الدولة الصورية أو الشكلية وهي الدولة التي لا تمارس أي شكل من أشكال السيادة على أراضيها، وهي مصدر لكل أنواع الحروب الأهلية بل تمثل تهديد للمواطنين، ورغم وجود اختلاف وجدل كبير في تحديد تعريف محدد لها على المستوى الأكاديمي، إلا أنه في عموميته يقصد به الدول غير القادرة على حماية مواطنيها من العنف وتأمين حاجاتهم الضرورية، و هي تلك الدول التّي تعاني من عجز مؤسساتي ووظيفي وغير قادرة على بسط نفوذها وإحكام سيطرتها على كل مساحتها الجغرافية، ويعرف حيدر إبراهيم الدولة الفاشلة على أنها "الدولة التي لا تمارس حكومتها المركزية سيطرة فعلية على كل أراضيها"[3].

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 99 .

[1] نعوم تشو مسكي، "**الدولة الفاشلة-إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية-**"، ترجمة: سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي 2007)، ص137.

[3] إدريس عطية ،"**الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي أولوية بناء الأمن بدل استيراده**"، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما "روبرت روتبرغ" Robert Rotberg فيعتبر أن "الدولة الفاشلة تقدم كميات قليلة من الخدمات السياسية توجه لفئة قليلة في المجتمع، فهي دولة ذات حكومة هشة غير قادرة على أداء المهام الأساسية للدولة في العالم المعاصر" كما تمثل حالة وسطية بين الدولة القوية والدولة المنهارة Collapased State*، وتتميز بانتشار الإجرام والعنف السياسي وانتشار التوترات والنزاعات الداخلية (العرقية، الإثنية، الدينية)، وضعف في مؤسسات الدولة، كما أنها تلجأ إلى استخدام الإكراه المادي ضد المواطنين في حالة فشلها في تلبية حاجاتهم[1].

وتظهر داخل الدولة الفاشلة ما يعرف "بدولة أمر الواقع"، بحيث تكون السياسة الرسمية للدولة الفاشلة والسيادة الفعلية من حيث الممارسة على أرض الواقع، وإقامة علاقات مع الخارج ملكا لدولة الأمر الواقع، كما تسيطر على هذه الأخيرة في العادة حركات متمردة أو قوى سياسية انفصالية تُسبر شؤونها، إلا أنها تفتقر إلى الاعتراف الدولي مثل "جمهورية أرض الصومال"Somal land [2].

ولقد لخص التقرير السنوي الأول لعام2005م حول الدولة الفاشلة الذي أعده كل من "**صندوق دعم السلام**" Fund for peace والمجلة الأمريكية للسياسة الخارجية Forgien Policy مؤشرات الدولة الفاشلة

---

*يرى "ويليام زرتمان" William Zartman إن انهيار الدولة لا يأتي فجأة بل يكون وفق مسار تاريخي تراكمي لسوء الأوضاع المحالية تتآكل فيه هياكل الدولة شيئاً فشيئاً، وتعجز فيه عن ممارسة مهامها مثلها مثل المرض الذي يفتك بجسم الإنسان شيئاً فشيئاً ويصعب إيجاد علاج له، ويعتبرها بأنها أخطر مرحلة تصل إليها الدولة الفاشلة تنحل فيها هياكل وسلطات الدولة وتعجز فيها المؤسسات عن ممارسة سيادتها (أنظر:

Hans Joachin Spanger, **"Failed State or Failed Concept? Objection and Suggestion"**, Conference peace researcher institute Franfurt, (April 2000), look at cite: http:// www, com vcsb, edu/spanger,html,p2-3.).

[1]Robert Rotberg,"**the new nature on nation state failure**", the Washington quarterly Summer, 2002, look at the cite : http//:www.com// summer/Rotberg ,pdf//p,85.

[2] إدريس عطية، "**الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي أولوية بناء الأمن بدل استيراده**"، **مرجع سابق**، ص ص 86-87.

*تصنف الدول الفاشلة ضمن ثلاث فئات، الأولى؛ يرمز لها باللون الأحمر، وهي دول في - مرحلة الخطر- وتتضمن ثلاث تصنيفات: دول ذات "**تنبيه عالي جدا**" Very Hight Alerte، ودول ذات "**تنبيه عالي**" Hight Alerte، و دول "**ذات تنبيه**" Alerte ، أما الفئة الثانية: يرمز لها باللون الأصفر وتشمل الدول الأقل فشلا في أداء وظائفها، وهي – دول ذات خطر كامن- حيث تحتوي على ثلاث تصنيفات؛ دول ذات "**تحذير عالي جداً**" Very Hight Warning، ودول ذات تحذير عالي Hight Warning، ودول "**ذات تحذير**" Warning، في حين يرمز للفئة الثالثة باللون الأخضر وتشمل الدول الأكثر استقرارا – المتوسطة- وتتضمن التصنيفات الثلاث التالية: دول "**أقل استقرار**" lest stable ودول في "**حالة استقرار**" stable، ودول "**أكثر استقراراً** " Very stableودول ذات "**استقرار دائم** " Sastainable، أما عن المؤشرات التي يعتمدها صندوق السلام في تصنيف الدول، فهي كما يلي:

***المؤشرات الاجتماعية** (تصاعد الضغوط الديمغرافية ،الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي، أعمال الشغب، إقصاء الأقليات، الهجرة).

المؤشرات الاقتصادية (غياب التنمية الاقتصادية، ضعف في الدخل الفردي)

المؤشرات السياسية (إجرامية الدولة وفقدانها النظام لشرعيته نتيجة لانتشار الفساد الحكومي واتساع الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والمواطنين، التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة والأساسية كالتعليم والصحة والنقل، انتهاك حقوق الإنسان، تعدد الفواعل والأجهزة الأمنية مما يؤدي لخلق دولة داخل دولة، تنامي الانشقاقات داخل النخب، التدخل الخارجي).(أنظر:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في العالم من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات حول الدول ذات السيادة في 12 مؤشر لانكشافية الدولة Indicators of state vulnerability (2 اقتصاديان، 4 اجتماعية، 6 سياسية) يتراوح كل مؤشر ما بين 1 إلى 10 (0الأكثر استقرار/10 الأقل استقرار)[1]، وما يلاحظ أنه في دول الجوار وحتى الجزائر هي دولة فاشلة؛ تندرج ضمن الدول ذات الخطر الكامن حسب التقرير التاسع لسنة 2013م، فلقد احتلت موريتانيا المرتبة (31) ومالي (38) وليبيا (54) والجزائر (73) وتونس (83) والمغرب (93) نظراً لأنها لا تخلو من الاضطرابات والتوترات الداخلية مما يؤدي إلى حالة اللأمن[2] (أنظر ترتيب الدول الفاشلة في قائمة الملاحق).

أما عن الدول الهشة فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)* فهي: "دول ذات قدرات ضعيفة لأداء المهام الأساسية للحكم، وذات قدرات أقل على بناء علاقات بناءة مع المجتمع، كما تتميز هذه الدول كذلك بتأثرها بالصدمات الداخلية والخارجية، مثل الأزمات الاقتصادية، أو حتى الكوارث الطبيعية"، وهي دول في طور التعافي من النزاعات، وفي مرحلة تبدأ فيها عملية بناء السلام والاستقرار، إلا أنها مازالت تعاني من ارتفاع في مستويات الجريمة وغياب الفرص الاقتصادية، وضعف في مواجهة التهديدات الأمنية ومراقبتها، وتنطبق هذه الحالة على الجوار الجزائري الذي يعاني من عجز مجالاتي خاصة في المجال الأمني إذ تعجز مختلف الدول في تأمين الحاجات الإنسانية بل وتمثل مصدر تهديد للمجتمعات من خلال ممارسة إرهاب الدولة كاستخدام النظام الليبي السابق القوة ضد الشعب[3].

2- التهميش (Marginalization)

يستخدم مصطلح "التهميش" بكثرة للإشارة للأفراد الذين هاجروا مناطقهم الريفية إلى المدن لأسباب عادة ما تتعلق بالدخل وسوء المعيشة، وعند تنقلهم إلى المدينة يواجهون عجزا حادا في حاجاتهم الأساسية بسبب عدم حصولهم على وظائف مناسبة وإقصائهم في العديد من المسائل الاقتصادية والسياسية فيعيشون في "مناطق هامشية" periphery areas Marginal موبوءة بالأمراض والفقر يطلق عليها الأطراف الهامشية،

Fund for Peace, **Indicators States-demographic,econmie/politics/human rightes,** 12 January 2015, p12on : www .Fund for peace.org/content/FS§.htm.

*ملاحظة: هناك تشابه وتداخل كبير بين الدولة الفاشلة والهشة إلى الحد الذي يجعل من التفرقة بينهما جدُ صعبة، إلا أن مختلف المفكرين يعتبرون الدولة الهشة أحسن حالاً من الدولة الفاشلة، كما يتم التركيز على المؤشرات الاقتصادية بشكل أعمق في الدولة الهشة من الدولة الفاشلة.

[1] **Ibid**,pp 12-13.

[2] The Fund for Peace, "**Failed States Index IX2013**",(Washington: The Fund for Peace Publication FFP,2013),pp5-6.

[3] Erik Solhien et Alde, **"Fragile State 2014 : Domistic revenue mobilisation in Fragile States**", (OECD), look at : http://www.oecd.org/dac/incaf/Fsr-2014.pdf (20/07/2014),p.16.

*OCDE: Organization for Economic Cooperation and Development).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فحسب "جوندر فرانك" G.Frank، فإنّ التهميش يقصد به تفضيل أطراف معينة على حساب أخرى حيث يشمل عدّة مجالات التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[1]، وهو أحد الأسباب الأساسية لحالة عدم الأمن في دول الجوار، ففي تونس تهمش المناطق الحدودية خاصة الغربية والجنوبية بالرغم من غناء بعضها بالثورات الباطنية، وعدم انتفاعها بشكل كبير من هذه الثروات أدى إلى أحداث الحوض المنجمي بقفصة سنة 2008م للمطالبة بتنمية المناطق الحدودية، وقد تصاعدت المطالب أكثر بعد الثورة التونسية[2]، وفي موريتانيا تتجاوز نسب الفقر 49% و39% من البطالة في صفوف الشباب وتتزايد في الشرق المهمش[3]، وتنطبق الحالة أيضاً على شمال مالي وشرق ليبيا مما ساهم في تصاعد مطالب المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجماعات نتيجة غياب الحاجات الأساسية التّي يجب على الدولة كفالتها للانتقال إلى الأفضل، ناهيك عن إهمال النخب الحاكمة التنمية المجالية في هذه المناطق المهمشة ممّا يؤدي إلى عزلها عن المجرى الرئيسي للحياة العامة والسائدة في المجتمع، والذّي بدوره يؤدي إلى فكرة الحرّمان وتطور الحركات المطالبة بالعدالة والمساواة فإذا لم تستطع الدولة التجاوب معها أدّى ذلك إلى سخط شعبي والتأثير بالسلب على أمن الدولة، وتنطبق هذه الحالة بدرجة كبيرة على دول الجوار التّي شاهدت عدة انتفاضات أدت لحالة عدم الأمن[4]، ولقد أكد "مالسو" Malsow في نظريته للاحتياجات الإنسانية أن عدم تحقيق ما يعرف بالإشباع التدريجي لحاجات الإنسان يؤدي إلى التوتر وتطور السلوك العنفواني للجماعات المهمشة مما يؤدي إلى حالة عدم الأمن، وهو أحد الأسباب الرئيسة لحالة عدم الأمن في دول الجوار[5].

وما زاد الأمر تعقيدا في دول الجوار هو أن ملامح سايكس بيكو ثاني عل أساس ثقافي وهوياتي بدأت في التجسد بحيث تتعزز فيه المطالبة بالهوية والاعتراف والأمن*، فقد ساد بقوة في شمال مالي نتيجة لرغبة الأزواد في الانفصال خاصة وأن مالي الجنوب التي تعتمد على النشاط الاقتصادي الزراعي أحسن بكثير من الشمال أين

---

[1] محمد عبده مختار موسى، "**دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2009)، ص ص37-38.

[2] أعلية علاني، **مرجع سابق**، ص4.

[3] ديدي ولد السالك، **مرجع سابق**، ص5.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص39.

[2] سامي عبد الحميد، "**نظرية الاحتياجات الانسانية**"، تم تصفح الموقع: يوم 12 ديسمبر 2014م. الرابط:
http://www.pm4a.net/community/showthread.php?152-%E4%D9%D1%ED%C

*يرى **جون بورتن (John Borten)** أنّ هناك ثلاث حاجات أساسية غير قابلة للتفاوض كثيرا ما تسبب النزاعات خاصة في دول العالم الجنوبي وهي الهوية (Identity) والأمن (Security) والاعتراف (Recognition) وهي حاجات يغلب عليها الطابع الاستعصائي في الحل.(أنظر: زياد الصمادي، "حل النزاعات"، (الأردن: دار السلام، 2010)، ص13.).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتمركز الطوارق[1] وانتشرت هذه الظاهرة التفكيكية في ليبيا بعد ثورة 17 فيفري 2011م، فأصبحت بعض المناطق تنادي بالانفصال والاستقلال عن الدولة الأم كبنغازي[2].

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية بدول الجوار

أضحى الوضع الأمني المعقد في منطقة الجوار منتجا لجملة من التهديدات المترابطة في مقدمتها تنامي دور الحركات الإرهابية التي وجدت في البيئة الفوضوية للمنطقة من خلال تصاعد العنف في مالي وسقوط نظام القذافي وضعف الرقابة الحدودية ونقص العتاد والموارد المالية للدول المجاورة، وهو ماساهم في استفحال الكثير من التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة وتهريب الأسلحة في المنطقة، وهذا ما سيرنوا هذا البحث إلقاء الضوء عليه.

أولا: تزايد النشاط الإرهابي بدول الجوار

ما يميز الإرهاب في منطقة الجوار خاصة بالحزام الجنوبي أنه يُغذى محلياً ويضخم دولياً، فلقد تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير وغذتها طبيعة المجتمعات المفككة اثنيا وقبلياً وعرقياً، ودينياً مما جعل عملية الاندماج الاجتماعي الوطني أمر مستعصى حله في ظل رفض الأنا للآخر مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، وهو ما أنتج أزمات داخلية يُستعصى حلها مثل: أزمة الطوارق والاضطرابات العرقية في غينيا وكوت ديفوار والصدمات الإثنية والقبلية في التشاد.

كما أن ضعف المراقبة الأمنية وانكشاف المنطقة وعدم قدرتها على الإدارة الأمنية في المنطقة أدى إلى سهولة العمل الإرهابي[3]، فأصبحت حاضنة لعدة جماعات إرهابية أبرزها ما يلي:

- **تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي(AQIM):** نتيجة للتقارب الفكري والبراغماتي بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وما يعرف "بتنظيم القاعدة" نتج في 24 جانفي 2007 م ما يطلق عليه "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" مما ساهم في زيادة خطورة الوضع الأمني بمنطقة المغرب العربي وأيضا القوس الساحلي الأزماتي، حيث أصبحت المنطقة مسرحاً للعديد من العمليات المسلحة، فلقد لفت هذا التنظيم الإرهابي الأنظار من خلال خاصيتين ميزت عملياته:

---

[1] سمية بلعيد، **مرجع سابق**، ص4.

[2] أعلية علاني، **مرجع سابق**، ص 10.

[3] إدريس عطية ،"**الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي أولوية بناء الأمن بدل استيراده**"، **مرجع سابق**، ص89.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأولى نوعية؛ من خلال القيام بعمليات حساسة كاختطاف الأجانب، واستهداف مناطق حساسة في الدولة والقيام بعمليات انتحارية، الدعاية الإعلامية، أما الثانية كمية؛ من خلال زيادة وتيرة العمليات المسلحة بمنطقة المغرب العربي والساحل من 21 عمل إرهابي سنة 2001م إلى 204 سنة 2009 ، وبزيادة قدرها 871% [1]، وما زاد الطين بلة هو استفادة هذا التنظيم من فوضى السلاح الليبي مما جعله معادلة قوية في المنطقة، حيث يقول ضمن هذا الصدد يقول الرئيس التشادي "إدريس ديبي إيتنو" لمجلة " Jeune Afrique" " استفاد إسلاميو القاعدة من الانتشار الرهيب للسلاح المتطور، والذي من بين أنواعه صواريخ أرض –جو ...ما سيجعل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جيشاً حقيقياً "[2].

وبالرغم من أن جذور التنظيم جزائرية إلا أنه انتعش في شمال مالي ودعم أنصار الدين والحركة الجهادية لغرب إفريقيا (MUJAO) في أزمة مالي، ويهدف هذا التنظيم المسلح إلى التحكم في زمام الأمور بالمنطقة ففيما يخص نفوذ القاعدة في دولة مالي فإننا نتجه لتصنيف عملها ضمن إطار إمارة الصحراء، وهي المنطقة التاسعة وفق التقسيم الإداري للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتسمى أيضا منطقة الجنوب، بحيث يقسم التنظيم شمال أفريقيا إلى مجموعة من &المناطق العسكرية تمتد فيها "إمارة الصحراء" بين مالي والنيجر ونيجيريا وليبيا وموريتانيا وتشاد، وتعرف لدى التنظيم بـ"صحراء الإسلام الكبرى"، ويتولى إمرتها "يحيي أبو الهمام" القائد السابق لـ "كتيبة الفرقان"، وكان يتبع أمير الصحراء أربع مجموعات عسكرية، كتيبتان وسريتان، فالكتيبتان هما كتيبة طارق بن زياد، وكتيبة الملثمين، أما السريتان فهما سرية الفرقان، وسرية الأنصار، دون أن ننسى الشظايا والتكوينات الجديدة كالموقعون بالدماء وغيرها.

لكن النقطة الجوهرية هنا، أن تنظيم القاعدة انقسم إلى عدة شظايا وتكوينات جديدة، ما يعني ضعف هذا التنظيم الذي كان في فترة من الفترات القائد والمحرك للعمليات الإرهابية في إفريقيا، بحيث بدأ الاهتمام يتوجه إلى الحركات الجديدة تنشط في عدة دول بالجوار لاسيما في النيجر وموريتانيا ومالي.

- **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:** هي مجموعة مؤلفة من جهاديين معظمهم من جنوب الصحراء والذين انفصلوا عن تنظيم القاعدة كما سبق الذكر، تتمركز بمدينة (قاو) الواقعة على نهر النيجر في شمال شرق مالي، وقد كانت تتقاسم المدينة مع حركة الأزواد إلا أن الأخيرة طردت منها بعد معاركها مع حركة أنصار الدين. تتمتع الحركة بقوة عسكرية جراء الإمكانيات العسكرية والموارد المالية التي تتمتع بها. قامت هذه الجماعة باختطاف دبلوماسيين وأجانب من بينهم جزائريون اختطفوا في منطقة غاو في شهر أبريل 2012م، كما نفذت

[1] منصوري لخضر، "**الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 6،(جامعة المدية: جوان 2014)، ص 174.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص187.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإعدام بحق دبلوماسي جزائري بعد أن رفضت سلطات بلاده إبرام اتفاق معها يقضي بالإفراج عن إسلاميين معتقلين وفدية تقدر بنحو 15 مليون يورو، لتعلن فيما بعد عن تشكيل أربع سرايا عسكرية هي:

سرية عبد الله عزام، وسرية أبو مصعب الزرقاوي، وسرية أبو الليث الليبي، وسرية الاستشهاديين، واعتبرت الجماعة في بيان لها أن إعلان الهيكلة الجديدة كان نتيجة لتوسع نفوذها، وتزايد أعداد مقاتليها، مؤكدة أن السرايا الجديدة سيتم توزيعها حسب التحديات التي تواجهها المنطقة داخليا وخارجيا.

- **كتيبة أنصار الشريعة:** أسسها "عمار ولد حماها" بعد خروجه من الحركة السابقة الذكر، بحيث انتقل بين التشكيلات الجهادية قبل أن يؤسس هذه الكتيبة التي تعتبر حديثة مقارنة بسابقتيها، بحيث كان ناشطا في جماعة الدعوة والتبليغ لينتقل إلى ما سماه بمرحلة السيف مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وكتيبة "الملثمين" ثم تنظيم التوحيد والجهاد فحركة أنصار الدين، ما يعني تشبعه بأفكار قتالية وجهادية كثيرة سهلت عليه معرفة نقاط القوة والضعف في كل تنظيم وبالتالي معرفة كيفية التعامل مع تلك الجماعات.

- **كتيبة الملثمين:** انشقت عن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في أواخر عام 2012م حيث هدد زعيمها الجزائري المختار بالمختار بمحاربة المصالح الغربية في المنطقة، كما أعلنت الكتيبة عن تكوين جناح لتنفيذ عملياتها أطلقت عليه اسم " الموقعون بالدماء" وهو يتكون من أفضل مقاتلي التنظيم، تبنى هذا الجناح الفرعي في يناير 2013م هجوما على منشأة عين أميناس للغاز في الصحراء الجزائرية والذي أسفر عن مقتل 38 شخصا، وتنشط هذه الكتيبة في محافظة غاوه بأقصى شرق الشمال المالي على القرب من الحدود المالية مع النيجر وبوركينافاسو، ولا يعرف العدد الحقيقي لأفرادها وإن كان يعتقد أنها من أكثر المجموعات التابعة للقاعدة عددا، وأكثرها تسليحا.

وعليه، صدر بيان عن وزارة الخارجية الأمريكية بموجب المادة 2019 من قانون الهجرة والجنسية، تقرر تصنيف هذا التنظيم ضمن المنظمات الإرهابية الأجنبية بحيث تم تجميد جميع الممتلكات التابعة له ولقياداته في الولايات المتحدة، كما أكد البيان على تجريم تقديم الدعم المادي أو المالي للتنظيم ومنع التعامل معه أو الانخراط في أية معاملات مرتبطة به، وأن العقوبات المذكورة تنطبق على كافة الكتائب والتنظيمات التابعة لكتيبة "الملثمين" أو المنبثقة عنها، وقد كان بلمختار قد أعلن عن الاندماج مع "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" في أغسطس 2013م تحت اسم جديد هو "المرابطون".

ما يعني أن كثرة الانشقاقات في حد ذاتها تولد نوعا من اللاتنظيم، وهي في نفس الوقت استراتيجية نظراً لاتساع العمليات الإرهابية ونفوذها مما يولد فروع لتسهيل عملية الاتصال و التنظيم وإعادة ترتيب الأوراق.

- **حركة أنصار الدين:** هي مجموعة جهادية يتكون معظمها من الطوارق، وترأس من قبل "إياد أغ غالي" وهو شخصية رئيسية في ثورات الطوارق منذ التسعينات، ويعني إسم الحركة " المدافعون عن الإيمان" وهي تسعى لفرض الشريعة الإسلامية في مالي، وفيما يخص هذه الحركة هناك اختلاف في إمكانية تصنيفها كحركة إرهابية تعتبر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شبيهة بحركة طالبان بأفغانستان في حين تراها أطراف أخرى على أنها حركة جهادية تتعلق بقضية الطوارق خاصة وأنها لا تسعى إلى تفكيك مالي، وهي لا تهدف إلى انفصال الشمال عن الجنوب وإنما تحاول توحيد البلاد ككل تحت النظام الإسلامي، وهي النقطة التي جعلتها تقطع تحالفها مع حركة الأزواد الطوارقية التي تدعوا إلى الإنفصال وتكوين الدولة الطوارقية الكبرى بحيث تؤمن بإمكانية توحيد كل عشائر الطوارق والمجموعات العرقية الأخرى وبالتالي إحلال السلام بمالي[1].

- ومن أبرز العمليات التي قامت بها هذه الجماعات الإرهابية عموما نجد ما يلي:

- عملية بلدة المغيطي في 4نوفمبر 2005م باستهداف وحدة من الجيش الموريتاني في الشمال الشرقي حوالي 150كلم من الحدود مع مالي، بحيث أدى هذا الهجوم إلى مقتل 15 جندي وجرح17 آخرين و2 في عداد المفقودين.
- معارك ضارية بين تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والقوات الموريتانية بالعاصمة نواكشط في 6-7 أفريل 2008م.
- 02 ديسمبر 2009 اختطاف 3 رعايا إسبان من قبل تنظيم القاعدة قبل أن يفرج عنهم في إطار صفقة بين الحكومة الإسبانية وتنظيم القاعدة.
- 25 أوت 2010م: مهاجمة عناصر من القاعدة بسيارة مفخخة مقر قيادة المنطقة العسكرية في مدينة النعمة شرق موريتانيا على الحدود في مالي مما أدى إلى مقتل جندي وجرح آخرين[2].
- اختطاف 7 دبلوماسيين جزائريين بما فيهم القنصل العام في أفريل 2012 من طرف حركة التوحيد والجهاد بمدينة غاو بشمال مالي، ولقد أفرج عن ثلاث منهم في أوت 2012م، وبقي أربع محتجزين (وقيل أن أحدهم أعدم نظراً لرفض الجزائر دفع الفدية) وهو مبدأ تتمسك بها الجزائر في ظل حربها على الإرهاب[3]
- استهداف المركب الغازي تيقنتورين في جانفي 2013 بعين في الصحراء الجزائرية و الذي أسفر عن مقتل 40 شخصا من جنسيات مختلفة[4].
- إحصاء ستة عمليات كبرى بتونس سنة 2013م، وسنة 2014م من أبرزها ذبح أربع جنود تونسيين في رمضان جويلية 2013م بجبل الشعانبي الحدودي مع الجزائر، واغتيال شكري بلعيد في فيفري 2013م ومحمد

---

[1] فكيري شهرزاد، وختو فايزة، "**الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد" ، تبسة، الجزائر، 28-29 أفريل 2014)، ص ص 9-12.

[2] ديدي ولد السالك، **مرجع سابق**، ص4.

[3] يحي الزبير، "**الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**"، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012م، ص2،تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net

[4] بوحنية قوي، " **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**"، مركز الجزيرة للدراسات،29 جانفي 2014م، ص9، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

براهمي في 25 جويلية 2013م وأحداث جبل الشعانبي بالقصرين في رمضان التي قتل فيها 15 جندي وغيرها[1].

- اعتقال زوجان إيطاليان في موريتانيا بالقرب من الحدود المالية، وخطف مواطن فرنسي في شمال مالي، في بلدة ميناكا ولقد أطلق سراح الفرنسي في شهر جويلية 2010م، وأفرج عن الزوجين الايطاليين بعد شهرين[2]

وعليه، فقد تعددت الحركات الإرهابية بالمنطقة التي أصبحت بمثابة تربة خصبة لنمو أي فكر جهادي متعصب نظرا لتفاقم المشاكل المجالي.

- **ثانياً: الجريمة المنظمة**

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر حقيقي خطير على الدول المغاربية ومنطقة الساحل والدول المتوسطية، فا فيما يتعلق بتجارة المخدرات، فإن إنتاجها وتعاطيها أصبح مشكلة عالمية، إذ لا يكاد في عالم اليوم أن يخلوا أي مجتمع من آثارها بما فيه منطقة الجوار الجزائرية، فعند الحديث عن هذه السموم يمكننا تقريب صورة استفحال هذا التهديد بالمنطقة من خلال ثلاث نقاط أساسية:

- الأولى: أن مصدر هذه السموم يأتي من دول أمريكا اللاتينية والمغرب وتعمل على تأمين نقلها جماعات إرهابية حيث تهرب عصابات المخدرات حولي 50 طن سنوياً لمخدر الهروين من أمريكا اللاتينية إلى منطقة الساحل الإفريقي، في حين تجني المغرب من تجارة المخدرات حوال 13 مليار دولار سنوياً أي ما يعادل مرتين من مداخيلها السياحية.
- الثانية: أن منطقة الساحل وبالأخص موريتانيا مالي النيجر وتشاد ودارفور وغيرها من المناطق الأخرى تمثل منطقة عبور مهمة لمقاولي المخدرات لترويج المخدرات بدءاً بأمريكا اللاتينية وإفراغها في غرب إفريقيا ونقلها عبر الساحل الإفريقي إلى الشرق الأوسط وأوروبا، فلقد تم حجز 8.2 طن من مخدر الكوكايين في منطقة غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي سنة 2010م، و حجز1.4 طن من مخدر الكوكايين في سنة 2010م بمالي لوحدها وتشير التقارير الصادرة من الأمم المتحدة أن ما نسبته من 30% إلى 40% من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، و 27% من المخدرات التي صودرت في أوروبا مغاربية بقيمة 8.1 مليار دولار مصدرها شمال وغرب إفريقيا، يضاف إلى هذا المنفعة المادية لهذه السموم ، فكلما قل حجم المادة المهربة وزادت أهميتها كانت ذات منفعة مادية أكثر[3].

---

[1] أعلية علاني، **مرجع سابق**، ص ص 6-7.

[2] إدريس عطية ،"**الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي أولوية بناء الأمن بدل استيراده**"، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

[3] عمر فرحاتي، "**أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات- التحديات"، ورقلة، الجزائر، 27-28 فيفيري2013)، ص8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الثالثة: تحول منطقة الجوار والجزائر إلى سوق استهلاكية نظراً لانتشار تعاطي هذه السموم[1].

أما عن التجارة بالبشر*، فتحتل المركز الثالث بعد تجارة السلاح والمخدرات حيث تتعدى 30 مليار دولار سنوياً منها 20% للاستغلال الجنسي، وتشهد منطقة الساحل الإفريقي وغرب وشمال إفريقيا خاصة كل من النيجر مالي، تونس، بوركينافاسو، المغرب، ليبيا، ساحل العاج، موريتانيا ارتفاعا كبيرا في هذا النوع من الجرائم نظراً لانتشار الدعارة وتهريب الأطفال والاستغلال الجنسي والمتاجرة بالأعضاء فيها .

وما يلاحظ أن عصابات الجريمة المنظمة ترتبط ارتباطا كبيرا مع الجماعات الإرهابية خاصة فيما يتعلق بتهريب السلاح إذ ترتبط الجماعات الإرهابية ارتباطاً وثيقا بالتنظيمات المهربة للأسلحة والمخدرات بحيث يبحث كل طرف عن منفعته ومصلحته، الإرهاب يسعى للتزود بالأسلحة ومهربي الأسلحة يهدفون إلى تسويق أسلحتهم في المنطقة وكذا الشعور بالأمان والحماية للتنقل إلى مناطق أخرى فقد أشارت العديد من التقارير بأن سقوط النظام الليبي دفع بمهربي الأسلحة إلى إخراج عدة أسلحة متطورة من ليبيا من بينها صواريخ أرض-جو وبأن القاعدة حصلت عام 2011م على عشرات الصواريخ المضادة للطائرات وتجهيزات حربية معقدة مثل سام 7 وستريلا وكميات من قذائف الكاتيوشا والتي استعملت في طرد القوات المالية من إقليم أزواد، والأخطر من ذلك أنه لم يتم العمل على سحب السلاح الذي تسرب إلى المواطنين في المدن ولا إرجاعه إلى الجيش، بحيث أصر المسلحون على مواصلة التمسك بالسلاح وفرض تصوراتهم بشأن الوضع الأمني في البلاد حتى أن بعض الثوار بادروا إلى تشكيل أحزاب سياسية معلنين رفضهم مسألة تسليم أسلحتهم والرضوخ إلى مؤسسات الدولة، وبالتالي انتشار الأسلحة في السوق السوداء على نطاق واسع والهدف من ذلك هو الربح.

كما أشارت تقارير أمنية أخرى عن ضبط ممنوعات ما بين الحدود المصرية- الليبية؛ منها 267800 قرص مخدر لعقار الترامادول، و202 طربة لمخدر الحشيش، و185 جرامًا من الهيروين، و135 جرامًا من الأفيون بمعنى أخر يساعد الوضع الفوضوي في إفريقيا على تأمين مسالك العبور وهو ما نجده بالأخص مع مهربي المخدرات الذين يبحثون عن مسار النقل والتسويق لسلعتهم بحيث تشير التقارير إلى أن حوالي 40 بالمائة من المخدرات تمر عبر الساحل والدول المجاورة وأيضاً الصحراء

[1] بشكيط خالد،"**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010)، ص ص96-97.

*عرف بروتكول الأمم المتحدة لمنع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه "تجنيد أشخاص ونقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له بسيطرة على شخص آخر لفرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قسراً أو استرقاقاً أو الممارسات الشبيهة بالرق والاستعباد أو نزع الأعضاء".(أنظر:

Amado Philip " **Africa under attack, Organized Crime and Terrorism as the New threats to global security**", UN Office on Drugs and Crime UNSCI Discussion Papers, N016, **(16 January 2008)**, pp203-227.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثاً: الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية إحدى أخطر التهديدات اللاتماثلية التي تتعرض له العلاقات المغاربية الإفريقية الغربية، فهو عامل مزعزع للاستقرار الاقتصادي بأوروبا خاصة ضمن نطاق القوس اللاتيني باعتباره الإسفنجة التي تمتص التنمية، ومن جهة أخرى فإن له تأثيرات كبيرة على التوازن الديمغرافي، وهو ما تتخوف منه أوروبا لا سيما أن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين " على حد تعبير برونوانتين" Brounwantin "[1].

ووفقاً لنظرية الدفع فإن تفاعل مجموعة من الأسباب المجالية السيئة تؤدي إلى انتقال الأفراد من منطقة معينة إلى منطقة أخرى أفضل للبحث عن ملاذ آمن يحقق فيه حاجاته الأساسية، وانطلاقاً من هذه النظرية يمكن تحليل ظاهرة الهجرة في منطقة ودول الجوار وفقاً لثلاث مستويات:

- المستوى الأول: أن القارة الأوروبية هي منطقة الجذب (الجنة) بالنسبة للمغاربة والإفريقيين*، إذ تشير الدراسات أن عدد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود 250000 إلى 300000شخص.

- المستوى الثاني: وهو الأخطر نظراً لأن المنطقة المغاربية تمثل منطقة عبور للمهاجرين (بوابة إفريقيا) للقادمين من منطقة الصحراء الكبرى وجنوب الصحراء، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أرقام مذهلة، وفي تزايد مستمر بالرغم من تشديد الإجراءات الرقابية والأمنية من دول المعبر والملجأ، ففي تونس بلغ عدد المهاجرين الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوروبا عبر تونس 17000 عام 1999م، وحوالي 50000 عام 2000م ليتضاعف إلى 100000 عام 2001م، وفي الجزائر وصل العدد إلى 100000عام 2006م، ونفس الرقم بموريتانيا وفي حدود المليون بليبيا[2].

---

[1] يمينة عطيش، "**البعد الأمني في العلاقات الأورو المتوسطية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعو الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص 131.

*لا بد من الإشارة هنا أن مشكلة الهجرة و بالأخص هجرة الكفاءات العلمية والأدمغة هي إحدى أبرز المعضلات التي تواجه بلدان المغرب العربي والدول الإفريقية نظراً لعدم وجود تمكين واستخدام هادف للعقول باعتباره قاطرة التنمية بالنسبة لهذه الدول مما ساهم في "استنزاف العقول" Brain Drain" لصالح دول العالم الشمالي المتقدم، فحسب بعض التقارير والإحصائيات مثلاً فإن الجزائر والمغرب هم في دائرة أهم الدول التي تتوفر على موارد بشرية كفئة ومؤهلة علمياً ومهنياً، وهذا على غرار العديد من البلدان الأخرى كمصر والفلبين والأرجنتين وغيرها، ففي فرنسا تقدر جمعية الأطباء الجزائريين (AMEDF Association des Médecins Algériens de France) أن هناك 7000 طبيب جزائري من أصل 10000 فرنسي في المستشفيات الفرنسية كما يقدر المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الفرنسية (INSEF Institut National de La Statistique et des Etudes Economiques) عدد مسؤولي المؤسسات ب 99000ذوي أصول جزائرية يوظفن أكثر من مليونين شخص ، إضافة إلى مئات من الأساتذة الجامعيين الجزائريين المتواجدون بالخارج، لذلك فهي عبارة عن استنزاف للأمن الفكري للدولة .(أنظر: زهور مناد، "**مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية: رهانات وآفاق**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004)، ص ص 25-26.

[2] عمر فرحاتي، **مرجع سابق**، ص8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وما يلاحظ أن موجات الهجرة غير الشرعية تنطلق من عدة بلدان إفريقية أبرزها تشاد، النيجر، الكاميرون نيجيريا، غانا، مالي، سيراليون، السنغال، السودان، الصومال، ساحل العاج، وذلك باتجاه الدول المغاربية نحو أوروبا وبالأخص إسبانيا وإيطاليا البلدين الأوروبيين الأكثر استقطاباً للمهاجرين غير الشرعيين[1].

- المستوى الثالث: نظراً لحالة عدم الأمن بدول منطقة الساحل فإن الدول المغاربية أصبحت أيضاً ملجأ بما فيها الجزائر التي انتشر فيها الأفارقة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث تشير الإحصاءات أن هناك ما يقارب 65 ألف إلى 120ألف مهاجر غير شرعي يعيشون في دول المغرب العربي موزعين على دول الجزائر، المغرب، تونس، وموريتانيا، أما عن ليبيا فهناك مليون ونصف مليون مهاجر إفريقي نظراً للسياسات الليبية[2].

* * *

[1] بشكيط خالد، **مرجع سابق**، ص86.

[2] Hein De Hass, **"Migrations Trans-saharienes vers l'Afrique du Nord et l'EU :Origines Historiques et tendances Actuelles",** sur cite : www, heindehaas, com./ publications/ de %20 Hass% 202006%20Migeration%20% Trans-saharienes PDF /,pp1-12

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الثاني

يتبين لنا من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل أن الجزائر تعيش ضمن جوار ناري ثقيل بالتهديدات، وهو ما يهدد أمنها وسلامة أراضيها، ولقد زادت واستفحلت وتيرة التهديدات بشكل كبير منذ الأحداث الدراماتيكية في دول الجوار الشرقي بعدما ظن الكثير من المتفائلين أن سيناريو الثورات في أوروبا الشرقية وإفرازاتها سابقاً سيتكرر في كل من ليبيا وتونس ويؤدي إلى انتقالها إلى حالة أفضل مجالياً.

لكن للأسف لم ينتج عن هذه الثورات إلى مخرجات أدت إلى الانتقال إلى حالة أسوء خاصة في ليبيا، فتشخيص الوضع بالجوار الشرقي يجعلنا نتحدث عن ثلاث تهديدات مركزية، الأولى تتمثل في الدولة الفاشلة بليبيا حاضنة للجماعات الإرهابية وقد تكون الحجر الأساس لدعشنة المنطقة مستقبلاً ، والثانية الظاهرة الإرهابية والميليشوية وتقاطعها مع الجريمة المنظمة وهما لا يعترفان بالكرامة الإنسانية في ليبيا وتونس بدرجة أقل، والثالثة تتعلق بالتخوف من احتمالية انتقال الخطر إلى الجزائر.

أما عن الجوار الغربي الذي يضم كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، فإنه يقتل العقول والتفكير الجزائري والتماسك الاجتماعي من خلال تجارة الموت وهو التهديد الأبرز في الجوار الغربي إضافة من التخوف من احتمالية تزايد نشاط تنظيم القاعدة في موريتانيا نظراً لحالة "الساتتيكو" التي تعيشها.

في حين ضمن الحزام الجنوبي نجد أن التخوف من " الدومينو" ليس بعيداً عن النيجر وتشاد والقوس الأزماتي بشكل عام بعد أن مس ليبيا ومالي، وهو أخطر حزام نظراً لأنه يتعلق بالبطن الرخو للأمن الجزائري (الصحراء)، ويتضمن هذا الحزام عدة تهديدات أبرزها الإرهاب والجريمة المنظمة ومشكلة اللاجئين والهجرة غير الشرعية إضافة إلى هشاشة وفشل دولها في تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين والتي تضمن لهم العيش في استقرار.

كل هذا يجعلنا نستشف أن البيئة الأمنية بدول الجوار جد معقدة وهشة نظراً للانفلات الأمني الكبير بها باستثناء المغرب الذي يتجه في سياساته إلى نوع من العزلة عن ما يجري ضمن المحيط الإقليمي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث: إفرازات الأوضاع الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد

تتميز التهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار بالحركية والليونة والتنوع والتداخل والتعقيد وسرعة الانتشار ويمكن تشبيهها بالمرض المعدي الذي ينتقل من شخص إلى آخر نظراً للهشاشة الكبيرة التي تعيشها منطقة الجوار خاصة ضمن الحزام الجنوبي، وهو ما يؤثر سلباً على الأمن الوطني الجزائري، ويفرض على الجزائر صنع سياسات أمنية تتكيف مع هذا النوع من التهديدات على المستوى الداخلي والخارجي تسعى فيها للوصول إلى منطقة آمنة تتعايش فيها الجزائر مع دول الجوار وتستطيع تحقيق أمنها، لأنها تدرك أن تحقيق الأمن هو الحجر الأساس الذي يمكن من خلاله الانتقال إلى حال أفضل.

وعلى هذا الأساس فإن هذا الفصل سيدرس تداعيات التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري وكيفية تكيف الجزائر معها لبناء منطقة آمنة في المنطقة.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: محتوى العقيدة الأمنية الجزائرية

ضمن هذا العصر لكل دولة في العالم عقيدة أمنية تحدد تحركاتها وسياساتها الأمنية تجاه الكثير من القضايا سواء كان ذلك ضمن البيئة الداخلية أو الخارجية، وتهدف من خلالها للحفاظ على البقاء ضمن بيئة دولية شبهها الكثير من المفكرين "بالفوضوية"، وتنطبق هذه الحالة على الجزائر التي سطرت عقيدة أمنية تحددها مجموعة من المرتكزات للتعامل مع مختلف المشكلات الأمنية الجزائرية.

فما هو محتوى العقيدة الأمنية الجزائري؟

المطلب الأول: تعريف العقيدة الأمنية الجزائرية

إن أصل كلمة عقيدة لاتيني، وهو Doctrina، وتعني عملية تعليم نظرياً أو منهجياً، أما معاجم اللغة العربية فتشير إلى أن كلمة العقيدة من الناحية اللغوية يقصد بها "ما عقد عليه القلب والضمير ويدين به الإنسان"[1]، وتعرّف" العقيدة "على أنّها مجموع الأفكار التي يعتقد أنّها صحيحة بواسطتها تُفسر الوقائع، تُرشَدُ وتوجّه أفعال الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياس، كما تُعرف العقيدة على أنّها جملةٌ من الآراء، المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظريّة المتبنّاة من قبل الأفراد أو التي تكون جزءًا من عمليتهم التعليميّة والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسيّة، الاقتصاديّة، الفلسفيّة، الدينيّة والعلميّة، وبالتالي فهي نظام فكري يتضمن مجموعة من المبادئ، أما عن العقيدة الأمنية فتعرف على أنها مجموعة من القواعد والمبادئ المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني سواء كان تعاوني أو غير تعاوني وقراراتها على المستوى المحلي أو الإقليمي[2].

فهي بمثابة دليل يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية الداخلية والخارجية من أجل التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة، والبعيدة)[3].

وتجدر الإشارة إلا أن هناك اختلاف بين العقيدة الأمنية للدولة والاستراتيجية الأمنية للدولة؛ فهذه الأخيرة تتحدد عبر عدة عوامل، وتشمل التهديدات الخارجية، الجغرافيا، الثقافة السياسية، الحاجات الاقتصادية، رأي النخبة، رأي الشعب، بالإضافة إلى عقيدة قادتها الأمنية ونظرتهم لمصالح الدولة، وتعتبر العقيدة بمثابة المبدأ

---

[1] عبد الكريم باسماعيل، **مرجع سابق**، ص2.

[2] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص ص50-51.

[3] بوحنية قوي، "**الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 3جويلية 2012، ص2، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التوجيهي والإطار النظري الذي نعتمد عليه عند صياغة الاستراتيجية الأمنية العامة للدولة، وبالتالي فالاستراتيجية الأمنية هي تطبيق وإسقاط مبادئ العقيدة الأمنية على أرض الواقع [1].

وبالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية يمكن القول أن عوامل التاريخ والجغرافيا والايدلوجيا هي التي رسمت العقيدة الأمنية الجزائرية وأثرت عليها بشكل كبير منذ الاستقلال، فمن الناحية التاريخية فإن الاحتلال الفرنسي عمل على طمس الشخصية والهوية الجزائرية، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء تعلق ذلك بالعمل السياسي أو المقاومة المسلحة (الثورة التحريرية) أحد أبرز روافد العقيدة الأمنية الجزائرية، فبالرغم من مرور أكثر من 50 سنة على الاستقلال إلا أن هاجس التاريخ لايزال حاضراً بقوة فهو الحجر الأساس الذي رسم مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي من خلال ما يلي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- دعم حركات التحرر كدعم القضية الفلسطينية، حتى أن الجزائر في المرحلة البومدينية كانت تسمى بمكة الثوار.
- رفض التطبيع وإقامة علاقات مع إسرائيل.
- التسوية السلمية لنزاعات.

كما تعد الجغرافيا عامل محدد للأمن، فمساحة الجزائر الواسعة والتقاطع الجيوستراتيجي لها مع عدة بلدان مغاربية وموقعها المميز ساهم في صياغة مبدأ من المبادئ الأساسية للعقيدة الأمنية، وهو عدم الإفراط في أي شبر من هذا الوطن، وحمايته من أي تهديد داخلي وخارجي سواء تعلق ذلك بالإرهاب أو العدوان الخارجي وغيره، والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر ضمن مختلف الدوائر الجيوسياسية لها.

أما من الناحية الإيديولوجية فإن النهج الاشتراكي رسم العقيدة الأمنية بعد الاستقلال نتيجة لاتباع الدولة هذا التوجه الرافض للاستعمار والاستغلال، فلقد مثلت هذه الإيدلوجيا مصدراً ذات قيمة للعقيدة الأمنية الجزائرية لعدة عقود فتم من خلالها النظر إلى جبهة التحرير الوطني (FLN)* على أنها وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات والاختلافات السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وعليه فلقد أكدت المواثيق الوطنية في سنوات 1964م، 1976م 1986م، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية آنذاك أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، كما ساهم هذا النهج في رسم العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بمناصرة حركات التحرر ودعم القضية الفلسطينية والعمل على المحافظة

[1] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص55.

*FLN: Front de Libération National (par fr), NLF: National Liberation Front (of En).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على مكانة الجزائر الإقليمية والدولية خاصة ضمن دول العالم الثالث، حيث كانت تعرف الجزائر آنذاك بنقابة دول العالم الثالث وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية والجيش الوطني في مجهودات التنمية الوطنية.

ومع فترة نهاية الثمانينيات حصلت عدة تحولات مجالية أثرت على التوجهات الإيدلوجية التي ظلت مصدراً للعقيدة الأمنية الجزائرية لعدة عقود التي شهدتها، مما جعل الجزائر تحاول تكييف العقيدة الأمنية مع عدة قضايا جعلت كالإرهاب مثلاً الذي أصبح يُمثل أولوية أمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات الأمنية والسياسية في الجزائر نظراً لتداعياته الخطيرة خاصة مع تفاقمه في السنوات الأخيرة في دول الجوار[1].

المطلب الثاني: تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية مع التهديدات الأمنية الجديدة

إن التحولات والتهديدات التي أفرزتها العولمة بدون شك أعطى للأمن الوطني الجزائري مضامين أكثر تنوعاً، الأمر الذي يجعل القادة في الجزائر يحاولون تكييف سياساتهم الأمنية مع مختلف التهديدات على النحو التالي:

التهديدات السياسية: من المهم أن نشير أن الدراسات الأمنية الحالية تميز بين أمن النظام وأمن المجتمع، بحيث بقدر ما تكون الدولة تسلطية وشمولية بقدر ما يكون فيها الاهتمام الأكبر بأمن النظام، وبقدر ما تكون الدولة ديمقراطية بقدر ما يكون الأمن أعمق فهو هادف لتحقيق الأمن المجتمعي، وتجدر الإشارة أنه في بعض الأحيان تكون بعض الأنظمة تسلطية تهدد المجتمع في حال مرورها بأوضاع صعبة تهدد استمرارها وتمس أمنه كحال النظام الليبي السابق الذي مارس الإرهاب ضد شعبه، كما أن انغلاق النظام في بعض الأحيان يؤدي إلى انغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينيات إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له، وأصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري خاصة وأن الإرهاب ارتبط لمدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة، وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للجزائر، ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة، وهي الأساليب التي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية، وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن هذا التهديد لا زال قائم بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر، والتي لازالت مستمدة من الخارج أكثر من الداخل فمازالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار والعملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية، فحل معضلة هذه الشرعية يستدعي

[1] صالح زياني، **مرجع سابق**، ص ص 290-293.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حل إشكالية عويصة ميزت المشهد السياسي في الجزائر، وهي إشكالية الاستبعاد والمشاركة، ومن هذا فإن استمرار التهديد الإرهابي سيبقى قائما ومستمرا مادامت هذه الإشكالية قائمة.

- **التهديدات الاجتماعية:** لعل من أبرز التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، فبالرغم من أن قضايا الهوية والثقافة والتفكك المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي تتصاعد حدته على الأمن الوطني الجزائري نظراً لغياب المشروع المجتمعي في الجزائر أحد التحديات الحقيقية للأمن الاجتماعي والثقافي، وهو ما يؤثر سلباً على الأمن الوطني الجزائري، فلازالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل استخدام سياسي، سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى معارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

كما أن التعاطي السلبي مع هذه المكونات يساهم بقدر وافر في تفكيك المجتمع، وبالتالي عدم إنتاج وبلورة تكامل واندماج اجتماعي يكون فيه المجتمع وحدة متكاملة، ويكفي فقط أن نذكر التحدي الذي تفرضه معالجة القضية الأمازيغية للجزائر وضرورة التعاطي معها بطريقة ناجعة تهدف لتحقيق الاستقرار وخطوة من الخطوات لتثبيت عقيدة أمنية متكاملة.

- **التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية:** يعد هذا الصنف من التهديد محوريا ومؤثر للغاية في عصر أصبح فيه السوق سيداً، فتحقيق الأمن الوطني يتضمن ويستدعي بلورة استراتيجية اقتصادية وتكنولوجية دقيقة وفعالة وبعيدة المدى، إلاّ أن ما يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصورا في هذه الاستراتيجية، إذ أن الجزائر دولة ريعية بحكم احتلال إنتاج المحروقات لنسبة تفوق 95% من الصادرات الجزائرية (عقم الإنتاج)، ضف إلى هذا أن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في تحقيقها للاكتفاء الغذائي، وهو ما يشكل تهديد حقيقي للأمن الوطني، أما على المستوى التكنولوجي فإن التطورات السريعة التي يشهدها العالم في هذا المجال ساهم في بروز تهديدات جديدة تمس بالأمن الوطني الجزائري كجرائم المعلومات والاختراق الالكتروني، إرسال فيروسات، التجسس الإلكتروني، وخاصةً من الدول المتقدمة في هذا المجال والتي تسطيع اختراق الأنظمة الالكترونية الأمنية بسهولة[1].

وبالتالي يستوجب على الجزائر أمام هذه التهديدات تكييف سياساتها الأمنية بما يتوافق مع مبادئها لتحقيق أمنها الوطني نظراً لدينامنكية الظاهرة الأمنية.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص294-295.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: تداعيات التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري:

إن حالة اللاستقرار والفوضى التي تعيشها دول الجوار في المرحلة الآنية تنتج مجموعة من التداعيات المحالية الخطيرة تلقي بأعباء كبيرة على الجزائر وتخفض من مستوى الأمن الداخلي.

بناءاً على ذلك فإن هذا المبحث سيحاول النظر في أبرز التداعيات المحالية للتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري.

المطلب الأول: التداعيات الأمنية والسياسية

فيما يتعلق بالتداعيات الأمنية والعسكرية، فلقد ترتب عن الوضع الأمني المعقد مجموعة من التهديدات المختلفة (تماثلية، ولا تماثلية، هجينة) مست بالأمن الوطني الجزائري أبرزها التخوف من محاكاة الطوارق لما حدث في شمال مالي التهديد الإرهابي، واستفحال ظاهرة التهريب وترويج المخدرات وغيرها، ومن أبرزها نجد ما يلي:

- **التخوف من انتشار خطر الطوارق:** إن حدوث صراع اثني أو عرقي أو ديني أو غيره ما داخل دولة بدون شك سيكون له تأثير على الجار، وسيكون عامل مساعد في حدوث نزاعات مماثلة في دولة أخرى أو أكثر، وهو ما يعرف "بتأثر وانتقال العدوى" بمعنى أن يأخذ هذا الصراع طابع زحفي من نطاق محلي فإقليمي فدولي فعالمي، وهنا يكمن التخوف الجزائري من القضية التارقية المتوزعون بكثرة على حدود خمس دول (ليبيا، الجزائر، بوركينافاسو، مالي، النيجر) تعمد الاستعمار الفرنسي زرعها وفقاً لما يدعى بسياسة "فرق تسد" Davide and Rule على أساس أنثولوجي.

فحدوث صراعات اثنية وحروب انفصالية في دول ومنطقة الجوار يخيف الجزائر لما له من تداعيات سلبية على الأمن الوطني الجزائري خاصة إذا تعلق الأمر بالطوارق باعتبارها قضية عابرة للحدود قد تطرح مسار تشاؤمي مستقبلاً يؤدي إلى تجسيد "نظرية الدومينو" في المنطقة نتيجة للتقارب الجغرافي والديني والعرقي من جهة، ومن جهة أخرى هشاشة وفشل الدولة، وهو ما تخوف منه صناع القرار الجزائريين أثناء انفصال الأزواد بشمال مالي عن جنوبها.

- **زيادة وتيرة التسلح:** شهدت الميزانية المالية المخصصة للتسلح ارتفاع طفيف من أجل مجابهة مختلف التهديدات المستفحلة في منطقة ودول الجوار في السنوات الأخيرة، حيث تشير الدراسات إلى أن الجزائر تستورد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أكثر من 90% من الأسلحة من روسيا، وأن ميزانية الدولة تضاعفت نتيجة زيادة التهديدات الأمنية في منطقة ودول الجوار، مما جعل ميزانية الدولة معسكرة[1].

وبلغة الأرقام فإن تقرير "البحث الاستراتيجي الدولي" المقرر من حلف الناتو صنف في عام 2009م صنف الجيش الجزائري في المركز الثاني إفريقياً بعد مصر من حيث التسليح والتجهيز، وفي المركز الـ 20 عالمياً، وفي المركز الثامن بين جيوش الدول الإسلامية، كما صنف تقرير مركز البحوث الدفاعية الأمريكي الجيش الجزائري من حيث مستوى التحكم في التكنولوجيا الدفاعية الحديثة والاعتماد على الأنظمة الإلكترونية المعقدة في التكنولوجيا الحديثة في المركز25 عالميا والثالث عربيا عام 2009م من حيث مشتريات الأسلحة بعد الإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية، وبالتالي فإن الجزائر من الدول الرائدة من حيث القدرة العسكرية على المستوى الإقليمي والعربي[2].

كما تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أن الجزائر هي من أكثر الدول العالمية انفاقاً على التسلح ليس فقط على الصعيد الإفريقي، وإنما أيضا على المستوى العالمي، إذ احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالمياً في شراء العتاد العسكري بقيمة 9 مليار دولار، وتجدر الإشارة أيضاً على أنه بعد الأحداث الموجودة في مصر أصبحت الجزائر تحتل المرتبة الأولى بإفريقيا لاستيراد السلاح وفقاً لمعهد ستوكهولم، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها:

- الوفرة المالية حيث تمتلك الجزائر أكثر من 240 مليار دولار كاحتياطي صرف.
- ارتفاع حجم المخاطر المحية بالدولة الجزائرية بعد الانفلات الأمني الرهيب للجارة الشقيقة ليبيا التي أنتجت فوضى سلاح ليس بالداخل الليبي فقط بل بمنطقة شمال إفريقيا والساحل.
- السباق نحو التسلح مع المغرب في المنطقة والتنافس على الزعامة الأمنية في المنطقة المغاربية وعلى المستوى الإقليمي.

وتهدف عملية التسليح إلى مواجهة التهديدات المختلفة، ولاسيما أن الجزائر تعيش في مرحلة حرجة لم تشهدها من قبل نظرا للحزام الناري الذي يحيط بها من كل الاتجاهات[3]، وقد أشار الخبير في الاستراتيجية

---

[1] بوحنية قوي، " **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**"، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

[2] بوريب خديجة، "**أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية وفعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، (ورقة بحث قدمت في: الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد"، تبسة، الجزائر، 28-29 أفريل 2014)، ص5.

[3] كاهي مبروك، "**الانفاق على التسلح كآلية للدفاع الوطني**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: " الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر،12-13 نوفمبر2014)، ص ص11-14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العسكرية الدكتور "محمد خوجة": "إنه منذ قيام الحرب في ليبيا ارتفعت ميزانية الدفاع في الجزائر بسبب تضاعف حجم التحديات التي تواجه تأمين الجنوب، وأحسن تبرير على ذلك الاعتداء على مجمع تيغنتورين الغازي، والذي أكد على أن حرب ليبيا والحرب في مالي انعكست سلباً على الوضع الأمني في الجنوب الجزائري، وحسب خوجة فإن التدخل وتأمين الجنوب الجزائري بمساحته الشاسعة يتطلب بناء منشآت وإعادة النظر في السياسات الأمنية في المنطقة وهذا مكلف جدا ماليا[1].

- **تزايد احتمال وقوع نشاطات إرهابية في الجزائر:** شهدت مناطق جنوب الجزائر والمتاخمة لمالي والنيجر وموريتانيا خلال السنتين الماضيتين تصاعداً في نشاطات العمليات الإرهابية على خلفية اختطاف رعايا أجانب يشكلون مورداً جديداً ورئيسياً لدعم التنظيم الإرهابي، وهو ليس متوفراً في الشمال بسبب الإجراءات الأمنية المشددة والناجعة في الجزائر إلى أن المراقبة الأمنية هشة بمناطق الجنوب الحدودية ذات المساحات الشاسعة التي يصعب على الحكومات المحلية مراقبتها بدقة، مما أدى إلى انتشار العمليات الإرهابية كاختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين بما فيهم القنصل العام الجزائري في مدينة "غاو" في 5 أفريل 2012م، وقد أفرج عن ثلاث منهم في جوان 2012م، حيث أعدم الدبلوماسي "الطاهر تواتي" على يد حركة التوحيد والجهاد في سبتمبر من نفس العام بعد رفض الجزائر أي تفاوض للإفراج عن معتقلي الحركة الإرهابية ، ورفضها دفع فدية للخاطفين تقدر بحوالي 15 مليون يورو مقابل الإفراج عن المعتقلين.

كما تعد أحداث المركب الغازي "تيقنتورين" أبرز حدث أمني ناتج عن الأوضاع الأمنية الخطيرة بدول ومنطقة الجوار خاصة ليبيا ومالي، فهو حدث يعكس بصمة الإرهاب العابر للحدود؛ حيث أقدمت كتيبة الملثمين أو من يطلقون على أنفسهم "الموقعين بالدم" التي أسسها مختار بلمختار بشن هجوم على محطة ضخ الغاز في "عين أميناس" النفطية بمنطقة "تيقنتورين" بولاية إليزي جنوب شرق الجزائر بتاريخ 16 جانفي 2013م، وجاء هذا انتقاماً على فتح الجزائر أجوائها أما الطيران الفرنسي لقصف شمال مالي، وقد تم احتجاز 132 عاملاً أجنبياً من العاملين في حقول "عين أميناس" جنوب الجزائر كرهائن من عشر جنسيات أجنبية أخرى (فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا، رومانيا، كولومبيا، تايلاند، الفلبين، إيرلندا، اليابان وألمانيا)، مع احتجاز حوالي 600 جزائري.

[1] بوريب، خديجة، **مرجع سابق**، ص5 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد طلب الموقعون بالدم من السلطات الجزائرية توفير 20 سيارة رباعية الدفع مزودة بكميات كافية من الوقود تمكنهم بالتوجه الآمن نحو شمال مالي، إلا أن القوات الجزائرية لم ترضخ لها وتدخلت باحترافية لإنقاذ الموقف، كما نتج عنها أكثر من 40 ضحية [1].

- **تصاعد عمليات الجريمة المنظمة خاصة تهريب السلاح:** انتشار الكثير من أشكال الجريمة، بحيث تحصي الأمم المتحدة ما يقارب من 30 % إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر بمنطقة الساحل ودول الجوار، كما أنها تشكل ثاني أكبر سوق للأسلحة الخفيفة، كما يؤكد تقرير تابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية أن هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيف في القارة الإفريقية كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر، وهو خطر أحمر حقيقي يمس بالأمن الجزائري ولا سيما أن المنطقة تعيش فوضى سلاح لعد إفرازات الأزمة الليبية[2].
- **انتشار قواعد عسكرية متاخمة للحدود الجزائرية:** ترى الجزائر أن نشر القواعد العسكرية الفرنسية والأمريكية ضمن دول ومنطقة الجوار يشكل ضغط حقيقي على الأمن الوطني .
- **استنفار القوات العسكرية الجزائرية على الحزام الحدودي:** مع تزايد واستفحال التهديدات اللاتماثلية والهجينة بدول الجوار أصبح من الضروري أن تتحوض الجزائر من المخاطر القادمة بدول الجوار من خلال التأهب واستنفار القوات العسكرية على الحزام الحدودي، حيث يتمركز أكثر من 40% من القوات الجزائرية العسكرية ضمن المناطق الحدودية من أجل حماية الأمن الوطني بالرغم من التكلفة والأعباء المالية الكبيرة التي أنهكت ميزانية الدولة المالية[3].

في حين من الناحية السياسية يبدو أن التهديدات الموجودة بدول الجوار أحدثت شرخ في الطبقة السياسية بين مؤيد ومعارض لسياسات الجزائر الخارجية والداخلية لمجابهة هذه التهديدات، فافي ليبيا أثارت العديد من القضايا الحيرة لدى الساسة كمنح اللجوء لعائلة القذافي، وردود الفعل الدبلوماسية الجزائرية وغيرها، وفي مالي أحرج النظام الجزائري إثر الطلب الفرنسي بفتح المجال الجوي للمقاتلات لفرنسية وإعلان وزير الدفاع الفرنسي " جون إيف لودريان " في مؤتمر صحفي قبول الجزائر ذلك التزاماً منها بمكافحة الإرهاب، إلا أن ذلك انجرت عنه تداعيات سياسية عديدة أبرزها :

---

[1] بوحنية قوي، " **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**"، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 3.

[3] عمر فرحاتي، **مرجع سابق**، ص10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- إحداث شرخ في الطبقة السياسية بين مؤيد ومعارض.
- إخراج الجزائر من الموقف الحيادي تجاه الأزمة في مالي[1].

المطلب الثاني: التداعيات الاجتماعية والثقافية:

إن بداية الحرب في مالي دون شك لها عدة تأثيرات اجتماعية على الأمن الوطني الجزائري:

- **مشكلة اللاجئين والتأثير على التوازن الديمغرافي:** إن الاستهداف الفرنسي لجيوب ومعاقل الجماعات المسلحة الإرهابية ألقى بمشاكل ومتاعب على المناطق الحدودية الجزائرية مع مالي (باجي مختار، تيمياوين، وتين زاواتين) ما نتج عنه تدفق اللاجئين الفارين من الحرب إلى الجزائر، الأمر الذي حول منطقة برج باجي مختار قبلة للاجئين، وهو ما زاد من خوف السكان المحليين من الانتشار الكفيف للأفارقة في المنطقة باعتبار أن الإجراءات الأمنية غير كافية لحماية المواطنين، إذ قدر عدد اللاجئين المتواجدون الماليين فقط حوالي 25 ألف لاجئ بالرغم من غلق الحدود والإشكال الأكبر أنهم يرون الجزائر ملاذ آمن مقارن ببلدانهم التي تعيش في حالة اللأمن.

كما أن هناك عدد كبير من اللاجئين الليبيين، والتونسيين، لكن تأثيرهم أقل خطورة مقارنة بدول الحزام الجنوبي نظراً للتشابه في الخصائص الاجتماعية والثقافية من جهة، ومن جهة أخرى تمتعهم بمستوى صحي جيد، ويبقى الإشكال الكبير هنا هو استنزاف ميزانية الدولة من أجل إيوائهم وتوفير مخيمات لهم (توفير الماء والغذاء).

- **انتشار الأمراض والأوبئة:** قد يتجاهل البعض التهديد الصامت (الأمراض المعدية)، إلاّ أنها في الحقيقة تمثل قنبلة موقوتة تتميز بسرعة الانتشار خاصة فيما يتعلق بمرض الملاريا والطاعون ونقص المناعة والإيبولا والكوليرا.

فمن المعروف أن منطقة الصحراء الكبرى هي حد فاصل لانتقال هذه الأمراض، إلا أن استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين يؤثر على الأمن الصحي الجزائري، وذلك راجع لدخول مواطني الكثير من الدول الإفريقية المجاورة للجزائر (تشاد، مالي، النيجر، السنغال، وغيرها) دون خضوعهم للرقابة الطبية بهدف لعلاجهم أو عزلهم أو إعادتهم لبلدانهم الأصلية[2].

أما عن **التداعيات الإقتصادية** فلقد أفاد تقرير صادر حديثاً عن معهد واشنطن للشرق الأدنى بأن الحرب في ليبيا وسيطرة الإسلاميين على إقليم الأزواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في مالي كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار فقط كدعم لوجستي للجيش يشمل نفقات النقل والإمداد بالطعام وإنشاء مراكز مراقبة جديدة في الحدود الشرقية والجنوبية والأرقام مرشحة للزيادة، وهو ما يشكل تهديداً للأمن الاقتصادي للدولة.

---

[1] عبير شلغيم، **مرجع سابق**، ص15.

[2] عبير شلغيم، **مرجع سابق**، ص ص16-17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن انتشار الجماعات الإرهابية جعل الجزائر في موضع خطر، كما جاء على لسان وزير الخارجية المالي السابق "سومايلو بوبيبي ماشغا" "إن البترول والغاز الجزائري ليسا بعيدين عن شمال مالي"[1]، ولعل أحسن مثال على ذلك هو الاعتداء الإرهابي على منشأة تيقنتورين في مطلع عام 2013م أكد على مدى خطورة الوضع الأمني بالمنطقة ككل، وأنه لابد من الاستنفار الدائم لمواجهة مختلف التهديدات[2].

- **تعطل المشاريع التنموية في الجزائر:** مع تأزم الأوضاع بدول الجوار، وبعد الهجوم الإرهابي الذي شنه الإرهابيون على المركب الغازي تيقنتورين حتى وإن استبعدت رئيسة منظمة أرباب العمل الفرنسية "لورانس باريزو" مغادرة 500 شركة فرنسية الجزائر، لكن هذا لا يعني أن تداعيات الأوضاع الأمنية السيئة في دول الجوار ليست لها آثار وخيمة.

فمثلا بعد حادثة تيقنتورين بدأت في الساعات الأولى الشركة اليابانية "جي جي سي" والإنجليزية "بيتروفاك" بترحيل عمالها الأجانب كإجراءات أمنية وقائية إلى غاية تهدئة الوضع، حيث أن من شأن ترحيل هؤلاء الأجانب دون شك توقف أهم منشأة غازية حيوية تنتج 25 مليون متر مكعب يومياً من الغاز أي ما يقدر ب12% من صادرات الجزائر.

وبما أن الأوضاع الأمنية مازالت متردية في دول الجوار، فإن الشركات الأجنبية ستفكر ألف مرة قبل استئناف نشاطها أو الاستثمار في الصحراء (البطن الرخو) خوفاً من استهدافها من الجماعات الإرهابية وهو ما يعزز مسلمة أن الرأسمال الغبي هو الذي يستثمر في مناطق غير آمنة[3].

- **تدهور القطاع السياحي:** تُعد الصحراء الجزائرية قبلة سياحية للأجانب نظراً للخبايا الموجودة في الهقار والطاسيلي وجمال غروب الشمس والمناظر الصحراوية الخلابة، وهو ما يشكل دخل للاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة، لكن مع تعقد الأوضاع خاصة بمالي وليبيا تراجع توافد السياح الأجانب الفرنسيين والألمانيين والإيطاليين وحتى البريطانيين في المنطقة خوفاً على أمنهم، كما صنفت خمس مناطق صحراوية محرمة على السياح حتى تتحسن الأوضاع وهي: إليزي، الهقار أدرار، تندوف، ورقلة [4].

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص17.

[2] بوحنية قوي، "**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**"، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[3] عبير شلغيم، **مرجع سابق**، ص18.

[4] سعيد بشار، "**قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تردي الأوضاع الأمنية في الساحل**"، جريدة الفجر، تم تصفح الموقع يوم: 2014/10/22، الرابط : http//www ,al –fadjr, com./.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث: نحو بناء منطقة أمنة مع دول الجوار

تدرك الجزائر أنه لبناء منطقة آمنة ومستقرة في المنطقة أنه لا بد من وجود العديد من الآليات والإجراءات لحماية سلامة الوطن أولاً، ثم محاولة تصدير الأمن على المستوى الجهوي لأن أمن الجار يؤدي إلى أمن الجزائر مجالياً حتى تكون المنطقة مستقبلاً منطقة استقرار.

وعلى هذا الأساس فإن هذا المبحث سيحاول النظر إلى أبرز الآليات والإجراءات التي تتعامل بها الجزائر لبناء الأمن الداخلي والجوي والإقليمي، كما يتطرق إلى أبز السيناريوهات المستقبلية حول منطقة الجوار.

المطلب الأول: الإجراءات الداخلية للحفاظ على الأمن الوطني الجزائري

نظراً لاستفحال التهديدات المجالية بدول الجوار فإن الجزائر قامت بالكثير من الإجراءات على المستوى الداخلي حتى لا تكون في حالة رهان حيال التزايد الكبير للنشاطات الإرهابية والاجرامية يمكن ذكر أبرزها على النحو التالي:

أولاً: التخوف من سيناريو انتقال الثورة العربية: تخوفت الجزائر من انتقال سيناريو الثورات العربية الذي تحول إلى أحداث دراماتيكية إليها كونها تتشابه في الخصائص المجالية التي جلبت انهيار الأنظمة السياسية في ليبيا وتونس ومصر من خلال مجموعة من الاحتجاجات الشعبية التي تنادي بإسقاط الأنظمة وتحسين الأوضاع المعيشية، لكن يبدو أن الجزائر الدولة الوحيدة بشمال إفريقيا التي توجد في مأمن نسبي لما يسمى "بالربيع العربي" Arab "Spring

وكإجراء استباقي وقائي بذلت السلطات الجزائرية جهودا كبيرة لتبديد فكرة أنها قد تجد نفسها قريبا في مرمى سكانها بحجة أنها شهدت بالفعل ربيع الثورة منذ عقدين وقبل فترة طويلة من الأحداث الأخيرة في شمال إفريقيا (NA) والشرق الأوسط (ME)*، بالرغم من أنها شهدت موجة من الاحتجاجات الشعبية وأعمال الشغب في العديد من الولايات التي تميزت بالطابع العفوي في أوائل عام 2011م، نتيجة لارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية كالسكر والزيت حيث شهدت نسبة زيادة من 33% إلى 45% وضعف القدرة الشرائية للمواطن مما جعل الدولة تقوم بإصلاحات اقتصادية تمثلت في رفع الإنفاق الحكومي العام في الموازنة المالية المعدلة لعام 2011م بنسبة 25 بالمئة[1]، ثم الشروع في إصلاحات سياسية لتقليل من الفجوة (Gap) بين المواطن والسلطة

*NA : North Africa, ME : Middle East.

[1] Andrea Dessi , "**Algeria at the Crossroads between Continuity and Change**", Instituo Affari Inernazionali, IAI Working Papers,11,28 September 2011,pp 4-8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شملت الكثير من المجالات.

ثانياً: مراقبة الحدود كآلية للتحوض من تهديدات محتملة: رأت الجزائر أنه لابد من تعزيز رقابة الحدود وضرورة تكثيف المؤسسات الأمنية مع الأساليب الجديد للإرهاب والتهديدات الجديدة من خلال وضع برامج تكوين في بعض المجالات الخاصة كالمتفجرات وأمن المطارات والموانئ وتزوير وثائق الهوية بالإضافة إلى تأهيل وتكوين حرس الحدود، كما قامت الجزائر بوضع إجراءات أمنية جديدة في ثماني ولايات جنوبية مثل: حضر تنقل السيارات والشاحنات خارج الطرق المعبدة خاصة في الليل ومنع الوصول إلى 20 نقطة معروفة كنقاط عبور إلا بإذن مسبق يتمركز أغلبها في 6 ولايات (بشار، تندوف، أدرار، ورقلة، تمنراست، إليزي) [1].

يضاف إلى هذا تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي تسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء، وهي منطقة تمتد من جبال "أدغاغ أفوغاس" شمال مالي وجبال "أكادس إير" شمال النيجر مروراً بوادي "زوراك" الذي يصل جنوب الجزائر.

ويمثل الجنوب الجزائري الذي يعد جغرافيا ممتدة، ومنطقة ذات طبيعة صحراوية وعرة، وليس من السهل ضبطها للاعتماد فقط على قوات حرس الحدود النظامية، فهذه المنطقة تحمل من الخطورة الأمنية نفس درجة التهديد الأمني للعمليات الإرهابية المسلحة التي شنها هذا التنظيم في المناطق الجبلية الوعرة شمال ووسط الجزائر، فلقد أحصت وزارة الداخلية وجود أكثر من 40 جنسية لمهاجرين سريين أفارقة يتواجدون على الأراضي الجزائرية معظمهم متورط في نشاطات غير شرعية مثل الهجرة السرية وتهريب السلاح والمخدرات والتبغ والذهب وغيرها[2].

ولتجفيف منابع الجريمة في الخاصرة الجنوبية التي تمتد لمسافة تتجاوز 3000كلم، فقد حددت وزارة الداخلية قائمة ب 50 مادة وسلعة يحظر نقلها إلى ليبيا؛ لمنع وصولها إلى الجماعات السلفية الجهادية التي تزايد نفوذها في عدة مناطق بليبيا، ويأتي هذا الإجراء الخاص بمنع نقل مجموعة من السلع إلى ليبيا حيث تم الاتفاق بشأنه بين دول جوار ليبيا وهي تونس والجزائر، تأتي في مقدمة السلع التي يمنع نقلها إلى ليبيا قطع الغيار، والآلات الإلكترونية، وأجهزة الاتصال وقائمة من الأدوية أهمها تلك الخاصة بالعمليات الجراحية وكل المستحضرات الكيميائية التي تدخل في أي صناعة والوقود بمختلف أنواعه، ويأتي الإجراء لمنع حصول الجماعات السلفية

[1] بشكيط خالد، **مرجع سابق**، ص182.

[2] بوحنية قوي، "**الجزائر والهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الإفريقي**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، ص 6، تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2015م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجهادية التي أعلنت الولاء لتنظيم ما يُسمَّى بالدولة الإسلامية" داعش"، على أي مواد أو تجهيزات تستغل في أعمال عدائي.

كما اتخذت الهيئات الأمنية –وزارة الدفاع- احتياطها لمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، وضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على حدودها المشتركة مع تونس، وتم نشر 60000 جندي في حدودها المشتركة مع دول الساحل الإفريقي في ماي 2013م[1].

ثالثاً: الاعتماد على المقاربة المادية لاحتواء الطوارق: تدرك الجزائر أن تمرد الطوارق في دول الجوار ناتج لسوء الأحوال المجالية على حد قول "إيدغار بيساني" Edgard Pisani "إن الخطر الحقيقي الذي تتعرض له قبائل الطوارق هو التخلف والعزلة القاتلة والفقر في الصحراء، وليس خطر العسكريين"[2]، إذ أن الجزائر تولي للقضية التارقية أهمية كبيرة وتحاول تجسيد سياسة "التنمية والأمن" فعلى المستوى السياسي قامت الجزائر بمنح الطوارق حرية تسيير شؤونهم الخاصة للحفاظ على خصوصيتهم في مقابل ولائهم وتمثيلهم على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وفي هذا الصدد يقول النائب البرلماني التارقي من ولاية تمنراست "محمود أقمامة": "إن الطوارق الجزائريون ليسوا سلعة تباع وتشترى ولا يوجد استقرار أفضل مما هو موجود في الجزائر، ومقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا، لأنه لا يمكننا الانقلاب ضد أرضنا الأرض التي دفن فيها أجدادنا."

كما وضعت الجزائر استثناء على حدودها الجنوبية مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي بموجبها تسهل حركية تنقل سكان بين حدودها والبلدان المجاورة نظراً للارتباط الكبير الموجود بينها وبين القبائل الأخرى الموجودة بدول الجوار خاصة بمالي والنيجر.

وتدرك الجزائر بأن انهيار وتفتت الدول يمثل تحديا للأمن الإنساني فقد قامت باتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي مع ضمان عدم إقصاء وتهميش سكان الطوارق ورغم أن هؤلاء لم يتقبلوا الأمر في البداية لعدم دعم الجزائر لانفصالهم، إلا أنه يفسر برغبة الجزائر في المساهمة في إيجاد حل نهائي بغية إحلال السلم والأمن في المنطقة.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص7.

[2] أبصير أحمد طالب، "**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص37.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما على مستوى الاقتصادي فيتجلى من خلال دعم الجزائر للتنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب الذي أسسه الرئيس الجزائري الأسبق" اليمين زروال "حيث تم تخصيص أكثر من 35 مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية، كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري.

وما يلاحظ في تعامل الجزائر مع الطوارق أنها تقوم على المقاربة المادية بشكل كبير من خلال مفاوضة أعيان التوارق وإغرائهم على الولاء للوطن [1].

المطلب الثاني: بناء الأمن وتصديره على المستوى الجهوي والإقليمي

ألح الغرب على الجزائر بأن تلعب دور الشرطي في المنطقة (Cup^{USA} Police man^{GB}) الجوارية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، إلا أن الجزائر تُدرك أن لعب هذا الدور له إفرازات جدُ سلبية قد تنقل العدوى إليها في الوقت الذي تريد فيه هي بناء نفسها، إضافة إلى هذا فإن ما تعرضه القوى الدولية يتعارض مع أهم مبدأ من مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية والعقيدة الأمنية وهو "عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول"[2]، حيث يعرف مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية Non Intervention Priniciple بأنه "تحريم كل أوجه التدخلات ضد الدولة ومكوناتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك تحريم مساعدة دولة أخرى على القيام بأعمال التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما"، ويعتبر هذا المبدأ أحد الآليات المهمة لتنظيم العلاقات الدولية، بحيث يتضمن بعدين: الأول؛ عدم تدخل الدول في قضايا مرتبطة بصلاحيات دولة أو مجموعة من الدول عن طريق التصريحات الإعلامية أو المواقف السياسية، أما البعد الثاني؛ فيتعلق باستعمال الإكراه المادي (القوة) داخل المجال الإقليمي لدولة أخرى، رغم ذلك فإن الكثير من الكتابات استعملت الصيغتين بنفس المعنى وبالرغم من ظهور مبدأ "التدخل الإنساني كضرورة إنسانية يغلب عليه الطابع البراغماتي[3] .

كما ينطلق صانع القرار في الجزائر من عدة نقاط ترسم موقفه وتوجهاته تجاه الوضع الأمني المعقد بمنطقة ودول الجوار أبرزها ما يلي:

أولاً: رفض التدخل الخارجي: لأنه يُبنى على أهداف براغماتية للقوى الدولية (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الناتو والصين)، وهو ما أثبتته مختلف التجارب التاريخية في الواقع الدولي كالحرب على أفغانستان والعراق والصومال وليبيا الذي جعل من هذه الدول دول فاشلة وهشة بامتياز تُغذي مصالح القوى الدولية ومشحونة

---

[1] بشكيط خالد، **مرجع سابق**، ص177.

[2] بوراس عبد القادر، "**التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**"، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص89.

[3] Jean-Paul Pamacia, "**Dictionnaire de la Diplomatie**", (Paris : Edition Dalloz2007), p431.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بكثير من الصراعات والتهديدات وذلك لا يعني عدم اللجوء إلى لغة التعاون والتنسيق الأمني المشترك مع دول الجوار من أجل مجابهة مختلف التهديدات بدول ومنطقة الجوار خاصة منها اللاتماثلية من خلال منظمة الاتحاد الإفريقي والاتحاد المغاربي وغيرها.

ثانياً: الدبلوماسية الأمنية: ترتبط الدبلوماسية في بعض أوجه نشاطها بشكل وثيق بالسياسة الأمنية الوطنية والتحديات والمخاطر التي تحاول هذه السياسة التعامل معها ضمن البيئة الخارجية، فمن أهداف الدبلوماسية حماية القيم والمصالح الأساسية للدولة، بما في ذلك الحفاظ على العلاقات مع الدول الأخرى[1]، فقد أصبح النشاط الدبلوماسي يشمل القضايا الأمنية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها، وهو ما يُطلق عليه "الدبلوماسية الأمنية".

وتتحرك الدبلوماسية الجزائرية الأمنية وفقا لعدة معايير قانونية ودبلوماسية تتمثل فيما يلي:

- تفضل الجزائر الدبلوماسية الفعلية (Action Diplomacy) على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائماً وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو في حالات التأزم في العلاقات مع الجوار.
- ترى الجزائر أن تعاطيها السياسي مع الفضاء الجواري والإفريقي كلفة (Cost) اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضماناً لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق والدعوات الانفصالية وحافظت على كيانها الموحد، بل أنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة.
- ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أن "التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى معاً[2].

وقد تجسدت هذه المعايير بشكل كبير في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث حاولت الجزائر عبر مستويات مختلفة تحسين الأوضاع عير دبلوماسيتها النشيطة في منطقة ودول الجوار.

فافي الحالة التونسية يبدو الوضع مختلفاً نسبياً، حيث أبدت السلطة الجديدة في تونس بعد الإطاحة بالرئيس السابق بن علي، تفهماً لموقف الجزائر الحيادي من التغيرات السياسية، وفي المقابل التزمت الجزائر بمساعدة تونس في مجالات متعددة من خلال تحسين العلاقات الاقتصادية التي تعزّزت باتفاقيات تجارية تمنح وضعاً تفضيلياً لكل

---

[1] عبد الفتاح الرشدان، ومحمد خليل المرسي، "**أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**"، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005) . ص 222.

[2] بوحنية قوي، "**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**"، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الطرفين، إضافة إلى تقديم الجزائر مساعدات مالية، في شكل منح وقروض بدون فائدة بلغت قيمتها 100 مليون دولار[1]، وكذلك التعاون الأمني بين الطرفين من خلال تكثيف قوات الجيش والأمن الجزائري لعمليات مراقبة الحدود والتنسيق في مجال المعلومات بين كل من الجزائر وتونس.

فبالرغم دخول الدولتين في بعض مراحل الشك، بسبب الترويج لفرضية دعم الجزائر لمخططات تستهدف الأمن والاستقرار في تونس، إلا أن هذه المرحلة سرعان ما انتهت باستئناف الزيارات بين مسؤولي الدولتين، وكذلك الحملات الصحفية "المشتركة"، التي تضمنت نفياً جزائريا-تونسياً لهذه الاتهامات.

وعليه فلقد ساعدت العلاقات المتميزة بين الجزائر وتونس على تأسيس حالة من الانسجام بين مواقف البلدين، حتى مع عدم التدخل الجزائري لصالح قوى المعارضة، أثناء الحراك السياسي الذي أطاح بالنظام السابق، عكس ما هو عليه الحال مع ليبيا.

ثالثاً: ضرورة تدعيم التعاون والتضامن المغاربي الإفريقي لمجابهة مختلف التهديدات: إن المخاوف الأمنية ينبغي أن تدفع النخب السياسية في دول الجوار لا سيما مع استفحال ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وقضية الطوارق هي تحديات حقيقية تتوجب تظافر جهود إقليمية في الكثير من الأحيان لفهم الظاهرة من منظورها المحلي والإقليمي باعتبار "أن أهل مكة أدرى بشعابها" وبدون الرجوع والاستغاثة بالدول الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها وتقسيم الكعكة في المنطقة[2].

لذلك فالمطلوب حسب الجزائر ودول ومنطقة الجوار هو ترسيخ علاقاتها المجالية التعاونية، وتجاوز الحسابات الضيقة وتعزيز لغة الحوار والتعاون على المستوى الإقليمي لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، ومن هذا المنطلق فإن الجزائر ترى أنه لابد من مأسسة الأمن وتفعيله لا سيما ضمن النطاق الحدودي، ومن أجل ذلك فلقد كانت المساهم الأول في إنشاء ما يلي:

- **إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) أوت 2009 بتمنراست:**

إن الاجتماع التنسيقيّ الأمنيّ الذي عقده القادة العسكريين لخمس دول من الساحل الأفريقي يوم الأربعاء 12 أوت 2009م في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية بعد سلسلة من الإجتماعات العسكرية التي عقدها قادة جيوش المنطقة بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الأسابيع التي سبقت هذا الإعلان، ونتيجة للقاء القمة الذي جمع قادة الجزائر وليبيا ومالي، على هامش " حركة عدم

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإنحياز الـ 15التي أنعقدت بشرم الشيخ المصرية شهر جويلية 2009 حيث دخلت الخطة الأمنية لدول الميدان حيز التنفيذ شهر سبتمبر 2009، من خلال تفويض "مجلس السلم والأمن الأفريقي" هذه الدول (موريتانيا، الجزائر، مالي، النيجر) بتشكيل جيش موحّد يتولى مهمّة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تتولى الجزائر قيادته نظراً لمحدودية القوة العسكرية للدول الأعضاء.

ويرى العديد من المحللين أن قرار إنشاء هذه القيادة الجديدة المشتركة رسالة موجهة للمجتمع الدولي تعبرفيه الدول المعنية،وبالخصوص الجزائر عن رفضها لأي تدخل أجنبي في المنطقة لاسيما منها الفرنسية والأمريكية، وتضم القيادة المشتركة لدول الميدان أربع خلايا، وهي الخلية العملياتية، واللوجستية، وخلية الإشارة، وأخيراً الاستعلامات.

مقر هذه القيادة بتمنراست حيث أنشئت رسمياًفي 21 أفريل 2010، وتعمل على التدخل في المنطقة الممتدة عبر شريط صحراوي يبلغ طوله 1956كلم وعمق 933كلم، وهو ما يغطي المناطق الحدودية للدول الأربع وتهدف لمايلي:

- ضرورة التنسيق الأمني والإستخباراتي بين دول الميدان.
- تكثيف الجهود وتعزيز المبادرات الرامية للتنمية بكل أبعادها.
- مبدأ حماية الحدود من خلال تعزيز دور الرقابة ورصد التحركات الإرهابية وزيادة تبادل المعلومات المرتبطة بالنشاطات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة[1].

- **تفعيل الاتحاد المغاربي:** يعيش الاتحاد المغاربي في حالة "الستاتيكو" منذ إنشاءه، لذلك يقال أنه "مات قبل أن يلد" نظراً للتناقضات الإيدلوجية بين الجزائر والمغرب وقضية الصحراء الغربية الطامة الكبرى التي ساهمت في تعثر التجربة التكاملية المغاربية، فبالرغم من التشابه والاشتراك في الخصوصيات المجالية بما فيها مدركات الأمن إلا أن هذا الاتحاد لم تبرز له إسهامات يمكن من خلالها معالجة واحتواء مختلف التهديدات لا على المستوى الإقليمي أو المحلي. لذلك ترى الجزائر أنه لابد من تفعيل هذا الاتحاد حتى يكون أداة فعالة لإدارة وتسوية مختلف النزاعات ومجابهة التهديدات المجالية بالمنطقة، إلا أنه وللأسف بقى حبيس التناقضات والخلافات الإيدلوجية والسياسية بين الجزائر والمغرب، ويبقى الإشكال الأكبر في دول المغرب العربي أن النخب السياسية باستثناء ليبيا نوعاً ما في غترة العقيد الراحل معمر القذافي لم تصل إلى إدراك حقيقة البعد الجواري والإفريقي

[1] بشير عميور، "**لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمن لرؤية مشتركة**"، الجيش، العدد579، أكتوبر 2011، ص ص 19-20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لأمنها القومي[1].

- **تفعيل تجمع دول الساحل:** يساهم هذا التجمع في حل العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك للإنسانية، كما هو الحال لقضايا البيئة ومشروع الجدار الأخضر الكبير الذي يهدف إلى المساهمة في تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي تم تحديدها والمعروفة بتعرضها للتصحر من خلال تنفيذ برامج خاصة للمحافظة على الموارد الطبيعية والنشاطات الاقتصادية كالزراعة وتربية الماشية والصيد البحري والصناعة التقليدية وتطويرها من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن التجمع يسعى لتحقيق الأمن الانساني والتكيف مع تحدياته من خلال مقاربتين؛ الأولى الاقتصادية والثانية أمنية وعسكرية[2].

ونظراً لامتلاك الجزائر المؤهلات الجيوسياسية والإقتصادية، فإنها تلعب دورا فعالاً في منطقة الساحل الإفريقي باعتباره جوار محاذي لها من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تحاول تعزيز النشاط الدبلوماسي فيه بسبب الحركية الكمية والكيفية الملحوظة لمستوى التديدات مما يدفع بالجزائرة إلى اتخاذ الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكثيراً ما حظيت المقاربة الجزائرية في هذا المجال بالتقدير والاحترام ليس فقط على مستوى دول الساحل بل من خلال المنظمات الإقليمية والدولية.

فالدبلوماسية الجزائرية لها دورا بارز في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والشركاء لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال التذكير والتحسيس بمخاطر التي تنتجها عملية دفع الفدية، حيث ساهمت الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال التعاون بين الأطراف الدولية

---

[1] ظريف شاكر، **مرجع سابق**، ص159.

*تجمع دول الساحل والصحراء: أو ما يعرف ب(س-ص) منظمة جهوية تضم في عضويتها 28 دولة إفريقية، وباب العضوية فيه مفتوح أمام الدول الإفريقية الأخرى الراغبة في الانضمام شريطة الموافقة على ما جاء في ميثاقه ومعاهدة تأسيسه، فلقد شكلت قمة طرابلس لعام 1998م الانطلاقة الفعلية لهذا التجمع حيث كان يتكون من خمس دول (ليبيا تشاد، النيجر، بوركينافاسو، مالي) ثم نجحت ليبيا في إقناع كل من مصر وتونس والسودان والمغرب بالانضمام إليه خلال قمة الخرطوم من 12-13 فيفري 2001م، ليتسع شيئاً فشيئاً بانضمام العديد من دول القارة، ويشمل مختلف جهاتها وهو ما كان يريده العقيد الراحل معمر القذافي، وهو ما أشار إليه في قمة نجامينا بتشاد في 4- 5 فيري 2000م، أهداف تجمع الساحل والصحراء: يمكن تقسيم أهداف التجمع إلى أهداف اقتصادية وأخرى أمنية؛ بحيث تضم الأهداف الاقتصادية: تسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص عبر أقاليم الدول، وتشجيع انتقال البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني وتشجيع سياسات الاستثمار في الدول الأعضاء، وتنسيق النظم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، أما الأهداف الأمنية؛ فتتمثل في التعاون بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن وإنشاء مكتب دائم للتنسيق بهذا الشأن، وتطوير التعاون في مجالات الأمن العام والتصدي للتهريب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، والحفاظ على وحدة وسيادة أراضي الدول الأعضاء وثرواتها وممتلكاتها.(أنظر: جميل محمود مصعب محمود، **"تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية"**، (عمان: دار مجدلاوي، 2005)، ص150.

[2] بشكيط خالد، **مرجع سابق**، ص 141.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وهذا بعد خوضها لمعركة دبلوماسية تكللت بموافقة أممية من خلال الموافقة على اللائحة الأممية 1904، على اعتبار أن الأموال الآتية من الفدية تشكل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي، وتقوم المقاربة الأمنية الجزائرية مع دول الساحل على ثلاث نقاط محورية هي :

- تعزيز الحوار السياسي من أجل الوصول لحل سلمي للأزمات المعقدة في المنطقة خاصة بعد تأزم الوضع الأمني في شمال مالي وتأسيس أليات دائمة للتشاور والحوار.
- تعزيز مبدأ التعاون الدولي والإقليمي والبيني في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية.
- إعطاء الأولوية للمبادرات التنموية من خلال محاربة الفقر والجهل والبطالة والحد من التهميش والإقصاء المعلن على بعض القبائل من طرف أنظمة حكم لدول المنطقة و ضرورة التعاون الطاقوي كون دول المنطقة تزخر بأنواع عالية الجودة من البترول واستعماله كوسيلة للإندماج وكأداة لتحقيق الإستقلالية.

فبالرغم من الإنتقادات التي وُجهت للجزائر من بعض الأطراف الدولية بسبب اِلتزامها الصمت إزاء بعض القضايا الدولية، في الوقت الذي أكدت فيه هي على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية التصريحات التي لا تخدم الأمن والإستقرار الدولي، إلا أنها قد نجحت في الكثير من المناسبات، في تمرير الرؤى الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكافة الآفات المتعلقة بالشق الأمني مباشرة خاصة بعد التطورات الخطيرة التي شهدتها ولا زالت تشهدها الحدود الجنوبية للجزائر، بسبب الأزمة الأمنية وتمرد "الطوارق" في شمال مالي وهذا في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي إنعكست على كافة أرجاء مناطق الساحل، وقد ركزت الجزائر أيضاً كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وأكدت بدورها على تفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المدنيين بشهادة جميع الخبراء والمحللين الجزائريين .

ففي القضية المالية مثلاً حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري كأالية للتعاطي مع النزاع في مالي ، وهو ما حظي بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، فالدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى إيجاد تسوية سلمية للقضية المالية رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط من خلال اللائحة**2085**، حيث سعت الجزائر على إعداد إتفاق بين حركتي أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير الأزواد بتشجيع الحوار والمفاوضات مع الحكومة الإنتقالية بباماكو في فترة ماقبل التدخل الفرنسي بمالي وبعدها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبناءا على ذلك يمكن القول بأن تأزم الوضع الأمني في ليبيا وبعدها في مالي أثبت صحة المقاربة الجزائرية القائمة على تغليب لغة الحوار، وهو ماحظي باعتراف العالم بصحة المقاربة الأمنية والسياسية التي تتبناها الجزائر على المستويات الإقليمية، الجهوية والعالمية، إذ تقر القوى الكبرى، بالركائز الأساسية التي تعتمد عليها المقاربة الجزائرية التي ترتكز على الحوار لا التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وعلى التعاون الدولي والتنسيق الأمني والمساعدة التقنية في التكوين وإعداد السلاح الضروري لمكافحة الإرهاب، وكان لهذا الإقرار أن تخلت الإدارة الأمريكية عن تنصيب القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، لتتحول بعدها مباشرة الجزائر العاصمة إلى قبلة للقادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين والبريطانيين، حيث تم استقبال بعضهم من طرف رئيس الجمهورية قبل أن يؤكدوا صحة المقاربة السياسية والأمنية الجزائرية لقضايا الأمن والإستقرار في منطقة الساحل، ويعترفون على إثر ذلك بالدور الريادي للجزائر في بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وهوما أكده قائد **(أفريكوم)** الجنرال **"وليام وورلد"** في زياراته للجزائر، حيث اعترف بالدور الحاسم للجزائر في إرساء الأمن والإستقرار في هذه المنطقة بالنظر إلى التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب داخليا ، وبناء على صحة مقاربتها الأمنية والسياسية لمشاكل المنطقة.

وكان لهذا التطور في العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الجزائر وأمريكا، إقرار البلدين بضرورة تعزيز وتوسيع الشراكة في المجالين الأمني والاقتصادي، وهي النتائج الهامة التي توصلت إليها زيارة وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل الذي ترأس أشغال الدورة العادية الأولى للحوار الإستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة بواشنطن، رفقة نائب كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالشؤون السياسية "ويندي شيرمان" وذلك في انتظار أن يعقد الإجتماع القادم بالجزائر سنة 2013.

وبناءا على ذلك لعبت الجزائر دور المنسق والفاعل الإقليمي والمحوري في مواجهة التهديدات الأمنية من خلال مكافحة القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي وهذا لما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية من حيث التعبئة والتجنيد إذ تحاول الجزائر منذ الاستقلال تكريس دورها القيادي على فضاء الساحل الإفريقي أوالحزام الأزماتي، وهو مايجعلها تبرز كقيادة إقليمية رائدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة كتنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية وهذا من خلال مقاربتها الأمنية الداعية لتعزيز التنمية والحوار والتعاون ورفضها بقيام أي من القوى الأجنبية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بإجراء بعض العمليات والتدريبات العسكرية على أراضيها وفي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول المجاورة كون رؤية الجزائر تراه تدخلا عسكريا.

واستخلاصا يمكن القول بأن الجزائر ساهمت بشكل كبير في تعزيز الأمن والإستقرار في المنطقة بالرغم من بعض العوائق التي تواجهها والمتمثلة في إيلاء بعض أنظمة دول الساحل ولائهم الكامل للغرب مما صعب من مهمة الجزائر في تطبيق مقاربتها بشكل كامل وسهل من عملية التدخل العسكري الفرنسي المباشر والمتسرع.

- **تحسين قدرات جيوش المنطقة:** ترى الجزائر أن تحسين قدرات جيوش المنطقة هو مسعى أساسي لتحقيق الأمن حيث تقدم تدريبات للدول المجاورة (تونس وليبيا وغيرها) من شأنها رفع الكفاءة والتدريب بأحدث الوسائل التكنولوجية، وتحسين قدرات التنبؤ الأمني الذي يمكن من خلاله معرفة مختلف التحديات المستقبلية.[1]

- **التبادل المعلوماتي والتنسيق الأمني بين دول الجوار:** إن التبادل المعلوماتي والتنسيق الأمني بين دول الجوار أصبح حاجة ملحة في ضوء انتشار شبكات التهريب وسيطرة الميليشيات غير النظامية على المنطقة سواء كان ذلك على المستوى الثنائي كالتعاون العسكري والمخابراتي بين تونس والجزائر وليبيا وتبادل الزيارات على مستوى عالي بين القيادات[2]، أو على المستوى الإقليمي حيث ساهمت الجزائر في إنشاء المركز الإفريقي لدراسات والبحوث حول الإرهاب التابع للإتحاد الإفريقي (AU) سنة 2004م، وهو مركز أكاديمي علمي يساهم في تقديم المعلومات والمساعدات التقنية والتكتيكية والإستراتيجيات اللازمة لوقف المد الإرهابي، كما أن هذا المركز يقوم بالدراسات المتخصصة والمعمقة حول الجماعات الإرهابية[3]، حيث يحتوي على قاعدة بيانات مهمة جول الجماعات الإرهابية واستراتيجياتهم.

إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها التاريخية في الحرب على الإرهاب بأن الفقر والجهل والأمية هي من الأسباب الرئيسة لاستفحال التهديدات الجديدة، فلقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية عبر وطنية لحل الكثير من المشاكل ومن خلال مراعاة العنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما تفضل الجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل لأنه البديل الذي يسمح بتجاوز الكثير من الصعاب، وهذا ما تجلى

---

[1] مريم براهيمي، "**التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012)، ص187.

[2] **بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مرجع سبق ذكره**، ص 2.

[3] قلاع الضروس سمير، "**المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2013)، ص 164.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في الدور الريادي الذي لعبته الجزائر في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD عام 2002 م التي تمثلها وتدافع عن مصالح دول الساحل

القارة في المحافل الدولية الكبرى كقمة الدول الثمانية G8 خاصة مايتعلق بالسعي لمحو الديون الإفريقية، وقبلها برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا من خلال تبني مسؤولية التنمية الإقتصادية المستدامة لإفريقيا إضافة إلى تشجيع التجارة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة[1].

وفي إطار بعث التعاون الاقتصادي والاجتماعي لاسيما في شمال مالي قدمت الجزائر هبة مالية بقيمة 10 ملايين دولار للحكومة المالية بهدف تمويل المشاريع التنموية بشمال مالي خاصة في غاو وكيدال وتومبوكتو وتتعلق بمجالات الري والتعليم والصحة، إضافة إلى مساعدات إنسانية كبيرة للاجئين الماليين[2].

المطلب الثاني: مستقبل منطقة الجوار الأمنية.

يقتضي منا تصور المستقبل الانطلاق من الوقائع الموجودة على أرض الواقع كماً وكيفاً، نستطيع من خلالها يناء حجج من الاحتمالات في شكل سيناريوهات مستقبلية لمستقبل الأوضاع بالمنطقة الأمنية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري على النحو التالي:

أولاً: السيناريو التشاؤمي (الكارثي): يقوم هذا السيناريو على اختبار بعض الاحتمالات القليلة الوقوع والأكثر تأثيراً إذا حدثت في الواقع، يركز هذا المسار على انتشار بعض المتغيرات والمؤشرات الإقليمية في دول الجوار وانعكاساتها على الأمن الجهوي، وما يعزز هذا المسار ما يلي:

- تسويق نموذج تنظيم داعش في دول الجوار ودولة الخلافة الإسلامية وانتشاره في مالي والنيجر وامتداده إلى ليبيا، حيث البيئة الأمنية هناك موائمة أكثر، فبالرغم من تحدث الكثير على أنه لا توجد مؤشرات حقيقية تجعل من عملية دعشنة الساحل ومنطقة الجوار وانتقال عدوى العمليات الإرهابية والدموية للتنظيم الدموي، لكن يبدو أن المؤشرات الجيوسياسية تؤكد أن بقاء تنظيم داعش واستمرار استنزافه للعراق وسوريا وللجهود الدولية نتيجة لتوفر البيئة الحاضنة له على عناصر البقاء، كحقول البترول الموجودة في مناطق نفوذهم، خاصة وأن التقارير الاستخبارية تثبت أن هذا التنظيم يبيع البترول للمخابرات التركية وبعض السماسرة الدوليين بسعر لا يتجاوز 30 دولار،

[1] بشكيط خالد، **مرجع سابق**، ص 182.

[2] محمد بن أحمد، "**الحكومة ترفع التجميد عن مشاريع خيرية جزائرية في مالي**"، جريدة الخبر، 11 أوت 2013، ص6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وحصوله على الدعم اللوجستي والبشري والغربي وتفرعه (بيعة معلنة تضم أكثر من 70 سرية إفريقية، تنظيمات و112 كتيبة إسلامية).

فالتخوف الجزائري لا يمكن إنكاره في ظل هشاشة النظم الأمنية التي تبدو موائمة خاصة في ليبيا لأنها تمثل مجال حيوي للطاقة ذات بعد عالمي الذي يغري القوى الكبرى على تقييم المنطقة الحربية وفقاً " لسايكس بيكو"

لاسيما بعد إعلان البغدادي في 14 نوفمبر 2014م بامتداد الدولة الإسلامية إلى الجزائر وليبيا ومصر وبلاد الحرمين واليمن ورغبته في قبول البيعة من التنظيمات الإرهابية الموجودة هناك[1].

- نقص الإمكانات المادية اللازمة في هذه الدول خاصة بالحزام الجنوبي، تجعل هذه الدول تقع ضمن حزام الفقر مما جعلها تابعة لأجندات دولية تسعى لتحقيق مصالحها، وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة.
- غياب استراتيجيات ناجعة وعقلانية هادفة بداخل دول الجوار يتم من خلالها الحد من انتشار التهديدات الأمنية نتيجة لوجود عجز مؤسساتي ووظيفي بهذه الدول وغياب العقل الأداتي السوسيو اقتصادي.

ثانياً: السيناريو الاصلاحي (التفاؤلي): يستند هذا المسار إلى تغليب بعض المؤشرات الإيجابية التي تفرض وجود انتقال المنطقة إلى حالة أفضل، ويفترض أيضاً تعزيز لغة الحوار والعقل واستعمال المقاربة السوسيواقتصادية من أجل إيقاف الصراعات والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية، وتقتنع فيه الأطراف بأن العملية السياسية هي آلية ناجعة لحل مختلف المشاكل العالقة، وتتجه فيه الأطراف أيضاً بعد العملية السياسية إلى تحسين الوضع الاقتصادي والتنموي الذي يفرض عملية السلام بين الأطراف، وهو ما يؤدي إلى تحسين الوضع بدول الجوار، ومن ثم انخفاض مستوى التهديدات بدول الجوار.

وتدرك الأطراف أيضاً ضمن هذا المسار أنه لا بد من وجود لغة الجماعة البعيدة عن البراغماتية مما يؤدي إلى تحقيق الأمن الجهوي، وبالتالي فإن هذا المسار يُبنى على أساس المقاربة الليبرالية والسلام الديمقراطي مما يعزز من عملية السلام.

[1] بوحنية قوي، "**الجزائر والهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الإفريقي**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، ص ص2-4، تم تصفح الموقع في 03 أفريل 2014م، الرابط: . http:// Studies ,aljazeera, net

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتبقى الجزائر في إطار هذا المسار معادلة مهمة في "مصفوفة بناء السلام وتعزيز الاستقرار" وبث الروح في بعض التجمعات الإقليمية، سواء في الساحل أو في المغرب العربي شريطة توفر الغطاء السياسي المتين الذي يعزز من دور الجهود الإقليمية والدولية الهادفة في التخفيف من درجة التهديدات الأمنية.

ثالثاً: السيناريو الاتجاهي (الخطي): أي بقاء الوضع الأمني معقد، وهو مسار مطروح بقوة، حيث يفترض هذا الاتجاه بقاء الأوضاع كما هي بدول الجوار يتميز بتواجد صدام بين الجماعات السياسية المسلحة والسلطة المركزية واستمرار الفشل وتناقض الإيديولوجيات مما يصعب من عملية إيجاد الحلول.

وبالتالي فإن بناء منطقة آمنة يتطلب وجود مجموعة من الآليات على المستوى الداخلي لحماية والحفاظ على الأمن الوطني الجزائري، ومن ثم محاولة تصديره وفقاً لاستراتيجية ناجعة وهادفة مقبولة من طرف مختلف الأطراف، وتساهم في حل مختلف النزاعات ومواجهة التهديدات المحالية بالمنطقة وهو ما يساهم في انتقال المنطقة إلى الأفضل مستقبلاً.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الثالث

إن حالة اللاأمن التي تتميز بها دول الجوار تؤثر بدون شك على الأمن الوطني الجزائري، وتنتج مجموعة من التداعيات المحالية تلقي بأعباء ثقيلة على الجزائر، وتخفض من مستوى الأمن الداخلي، وتجعل الجزائر تعيش في مرحلة "الحذر" pay attention لا سيما أنها في المرحلة الآنية تعيش ضمن طوق ناري مشحونة بكثير من التهديدات التماثلية واللاتماثلية والهجينة، ولعل أزمة تيقنتورين هي أحسن مثال على المساس المباشر للأمن الوطني الجزائري في مطلع العام 2013م.

ولمواجهة هذه التهديدات فإن الجزائر لا تتخذ إجراءات فقط على المستوى الداخلي للحفاظ على أمنها، بل تحاول تصديره على المستوى الخارجي من خلال تنسيق التعاون الأمني مع مختلف الدوائر الجيوسياسية خاصة ضمن النطاق الجواري سعياً منها إلى بناء منطقة آمنة ولقد تجسد ذلك من خلال عدة مبادرات (مبادرة دول الميدان، تجمع دول الساحل والصحراء، مجموعة 5+5 وغيرها).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة

من المؤكد أن الجزائر تتأثر بمجريات ما يحدث في دول الجوار نظراً لاتساع مساحة الإقليم وتقاطعه مع عدة دوائر جيوسياسية (الدائرة المغاربية، منطقة قوس الأزمات، منطقة المتوسط)، فلا يمكن فصل أمون دول الجوار عن الأمن الوطني الجزائري.

فملامح الوضع الأمني المعقد بدول الجوار الثقيلة بالتهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية والهجينة يمكن قراءته من خلال وجود علاقة تأثير وتأثر بين دول الجوار والجزائر، وهو ما يثبت لنا فرضية أن استفحال التهديدات المجالية خاصة منها الأمنية هو تحدي عويص يؤثر على الأمن الوطني الجزائري يجعل صناع القرار في الجزائر يكيفون سياساتهم الأمنية للتعامل مع هذه التهديدات، ويستندون إلى رؤية شاملة متعددة الأبعاد تبنى وفق استراتيجية عقلانية مسطرة الأهداف سواء كان ذلك على المستوى القريب أو المتوسط أو البعيد لدحض مختلف المخاطر المستقبلية الصادرة من دول الطوق، وحتى لا نكون في حالة "رهان" Bet أو ينطبق علينا ما يدعى بنظرية الدومينو.

وعلى هذا الأساس فلقد تم دراسة هذا الموضوع الذي تمحورت إشكاليته حول مدى تأثير التهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار على الأمن الوطن الجزائري.

1- الإجابة عن الإشكالية:

لقد تمت معالجة **الإشكالية** على امتداد ثلاث فصول، وتبين لنا أن الجزائر موجود ضمن جوار ناري تتسارع فيه دينامنيات التهديدات الأمنية، وهو ما ينعكس سلباً على الأمن الوطني انطلاقاً من ثلاث نقاط:

- التخوف من إمكانية امتداد النشاط الإرهابي بدول الجوار في ظل زيادة تشابكه مع عصابات الجريمة المنظمة، وهو ما يجعل الجزائر حلقة مستهدفة.
- التحديات التي تفرضها هذه التهديدات على الأمن الوطني مادياً (إرهاق ميزانية الدولة وعسكرتها، زيادة الانفاق على التسلح، إغاثة اللاجئين وغيرها)، معنويا واجتماعياً (نشر الرعب والخوف لدى المواطن الجزائري من انتقال هذه التهديدات إلى الجزائر، زيادة الظاهرة التفكيكية الاجتماعية والأسرية نتيجة تجارة الموت وغيرها).
- حالة الفشل بدول الجوار يجعل الجماعات الإرهابية تستفيد من الفراغ السياسي والأمني نتيجة لحالة ضعف الدولة الأمر الذي يجعل أيضاً الجزائر لا تؤمن فقط محيطها الداخلي بل تحاول تصدير الأمن عن طريق مجموعة من الآليات السياسية والسوسيو- اقتصادية (الدبلوماسية الأمنية، الدعم اللوجستي، التعاون الاقتصادي، المصالحة، الدعم المالي ...إلخ) تخوفاً من أن تصبح منطقة الجوار أفغانستان ثانية، وينطبق سيناريو "الكونغو الديمقراطية" عليها أي دولة غنية بالثروات والإمكانيات تتغذى دول الجوار منها.

2- اختبار الفرضيات :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سيتم أيضاً في إطار الخاتمة الوقوف على **نتائج اختبار الفرضيات**، والتي توصلنا فيها إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يتبين لنا أن اتساع دائرة التهديدات من تهديدات صلبة إلى تهديدات مجالية، والتغير في هيكلة المخاطر الأمنية ليشمل إضافة إلى الأطراف الدولاتية أطراف غير دولاتية كالإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية وغيرها، أدى إلى اتساع المضامين الايتيمولوجية والنظرية للأمن؛ من خلال انتقاله من المفهوم الصلب الذي يعتبر أن طبيعة التهديد عسكرية مصدرها دولة أخرى في البيئة الخارجية إلى تهديد مجالي داخلي أو خارجي يصدر من فواعل دولاتية وغير دولاتية.
- **الفرضية الثانية:** إن استفحال التهديدات الأمنية والفوضى بدول الجوار خاصة في العقد الأخير، كانتشار الدولة الفاشلة غير القادرة على حماية مواطنيها، العمليات الإرهابية، تهريب الأسلحة والمخدرات الشق الأكبر من الجريمة المنظمة في المنطقة يهدد الأمن الوطني الجزائري، وهو أخطر تحدي تعيشه الجزائر منذ الاستقلال.
- **الفرضية الثالثة:** لا يمكن الاعتماد على المقاربة الأمنية والسياسية فقط، بل لا بد من وجود آليات سوسيو اقتصادية تعمل على تكريس حالة الأمن بدول الجوار، كتقديم الدعم والمساعدة المالية، وتعزيز التجارة البينية ومحاربة التطرف وغيرها.

3- أبرز النتائج:

انطلاقاً مما تم دراسته ضمن هذا العمل الأكاديمي، يمكننا **استنتاج** ما يلي :

- يعبر التهديد عن كل عملية تنفذ من طرف وحدة معينة تؤثر على وحدة أخرى بالسلب سواء كان مصدرها من داخل أو خارج الدولة، وبغض النظر عن طبيعتها (اقتصادية، سياسية، ثقافية، بيئية...)، ويتميز هذا المفهوم بالنسبية والحركية، كما أنه مفهوم خلافي متداخل مع تهديدات أخرى (تفاعل تعاضدي) يتميز بسرعة الانتشار ضمن عصر العولمة، وتتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم التهديد على النحو الذي يخلق شبكة معقدة من المفاهيم التي تندرج كلها ضمن مجال الأمن مثل التحدي والخطر والدفاع، أنه لابد من وجود دقة علمية في استعماله حيث يمكن الإشارة إلى التهديد يختلف عن التحدي لأن هذا الأخير عبارة تهديد مستقبلي، ويختلف عن الخطر لأن الخطر مرحلة ابتدائية من التهديد، كما تتضمن العلاقة بين التهديد والأمن ثنائيتين: الأول؛ هو أن دحر التهديد يؤدي إلى حالة الأمن، أما الثاني؛ فإن توسع دائرة التهديدات من تهديدات عسكرية إلى مجالية أدى إلى اتساع مفهوم ومضامين الأمن.
- الأمن الوطني مثله مثل المفاهيم النسبية الأخرى التي يصعب تحديد تعريف له نظراً لتغير الظاهرة الزمكانية التي يتحرك في مدارها، مع خضوعه الدائم للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات الحاصلة والعوامل التي أثرت ومازالت تؤثر في حركيته، وعموماً فإن مختلف المفكرين يرون أن الأمن الوطني يتضمن كيفية الحفاظ على أمن الدولة من خلال دحر أي هجوم سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي، وبغض النظر عن طبيعة التهديد.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- يتبين لنا أن مشكلة التهديدات الأمنية خاصة منها الجديدة (اللاتماثلية والهجينة) أصبحت "موضوع العصر" لذلك فإنه من الصعب الحديث عن الأمن الوطني المطلق، بل نتحدث عن أمن وطني تسعى فيه الدولة إلى تحقيق أكبر قدر من القوة فالأمن ذات خاصية نسبية، كما لا تستطيع الدولة في عالم اليوم ضمن تطور مسارات العولمة لعب دور الحامي لوحدها لذلك فيه تفضل لغة الجماعة سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو الدولي أو العالمي.
- عند تشخيص الوضع بدول الجوار فإننا نستشف بيئة أمنية جد معقدة وهشة نظراً للانفلات الأمني الكبير بها واستفحال ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والأكثر من هذا هو الفشل الذي تعانيه هذه الدول خاصة بليبيا وموريتانيا ومالي "مثلث الفشل الأزماتي"، دون أن ننسى تجارة الموت التي تقتل الفكر والعقول الجزائرية لما لها من تداعيات جدُ سلبية على الجانب الاجتماعي والصحي.
- بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية يمكن القول أن عوامل التاريخ والجغرافيا والايدلوجيا هي التي رسمت العقيدة الأمنية الجزائرية، وهي بمثابة دليل يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية الداخلية والخارجية من أجل التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة، والبعيدة)، وما يلاحظ أن العقيدة الأمنية الجزائرية تحاول التكيف مع ما هو مستجد من تهديدات أمنية خاصة تلك التي تتعلق بالتهديدات الالكترونية والتكنولوجية والتي أصبحت أداة فعالة يسير بها الجيل الرابع للإرهاب نشاطاته إضافة إلى عصابات الجينة المنظمة ومقاولي الهجرة.
- إن البيئة الأمنية المعقدة بدول الجوار أفرزت جملة من التهديدات التي تمس بالأمن الوطني الجزائري، فافي الجزء الشرقي يُنخر الاقتصاد والأمن نظراً لانتشار التهريب ومحاولة الجماعات الإرهابية المدججة بالسلاح الليبي اختراق الحدود وتنفيذ عمليات إرهابية ناجعة تؤدي إلى الإخلال بالأمن في الجزائر، وتنطبق نفس الحالة تقريباً على الحزام الجنوبي الذي يمتزج فيه بشكل كبير الأدوار بين عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية إضافة إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية من طرف الأفارقة واللاجئين التي تشهد منحنى تصاعدي في السنوات الأخيرة وهي أيضاً تؤثر على الامن المجالي الجزائري، أما عن الجوار الغربي فإن تهديد المخدرات (تجارة الموت) هو أداة فتاكة تمس الأمن المجتمعي الجزائري مقابل استفادة المغرب من عوائد مالية تسير بها شؤونها.
- تحاول الجزائر تصدير الأمن في المنطقة لأنها تدرك أن أمن "الأنا" هو أمن "الجار" وذلك من خلال مجموعة من الآليات الناجعة كالوساطة والدبلوماسية الأمنية والدعم اللوجستي والمالي والمصالحة، وملتزمة في نفس الوقت بمبادئ ومرتكزات العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية حتى تصل إلى بناء منطقة آمنة يسود فيها الأمن والاستقرار.

4- الرأي الشخصي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يمكنني أن استدل بمقولة قالها "سون تزو" Sun Tzu في كتابه "فن الحرب" The Art of The War :
"إذا كنت تعرف العدو وتعرف نفسك فلا حاجة لك بالخوف من نتائج مئة معركة".

نعم إنها المعرفة الدقيقة للأنا والآخر، لذلك أرى أنه لابد من قراءة الأوضاع والتهديدات الأمنية بدول الجوار بشكل دقيق حتى لا نكون في إشكالية "عدم اليقين" لمجابهة مختلف التهديدات الأمنية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتحوض من المخاطر المستقبلية كبعد وقائي من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوة الضاربة " Force de Frappe" أي العسكرية في عالم اليوم ليست الحل الأنجع ، لذلك لابد أولاً من وجود آلية سياسية تقوم على تعزيز مقاربة الحوار بين الأطراف المتنازعة ومحاولة تقريب وجهات النظر بينهم لإعادة بنا ء اللحمة في دول الجوار التي كسرها التدخل الخارجي خاصة بليبيا ومالي لتحقيق حتى أمن نسبي، ومن ثم استعمال الآلية العسكرية لمحاربة الجماعات التي تتمسك بالتطرف وترفض الحوار والعمل على تجفيف مصادر تمويلها سواء تعلق ذلك بالظاهرة الإرهابية أو عصابات الجريمة المنظمة أو مقاولي الهجرة غير الشرعية في دول الجوار.

وبدون شك فإن لغة الجماعة الإقليمية أيضاً آلية ناجعة إذا تم تحسين توظيفها في سبيل مجابهة مختلف التهديدات ومواجهة الأخطار الأمنية، ولما لا تأسيس مشروع لهندسة الأمن الجواري.

5- آفاق البحث:

عندما تحدثنا عن مشكلة التهديدات الأمنية بدول الجوار وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، تكلمنا وأشرنا إلى الكثير من القضايا التي تفتح لنا مجال لدراسة مواضيع ذات الصلة على النحو التالي:

- الدولة الفاشلة بدول الجوار كمصدر تهديد للأمن.

الإرهاب بدول الجوار وآليات مكافحته.

- التهديدات الهجينة بدول الجوار: الظاهرة التشابكية بين الجريمة المنظمة والإرهاب.
- هندسة الأمن الجواري.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة الملاحق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل رقم 01: الفرق بين مفهوم التهديد ومفاهيم أخرى مشابهة

المصطلح / مؤشر المقارنة	التهديد (Threat)	التحدي(Challenge)	الخطر(Risk)
من حيث مضمون كل مفهوم	فالتهديد يعبر عن كل عملية تنفذ من طرف وحدة معينة تؤثر على وحدة أخرى بالسلب سواء كان مصدرها من داخل أو خارج الدولة، وبغض النظر عن طبيعتها (اقتصادية، سياسية، ثقافية، بيئية...)، لذلك لا بد من مجابهته.	المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها، لذلك لا بد من إجراءات للتحوض من آثارها السلبية	أنه كل فعل مهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته.
من حيث البعد الزمني	يكون آني ومباشر	مستقبلي سواء كان على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد	محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤ به تتأرجح وفق الزيادة والنقصان، يمكن تقويمه وتسييره والتكيف
من حيث إدراك كل مفهوم	يرتبط بإدراك صانع القرار	رؤية بسيطة للتهديدات المستقبلية	إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان ويتفق أغلب المفكرين على أنه مرحلة ابتدائية من التهديد

المصدر: تصميم شخصي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل رقم 02: الأمن الضيق والأمن الواسع

المفهوم / مؤشر المقارنة	مفهوم الأمن الضيق	مفهوم الأمن الموسع
آلية تحقيق الأمن	يتحقق الأمن عبر القوة العسكرية انطلاقاً من قاعدة " Para bellum ".	يتحقق الأمن عبر عدة مقاربات مجالية (سوسيواقتصادية، سياسية، عسكرية وغيرها)
مصدر التهديد	مصدر التهديد يأتي من خارج الدولة	مصدر التهديد يأتي من خارج وداخل الدولة
اختصاص الأمن	الأمن في الغالب من اختصاص وزارة الدفاع وجهاز المخابرات (عقل الدولة)	الأمن أصبح مسعى لكل الوزرات
محور التركيز	التركيز على أمن الدولة	الانطلاق من الفرد دون إهمال الفواعل الأخرى

المصدر: تصميم شخصي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل رقم 03: الفرق بين العولمة ومصطلحات أخرى .

المفهوم	العولمة Globalization	الأمركة Amercanization	العالمية Universality	التغريب Westernization
مضمون كل مفهوم	هي محاولة تنميط العالم وفق أنموذج سياسي ثقافي اقتصادي موحد	هي نشر وتعميم النمط الأمريكي على العالم	مفهوم يحمل في دلالاته طابع إيجابي ويتضمن تبادل الأفكار والاحترام المتبادل بين الثقافات	هي محاولة نشر وتعميم النمط الغربي في العالم

المصدر: تصميم شخصي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخريطة رقم 01: دول الجوار الجزائرية

Source: : http//www google.dz//

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خريطة02: دول منطقة الساحل الإفريقي

Source: : http//www google.dz//

خريطة رقم 03: توزيع الطوارق

Source: : http//www google.dz

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خريطة رقم 4: تبين تجسس أحد القوى الدولية (الولايات المتحدة) على قارة إفريقيا ومنطقة الساحل

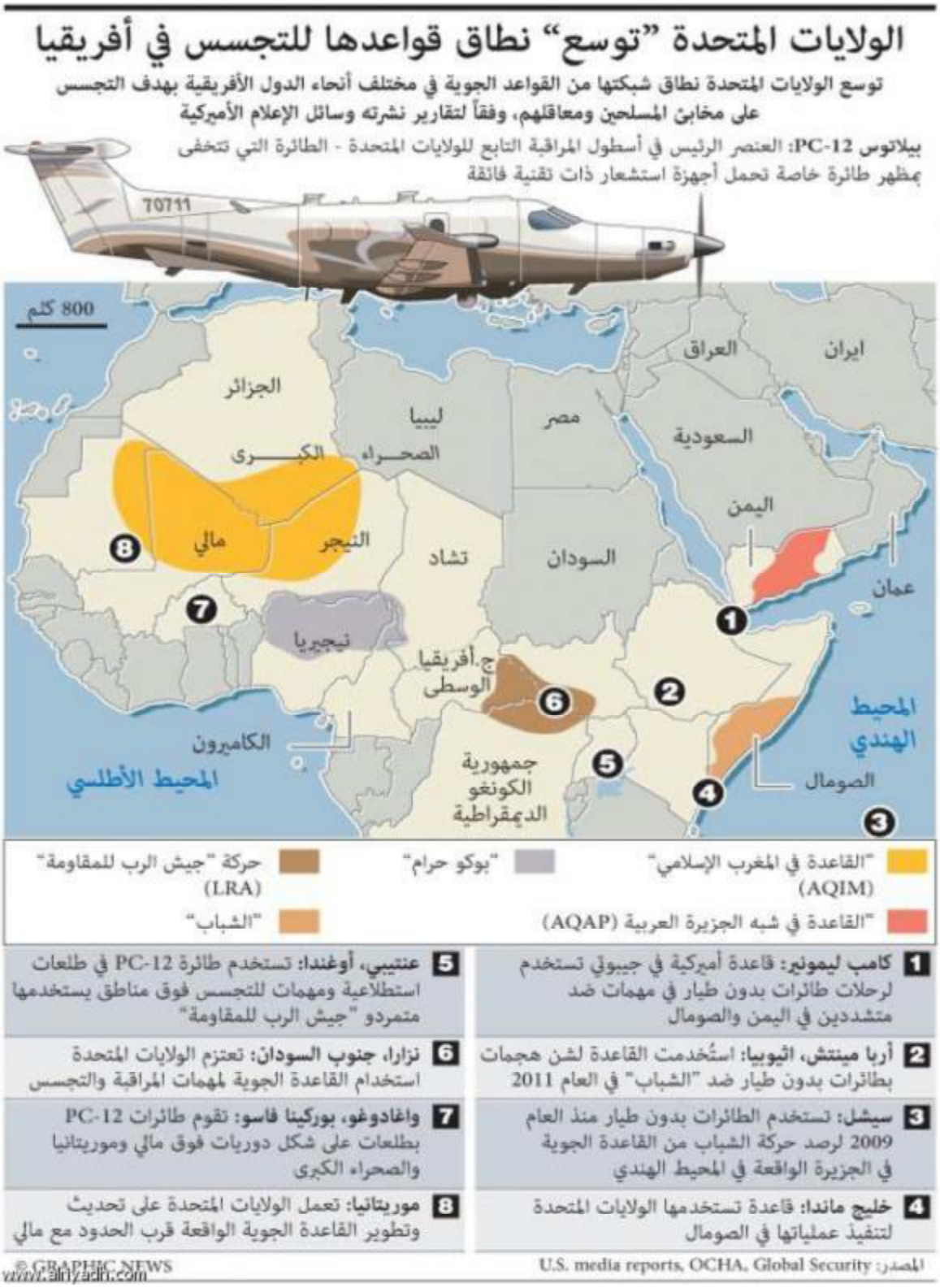

Source: http//www google.dz//

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خريطة رقم 5: تبين نشاط حركة الأزواد في مالي

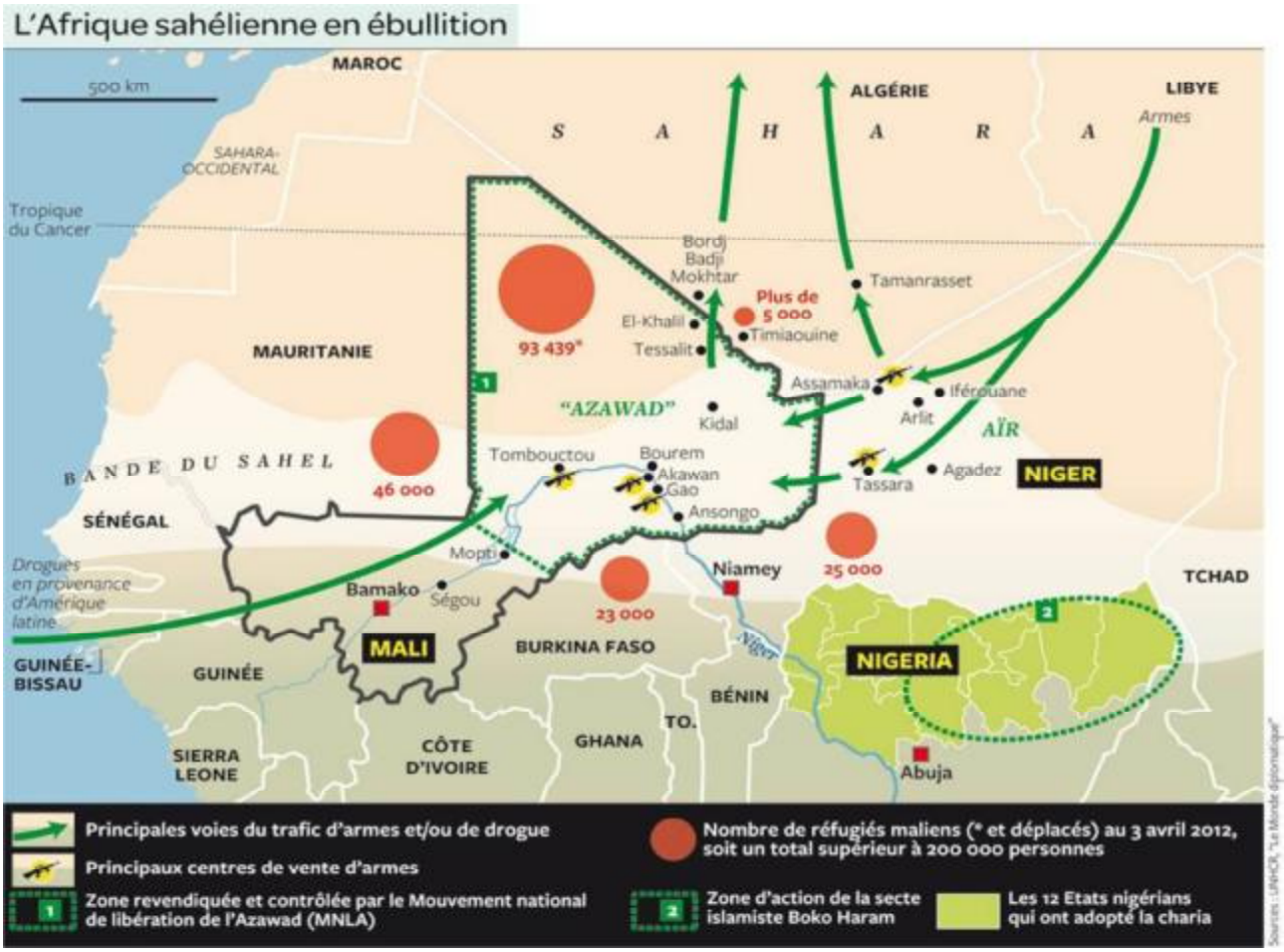

Source: http//www google.dz//

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ/الكتب

1- أبو جودة، إلياس. **"الأمن البشري وسيادة الدول"**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

2- أحمد هنية، هبة الله. **"الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية"**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011.

3- الجابري، محمد عابد. **"قضايا في الفكر المعاصر"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

4- الدويري، محمد فايز محمد. **"الأمن الوطني"**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.

5- الهويدي، أمين. **"أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس؟ !"**. القاهرة: دار الشروق، 1991.

6- الزحيلي، وهبة. **" الفقه الإسلامي و أدلته"**.ج8. ط4. دمشق: دار الفكر، 1997.

7- اللاوندي، سعيد. **"بدائل العولمة طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح"**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2006.

8- المعيني، خالد. **"الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"**. دمشق : دار كيوان للنشر والتوزيع،2009.

9- المشافية، أمين. وشبلي، سعد شاكر ." **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"**. عمان: دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع، 2012.

10- الصيفي، عبد الفتاح مصطفى. كاره، مصطفى عبد المجيد. التكلاوي، أحمد محمد. **"الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات"**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

11- الصمادي، زياد. **"حل النزاعات"**. الأردن: دار السلام، 2010.

12- الخزرجي، ثامر كامل ."**العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية إدارة الأزمة"**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

13- بوقارة، حسين. **"إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي"**. الجزائر: دار هومة،2010.

14- جندلي، عبد الناصر. **"التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.

15- ولد أباه، السيد. **"الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل"**، بيروت: جداول للنشر والتوزيع،2011 .

16- حسن، محمد إبراهيم. **"دراسات في جغرافيا أوروبا وحوض البحر المتوسط"**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

17- طاشمة، بومدين. "**مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم**". الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2013.

18- مارتن، هانس بيتر. وشومان، هارالد. "**العولمة الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية**"، .ترجمة: عدنان عباس علي.

19- محمد أمين، خديجة عرفة. "**الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي والدولي**".(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009).

20- مختار موسى، محمد عبده. "**دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2009.

21- مصباح، عامر. " **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**". القاهرة: دار الكتاب، 2010.

الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998.

22- نافعة، حسن. " **الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945م**". الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995.

23- نوفل، أحمد سعيد. وآخرون." **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**"، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات،2014.

24- نصر مهنا، محمد." **العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة**". الإسكندرية: دار الكتاب الجامعي الحديث ، 2006.

25- سميث، ستيفن. وبايلس، جون. "**عولمة السياسة العالمية**". ترجمة : مركز الخليج للنشر والأبحاث. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للنشر والأبحاث، 2004.

26- عبد الحي، وليد ."**مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**". عمان: المركز العلمي للدراسات المستقبلية، 2002.

27- عبد الفتاح، الرشدان. وخليل المرسي، محمد. "**أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**". عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.

28- عبد القادر، بوراس. "**التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**". الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.

29- عز الدين، أحمد جلال. "**الأساليب العاجلة و طويلة الأجل لمواجهة الجماعات التطرف والإرهاب**". ط2. بيروت: دار بلال، 1998.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

30- عكروم، لندة. **"تأثير التهديدات الأمنية بين شمال و جنوب المتوسط".** عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013.

31- علي مجيد، حسام الدين. **"التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر".** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية المعاصرة، 2010.

32- رزيف المخادمي، عبد القادر. **"الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

33- تشومسكي، نعوم. **"الدولة الفاشلة-إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية-".** ترجمة: الكعكي، سامي. بيروت: دار الكتاب العربي 2007.

34- غضبان، مبروك. **" مدخل للعلاقات الدولية"** .عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

ب/ القواميس والموسوعات

35- إيفانز، غراهام. ونوينهام، جيفري. **"قاموس بنغوين للعلاقات الدولية".** الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،1997.

36- الكيالي، عبد الوهاب. **"الموسوعة السياسية".**ج3. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.

37- عبد الفتاح، إسماعيل. **"معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية".** القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008.

ج/ الأطروحات والرسائل والمذكرات

38- أبو مور، إنعام عبد الكريم **"مفهوم الأمن الإنسان في حقل نظريات العلاقات الدولية: مقاربة معرفية"**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير،(جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية،2013).

39- أحمد طالب، أبصير. **"المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010).

40- بوجلطية، علي أحميدي. **"سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي : دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة دالي إبراهيم الجزائر2: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

41- بشير سمير، بشير. **"المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2013).

42- محمد، إيدابير. **"التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2012).

43- مناد، زهور. **"مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية: رهانات وآفاق"**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004).

44- سويسي، جمعة أحمد. **"المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2005).

45- سمير، قلاع الضروس. **"المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2013).

46- حمزة، حسام**. "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2011).

47- عطيش، يمينة. **"البعد الأمني في العلاقات الأورو المتوسطية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007).

48- عطية، إدريس. **"الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011).

49- فاطمة، بيرم. **"أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر-باتنة-:كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

50- قسوم، سليم .**"الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010).

51- شاكر، ظريف. **"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر –باتنة-: كلية الحقوق : قسم العلوم لسياسية، 2010).

52- خالد، بشكيط ."**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010).

د/ المقالات والمجلات العلمية

53- الصواني، يوسف محمد. **"التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"**، المستقبل العربي، دون عدد،(بيروت: دون سنة نشر).

54- برقوق، أمحند. **"عولمة التهديدات وإشكالية الأمن الإنساني"**، مجلة البصيرة للدراسات الاستراتيجية، العدد 10، (الجزائر:2011).

55- زقاع، عادل. **"المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"**، دفاتر السياسة والقانون، العدد5، (الجزائر:2011).

56- لخضر، منصوري. **"الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 6،(جامعة المدية: جوان 2014).

57- مصطفى، بخوش. **"التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط"**، السياسة الدولية، العدد174،(مصر: أكتوبر2008).

58- عبد الحق، زغدار. **"واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"**، مجلة المفكر، العدد8،(بسكرة: دون سنة نشر).

59- عبيد، منى حسين. **"أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"**، دراسات دولية، العدد51، (بغداد: دون سنة نشر).

60- عطية، إدريس. **" الإرهاب كمصدر جديد للتهديد الامن في الساحل الإفريقي أولوية بناء الأمن بدل استيراده"**، المجلة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية ، العدد 1، (الجزائر: جوان 2014).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

61- عميور، بشير. **"لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمن لرؤية مشتركة"**، الجيش، العدد579، أكتوبر 2011.

62- قوجيلي، أحمد. **"تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"**، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد109، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2012).

63- شهرزاد، أدمام. **"الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد1، (الجزائر: 2013).

64- غريب، حكيم. **"الإرهاب البيولوجي وسبل مواجهته"**، المجلة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية ، العدد 1، (الجزائر: جوان 2014).

ج/ الملتقيات والمؤتمرات العلمية

65- أمين، خلفون. **"الحوار الاستراتيجي الأمريكي الجزائري"**،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014).

66- باسماعيل، عبد الكريم. **"العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014).

67- بلعيد، سمية. **"دوافع الموقف الجزائري تجاه الأزمة المالية بين احتواء التهديدات الأمنية وصناعة دور إقليمي جديد"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، تبسة، الجزائر،28-29 أفريل 2014).

68- بهاز، حسين. **"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" التحديات الأمنية و التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ورقلة، الجزائر، 10-11 نوفمبر 2014).

69- ولد السالك، ديدي. **"التدخل العسكري الموريتاني في مالي: استراتيجية أمنية وطنية أم تنفيذاً لأجندات خارجية؟"**،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني: بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014).

70- زكرياء، وهبي. **"رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

71- حجاج، قاسم. **"التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية"**،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014).

72- مبروك، كاهي. **"الانفاق على التسلح كآلية للدفاع الوطني"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: " الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر،12-13 نوفمبر2014).

73- سي بشير، محمد. **"الجزائر دولة محورية، الإمكانيات وحدود الدور في غرب المتوسط"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني: بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014).

74- علاني، أعلية. **"الأمن والخارطة الجيوسياسية في العالم العربي من خلال بعض النماذج: الإرهاب أشكاله وتحدياته"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014.

75- شهرزاد، فكيري. وفايزة، ختو. **"الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد"، تبسة، الجزائر، 28-29 أفريل 2014).

76- شلغيم، عبير.**"التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر"**،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر2014).

77- خديجة، بوريب. **"أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية وفعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"**، (ورقة بحث قدمت في: الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد"، تبسة، الجزائر، 28-29 أفريل 2014).

78- فرحاتي، عمر .**"أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي"**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات، ورقلة، الجزائر،27-28 فيفري 2013).

د/ الجرائد

79- بن أحمد، محمد. **"الحكومة ترفع التجميد عن مشاريع خيرية جزائرية في مالي"**، جريدة الخبر، 11 أوت 2013م.

هـ/ المواقع الإلكترونية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

80- الزبير، يحي. "**الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**"، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012م، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net//.pdf.

81- بوخرص، أنور. " **الجزائر والصراع في مالي**"، أورق كارينغي، (أكتوبر 2012)، بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.2012، تم تصفح الموقع 10 ديسمبر 2014، الرابط: http:// moundsealhoria. Maghreb arabe .net// t927.topic.

82- بن محفوظ، هيكل. "**تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013م**"، تم تصفح الموقع يوم: 30مارس2013. الرابط:
http:// camegieen dowment.org/files/ Security in Tunisia in 2013 pdf/.

83- بن عنتر، عبد النور. "**تهديدات هجينة**"، تم تصفح الموقع يوم: 13 أفريل 2015. الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8% sthash.U01YhMjl.dpuf

84- بسيكري، السنوسي. "**ليبيا والتحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية**"، مركز الجزيرة للدراسات، 5 ماي 2013م، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net.

85- ولد أحمد سالم، أحمد. "**أزمة شمال مالي.. والاحتمالات المفتوحة**"، مركز الجزيرة للدراسات،20 ديسمبر 2012م، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net//pdf.

86- زقاع، عادل. "**إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 10 ديسمبر 2014.الرابط: http ://www.geocities,com/adel .1html zeggah/recon/pdf.

87- عبد الحميد، سامي. "**نظرية الاحتياجات الانسانية**"، تم تصفح الموقع: يوم 12 ديسمبر 2014م. الرابط:
http://www.pm4a.net/community/showthread.php?152-%E4%D9%D1%ED%C/Doc

88- قوي، بوحنية. " **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**"، مركز الجزيرة للدراسات،29 جانفي 2014م، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// Studies ,aljazeera, net//.pdf

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

89- قوي، بوحنية. **"الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"**، مركز الجزيرة للدراسات، 3جويلية 2012، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// .Studies ,aljazeera, net//.pdf

90- بشار، سعيد **."قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تردي الأوضاع الأمنية في الساحل"**، جريدة الفجر، تم تصفح الموقع يوم: 2014/10/22، الرابط : http//www ,al –fadjr, com./.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية)

A/Books

.

91- Amélie Blom et Frédéric Charillion, **"Theories et concepts des relation internationales "**, Paris: Hacheete, 2001.

92- Barry buzan, and Lene Hansen, "**The Evolution of International Security Studies"**, Cambridge ,Cambridge University Press.2009.

93- Brian Forst, "**Terrorism, Crime and Public Policy**",(Cambridge : University Press, 2009.

94- Ernest May, "**National Security in American History in Graham Allison & Gregory Terverton, Rethinking America's Security Cold War to World Order"**, New york : Norton, 1992.

95- Andrea Dessi , "**Algeria at the Crossroads between Continuity and Change**", Instituo Affari Inernazionali, IAI Working Papers,11,28 September 2011.

96- Jack Donnelly, **"Realism and international Relations**",Cambridge: Cambridge University, press, 2000.

97- Hatem Akkari, **"La Méditerrané Medierele Perception et Représentation**", Paris : Maison Neuve et Larousse –Alife- les Editions DE la Méditerrané, 2000.

98- Livier Nay,**"Le xique de Science politique vie et Institutions politiques**", Toulous :Europe Media Duplication SAS,2008.

99- Martin Griffiths,"**Realism, Idealism and International Politics"** , new york: Rutledge,1992.

B/Dictionaries

100- Jean-Paul Pamacia, "**Dictionnaire de la Diplomatie"**, Paris :Edition Dalloz 2007.

101- **"Le Petite Robert: Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la Langue Française** ",Paris : édition firmin –didol, 1979.

C/Articles & Journals

102- Arnold Wolfers, "**Discord and Collaboration ,Essays in Politics"**, (Baltimore: Amado Philip " **Africa under attack, Organized Crime and Terrorism as the New threats to global security"**, UN Office

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

on Drugs and Crime UNSCI Discussion Papers, N016, **(16 January 2008**).

103- Andrea Dessi , "**Algeria at the Crossroads between Continuity and Change**", Instituo Affari Inernazionali, IAI Working Papers,11,28 September 2011.

104- Andrea Dessi , "**Algeria at the Crossroads between Continuity and Change**", Instituo Affari Inernazionali, IAI Working Papers,11,28 September 2011.

105- Mehdi Taje,**" Vulneralities and Factors of insecurity in the Sahel**", West African Challenges, N01,(Augest2010).

106- Ronald Paris,"**Human Security paradigm Shift or Hot Air?**" International Security,Vol,26, N02, (USA:2001).

Stephen Walt,**"International Relations :One World, Many Theories**"

A/Reports

107- Fund for Peace, **Indicators States-demographic, econmie/politics/ human rightes,** 12 January 2015, p12on : www .Fund for peace.org/ content/ FS§ .htm.

108- The Fund for Peace, "**Failed States Index IX2013**",(Washington: The Fund for Peace Publication FFP,2013).

109- ,Foreign Policy ,No, 110(Spring 1998).

E/The sites

110- Erik Solhien et Alde, **"Fragile State 201 : Domistic revenue mobilization in Fragile States**", (OECD), Web visited in 20/07/2014, link: http://www .oecd.org/dac/incaf/Fsr-2014.pdf

111- Hans Joachin Spanger, **"Failed State or Failed Concept? Objection and Suggestion**", Conference peace researcher institut Franfurt, Web Site visted in 7April 2013), link: http:// www, com vcsb, edu/spanger,html.

112- Hein De Hass, **"Migrations Trans-saharienes vers l'Afrique du Nord et l'EU :Origines Historiques et tendances Actuelles",** sur cite : www, heindehaas, com./ publications/ de %20 Hass% 202006%20Migeration %20% Trans-saharienes PDF/ .

113- Robert Rotberg,"**the new nature on nation state failure**", the Washington quarterly Summer, 2002, http//:www.com// summer/ Rotberg, pdf//.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

114- Stephen Saches, "**the Change of the diffinition to The Security"**, Web Site visted Web in 30/09/2014 link: http://www.stevesachs .com/papers/ paper_security.html

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

الغلاف الخارجي.....1

الإهداء.....2

فاتحة الكتاب.....3

مقدمة.....(4-14)

الفصل الأول: السياق الجينالوجي والايتمولوجي لدراسة الأمن والتهديدات الأمنية.....(15-51)

المبحث الأول : فهم التهديدات الأمنية في ظل التغيرات الدولية.....17

المطلب الأول : تعريف التهديد الأمني.....17

المطلب الثاني: التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة.....22

المبحث الثاني: الأمن في العلاقات الدولية.....26

المطلب الأول: تعريف الأمن الوطني.....26

المطلب الثاني: الأمن الوطني ضمن التصور الواقعي الضيق.....33

المطلب الثالث: الأمن الوطني ضمن التوجهات الموسعة اللادولاتية.....37

المبحث الثالث: تأثير التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على التهديدات الأمنية.....42

المطلب لأول: العولمة والتهديدات الأمنية.....42

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المستفحلة بعد نهاية الحرب الباردة.....44

المطلب الثالث: وظيفة الدولة الحمائية بعد الحرب الباردة.....49

خلاصة الفصل الأول.....52

الفصل الثاني: المشكلات الأمنية لدول الطوق ضمن التحولات الراهنة.....(53-83)

المبحث الأول: البيئة الأمنية لدول الجوار.....55

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي لدول الجوار.....55

المطلب الثاني: موقع الجزائر ضمن دول ومنطقة الجوار.....59

المطلب الثاني: الواقع الأمني بدول الجوار.....62

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية بدول الجوار.....71

المطلب الأول: التهديدات المرتبطة بالدولة (تماثلية).....71

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية.....76

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الثاني.....84
الفصل الثالث: إفرازات الأوضاع بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري.....(85-110)
المبحث الأول: محتوى العقيدة الأمنية الجزائرية.....87
المطلب الأول: تعريف العقيدة الأمنية الجزائرية.....87
المطلب الثاني: تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية مع التهديدات الأمنية الجديدة.....89
المبحث الثاني: تداعيات التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري.....91
المطلب الأول : التداعيات الأمنية والسياسية.....91
المطلب الثاني: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية.....95
المبحث الثالث: نحو بناء منطقة آمنة مع دول الجوار.....97
المطلب الأول: الإجراءات الداخلية.....97
المطلب الثاني: بناء الأمن وتصديره على المستوى الجهوي والإقليمي.....100
المطلب الثالث: مستقبل منطقة الجوار الأمنية.....108
خلاصة الفصل الثالث.....111
الخاتمة.....(112-116)
الملاحق.....117
قائمة المراجع.....125
فهرس المحتويات.....138
ملخص الدراسة باللغة العربية.....142
ملخص باللغة الإنجليزية 143

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص الدراسة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف التهديدات الأمنية المعقدة والمتصاعدة التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، والتي أفرزتها البيئة الأمنية الجديدة لدول الجوار نتيجة لحدثين مهمين، الأول؛ على المستوى الأفقي يتمثل في تداعيات ما يدعى بالانتفاضات العربية في كل من تونس وليبيا من الناحية الشرقية، يضاف إلى هذا تجارة الموت من الناحية الغربية، أما على المستوى العمودي؛ فيتضمن إفرازات الوضع الأمني المعقد في مالي قبل وبعد التدخل الفرنسي فيها، إضافة إلى أفقر دولة في العالم النيجر التي أصبح ملاذ آمن لاحتضان الجماعات الإرهابية.

كل هذا ساهم في تعقيد الأوضاع الأمنية بدول الجوار بشكل متسارع وأكبر في السنوات الأخيرة نتيجة انتشار كافة أشكال الجريمة المنظمة (التهريب، تجارة المخدرات، تجارة البشر وغيرها) والجماعات الإرهابية (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد، أنصار الدين وغيرها)، وتسعى القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة وفرنسا للتدخل في المنطقة تحت غطاء استراتيجية مكافحة الإرهاب، وهذا ما يتنافى مع مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية التي تدرك أن حل المشاكل الداخلية والمشاكل الأمنية يكون ضمن الإطار الإقليمي والدولي أحسن.

بناءاً على ذلك وانطلاقاً من المكانة المجالية التي تتمتع بها الجزائر ضمن دول الجوار وخبرته التاريخية في مكافحة الإرهاب، فإن الجزائر اتخذت الكثير من الإجراءات للتحوض من تهديدات قد تمس أمنها مستقبلا كتعزيز القوات العسكرية والتكثيف من مراقبة الحدود، كما تسعى إلى إبراز نفسها كفاعل استراتيجي مصدر للأمن يجسد لغة التعاون والجماعة لمجابهة مختلف التهديدات في وقت أصبح فيه أمن الجار مطلب أساسي ومصدر لأمن الدول المجاورة الأخرى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Study Abstract of English

This study seeks to shed light on the various complex and increasing security threats that are facing the Algerian national security, Those threats were created by the new security environment of the neighbouring countries as a result of two important events; the first, on the horizontal level that is the repercussions of the so-called Arab insurrections in both Tunisia and Libya in the east, in addition to the death trade in the western side; whereas the other, on the vertical level that contains the secretions of the complex security situation in Mali both before and after the French intervention, in addition to the situation of the poorest country in the world, that is Niger which has become a safe refuge to embrace the terrorist groups.

All those contributed to complicate the security situations in the neighbouring countries more rapid and larger in the recent years as a result to the spread of different forms of the organized crime (smuggling, drug trade, human trade, etc.), and in addition to the terrorist groups (the Organization of Al-Qaeda in the Islamic Maghreb, the Movement of Tawhid and Jihad, Ansar al-Din, and others), The international powers are seeking – particularly the United States and France – to intervene in the region under the cover of anti-terrorism strategy, which is incompatible with the principles of the Algerian security doctrine that knows that the solution of the internal problems and the security problems will be within the best international and regional framework.

Based on that and on the basis of spatial position that Algeria is distinguished of in the neighbouring countries and in addition to its historical experience in the struggle against the terrorism, it has taken a lot of measures to face the threats that may affect its security in the future, as well as to strengthen its military forces and to intensify the control of the borders. Furthermore, it seeks to show itself as a strategic source for the security that embodies the language of cooperation and community to counter the different threats at a time the neighbour security has become a principal requirement and a source for of the security of the other neighboring countries.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com